إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان :

الأنفاق الفلسطينية بين قطاع غزة وسيناء "دراسة في الجغرافيا السياسية "

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدي أي مؤسسة تعليمية أو بحثية آخري.

DECLARTION

The work provided in this thesis unless otherwise referenced is the researchers own work and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Students name: Etaf M.S WADI **اسم الطالب:** عطاف محمد سالم وادي

Signature: **التوقيع:**

Date: 12-4-2014 **التاريخ :** ١٢/٤/٢٠١٤م

الجامعـــــة الإســـــلامية – غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـــة الآداب – قســـم الجغرافيـــا

الأنفاق الفلسطينية بين قطاع غزة وسيناء

(دراسة في الجغرافيا السياسية)

The Palestinian Tunnels between Gaza strip and Sinai

(A political Geography Study)

إعداد الباحثة

عطاف محمد سالم وادي

إشراف الدكتور

رائد أحمد طه صالحة

أستاذ الجغرافيا المساعد – رئيس قسم الجغرافيا السابق

مدير دائرة العلاقات العامة

قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الآداب

في الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين

1435هـ–2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم...ج.س.غ/35/..... Ref
التاريخ 2014/04/12م Date.....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **عطاف محمد سالم وادي** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم الجغرافيا**، وموضوعها:

الأنفاق الفلسطينية بين قطاع غزة وسيناء – دراسة في الجغرافيا السياسية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 12 جمادى الآخر 1435هـ، الموافق 2014/04/12م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. رائد أحمد صالحة	مشرفاً ورئيساً	.....
د. كامل سالم أبو ظاهر	مناقشاً داخلياً	.....
د. صبحي يوسف الأستاذ	مناقشاً خارجيًا	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/**قسم **الجغرافيا**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ

عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ﴾

(سورة التوبة :105)

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

إلى أمـة المليـار وقائـدها المصطفـى نصـرها اللّه ورفـع رايتهـا في العليـاء

إلى الجامعـة الإسـلامية الـغـراء واحـة العلـم ومنـارة العلمـاء

إلـى والـدي العـزيـزيـن لهمـا مـني كـل الحـب والـوفـاء

إلـى زوجـي وابنـي الغاليـيـن اللذين صبرا وتحملا النصَب والشقاء

إلـى إخـوتـي وأخـواتـي الذين كانوا لي سندا ومثالا للعطاء

إلى أهلي وأصـدقائي وكـل الـزملاء الذين ما غفلوا بحقي لحظة بالدعاء

إلى كل من يقرأ هذا البحث...

شكروعرفان

امتثالا لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾[النمل: 19] فإنني أحمد الله على نعمه التي لا تعد، ولا تحصى، ومنها نعمة إتمام رسالتي، والوقوف بين أيديكم اليوم، وانطلاقاً من قول الحبيب المصطفى ﷺ: "**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**" فإنني في هذا اليوم الأغر، وفي هذه الساعة المباركة أتقدم بخالص شكري، وعرفاني، وعظيم تقديري لأستاذي الفاضل الدكتور/ رائد أحمد صالحة حفظه الله لتفضله بالإشراف على رسالتي، باذلاً جهده، ووقته في توجيهي، وإرشادي، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذيّ الكريمين، عضوي لجنة المناقشة، الّذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الدراسة:

سعادة الدكتور/ **كامل أبو ضاهر** (مناقشاً داخلياً) عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية.

سعادة الدكتور/ **صبحي الأستاذ** (مناقشاً خارجياً) عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر.

والشكر موصول لكل من الأستاذ محمد طومان لمساعدته في تحليل الاستبانة، وكذلك الأستاذ هاني الصوص لما بذله من جهد في تنسيق الرسالة حتى خرجت بصورتها البهية، فجزا الله الجميع خير الجزاء.

وأقدم خالص الامتنان للموظفين بوزارتي الاقتصاد والتخطيط لما قدموه لي من معلومات وبيانات لإثراء الرسالة، كما أشكر الأخوة في بلدية رفح على ما بذلوا من مساعدة في الحصول على المعلومات، وكذلك العاملين بالأنفاق الحدودية الذين تفضلوا بتعبئة الاستبانة.

كما لا يفوتني أن أشكر زوجي العزيز سالم السواركة؛ لدعمه المتواصل، وصبره طيلة فترة الدراسة، وأسأل الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناتنا جميعاً، وكذلك الشكر موصول لعمي إبراهيم وادي، وإخوتي، وأخواتي مريم، وآمنه، ونعمة، على نصحهم، ودعمهم لإتمام دراستي.

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساعد في إنجاز هذه الرسالة بتوفير ما تحتاجه من معلومات، وبيانات، ولكل من قدم مساعدة ولو دعوة في ظهر الغيب.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على التوزيع الجغرافي للأنفاق وكيفية حفرها بالمنطقة الحدودية ومعرفة الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة الأنفاق وبيان أثرها على الجانب السياسي والاقتصادي وتناولت الدراسة الأنفاق الحدودية بمحافظة رفح التي تقع جنوب غرب فلسطين، وجنوب قطاع غزة، وتشترك مع جمهورية مصر العربية بحدود تمتد من البحر المتوسط غرباً إلى خط الهدنة شرقاً، لقد تضمنت الدراسة أربعة فصول بالإضافة إلى الملاحق، حيث تم التطرق في الفصل الأول لدراسة الملامح الطبيعية والبشرية لمحافظة رفح من خلال لمحة تاريخية عن الأنفاق في العالم عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً الموقع الفلكي، والجغرافي، والمناخ، والتضاريس، والسكان، ومعالم المدينة، وأنشطتها، أما الفصل الثاني فتناول الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وأثره حفر الأنفاق الحدودية، وفي الفصل الثالث تناولت الدراسة بحث الأنفاق الحدودية من حيث الموقع الجغرافي، وطبيعة الحفر بها، وآلية العمل، وتكلفتها، كما بينت جانب الأيدي العاملة، والبضائع من حيث الكمية، والنوع، ورأس المال اللازم للتمويل، وتم دعم هذا الجانب بالإحصائيات الاقتصادية، بينما تناول الفصل الرابع المواقف السياسية اتجاه الأنفاق، من خلال الموقف الفلسطيني، والعربي، والدولي، ومعرفة آراء السياسيين حول هذا الموضوع، واستخدمت الدراسة عدة أساليب أدت للحصول على معلومات لدعم الجانب العلمي بالدراسة مثل الاستبيان والمقابلات الشخصية إلى جانب التزود بالخرائط، والصور الجوية، والفوتوغرافية، والأشكال البيانية، والجداول الإحصائية؛ وذلك لإعطاء الدراسة قيمة علمية، وتقريب فكرة الدراسة لطلبة العلم.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التي أوضحت أن السبب في حفر الأنفاق هو الواقع السياسي والاقتصادي الذي يمر به سكان قطاع غزة، كما تطرقت نتائج الدارسة إلى الأخطار المحدقة بالعاملين داخل الأنفاق، أي أنها تناولت إيجابيات الأنفاق وسلبياتها، وأوصت الدراسة بأن يتم دراسة المنطقة الحدودية بشكل مفصل وذلك لأهميتها الكبيرة سياسياً على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، بالإضافة للمقترحات مثل إنشاء منطقة تجارة حرة أو معبر بري أو ميناء بحري لنقل البضائع بين مصر وقطاع غزة.

Abstract

This study aims at identifying the geographical distribution of the tunnels in southern Gaza and ways of digging such tunnels in the bordering area. Also, the study identifies the characteristics of nature and people of the region of tunnels and the effects of such tunnels from political and economic perspective. The study tackles the tunnels on the bordering area in Rafah which lies on the south-west of Palestine, and south of the Gaza Strip. Rafah city also has borders with Egypt stretching from the Mediterranean on the west and the armistice line on the east. The study includes five chapters in addition to appendices. The first chapter studies the features of nature and people of Rafah governorate through an insight into the history of tunnels in the world generally and the tunnels of the Gaza Strip including the location, climate, weather, population, features of the city, and the activities. The second chapter discusses the economic, political and social circumstances and their effects on digging tunnels. The third chapter of this study deals with the geographical location of the tunnels and the way of digging them, as well as their cost. Also, the chapter covers the issue of laborers working in these tunnels and the goods smuggled through the tunnels and the capital needed for such a process. This issue was supported by economic statistics. The fourth chapter tackles the Palestinian, Arab and international political positions towards tunnels.

The study has used several methods to get data to support the former scientifically. Such methods include questionnaires, interviews, maps, photos, charts, and statistics so as to give the study a scientific value.

The study has found out the main cause of digging these tunnels is the political and economic situations experienced by the Palestinian of the Gaza Strip. The study also touches upon dangers that the workers in these tunnels face. This means that this study deals with the pros and cons of the tunnels.

This study recommends to examine the border area due to its political sigificane locally and regionally, beasides establishing a free trade zone or use sea transport or have a trade crossing in the border area.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر، وعرفان	ت
ملخص الدراسة باللغة العربية	ث
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ج
فهرس المحتويات	ح
قائمة الخرائط	ر
قائمة الأشكال	ز
قائمة الجداول	س
قائمة الصور الجوية	ش
قائمة الصور الفوتوغرافية	ص
المقدمة	1
إشكالية الدراسة	1
أهداف الدراسة	2
الحد المكاني للدراسة	2
الحد الزماني للدراسة	3
أهمية الدراسة	3

الموضوع	الصفحة
فرضيات الدراسة	3
أسباب اختيار الموضوع	3
منهجية الدراسة	3
مصادر الدراسة	4
الصعوبات إعداد الدراسة	6
الدراسات السابقة	6
الفصل الأول **الملامح الطبيعية والبشرية لمنطقة رفح**	
تمهيد	9
أولاً: لمحة تاريخية عن الأنفاق بالعالم.	10
ثانياً: الملامح الطبيعية لمنطقة رفح الفلسطينية والمصرية.	16
1- الموقع.	16
2- التضاريس.	17
3- التركيب الجيولوجي.	19
4- المناخ.	20
ثالثاً: الملامح البشرية لمنطقة رفح الفلسطينية والمصرية.	23
1_ المراكز العمرانية.	23
2- السكان.	27
3- معالم محافظة رفح .	32

الموضوع	الصفحة
4- النشاط الاقتصادي، والاجتماعي.	34
- الخلاصة.	36
الفصل الثاني **الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي**	
تمهيد	38
أولاً: الواقع السياسي.	39
ثانياً: الواقع الاقتصادي.	51
ثالثاً: الواقع الاجتماعي.	59
- الخلاصة.	63
الفصل الثالث **طبيعة الأنفاق وآلية العمل بها**	
تمهيد	65
أولاً: طبيعة الأنفاق.	66
ثانياً: الأيدي العاملة.	77
ثالثاً: البضائع المشحونة.	81
- الخلاصة.	88
الفصل الرابع **المواقف السياسية اتجاه ظاهرة الأنفاق**	
تمهيد	90
أولاً: الموقف الفلسطيني.	91

الموضوع	الصفحة
ثانياً: الموقف المصري.	93
ثالثاً: الموقف الدولي.	96
رابعاً: الموقف الإسرائيلي.	97
- الخلاصة.	100
- الخاتمة.	101
- المراجع.	104
- الملاحق.	110

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
(1)	الأنفاق في بعض دول العالم	10
(2)	موقع محافظة رفح الجغرافي	16
(3)	تضاريس مدينة رفح	17
(4)	التقسيم الإداري لمحافظة رفح	24
(5)	أحياء محافظة رفح	26
(6)	كثافة سكان رفح في الدونم الواحد	31
(7)	الموقع الجغرافي لمعابر قطاع غزة	41
(8)	الموقع الجغرافي للأنفاق	66

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	مقطع طولي لتضاريس محافظة رفح	18
(2)	مقطع عرضي لتضاريس محافظة رفح	18
(3)	متوسط درجة الحرارة لمحافظة رفح عام2009م	20
(4)	المعدل الشهري لسرعة الرياح لمحافظة رفح عام2009م	21
(5)	المعدل الشهري للرطوبة النسبية في محافظة رفح لعام 2009م	22
(6)	المعدل الشهري لهطول الأمطار في محافظة رفح لعام 2009م	23
(7)	عدد الأنفاق من عام2007-2012م	68
(8)	مخطط لعملية حفر الأنفاق	75
(9)	منطقة السكن لمهنة المبحوث	78
(10)	أعداد الوفيات بالأنفاق من عام2007-2012م	79
(11)	نوع البضائع المدخلة عبر النفق شهرياً	84
(12)	آراء حول انتهاء الأنفاق بكسر الحصار	87

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	نوع التربة بالأنفاق	19
(2)	تطور عدد السكان محافظة رفح بين عام2007-2013م	27
(3)	عدد سكان محافظة رفح عام 2010م	29
(4)	فترات إغلاق المعابر الحدودية	50
(5)	طول الأنفاق باتجاه مصر	69
(6)	عدد الوفيات بالأنفاق	78
(7)	نوع البضائع المدخلة عبر النفق شهرياً	84
(8)	الميزان التجاري للأنفاق في قطاع غزة للنصف الأول 2012م	85
(9)	كمية الاحتياجات لقطاع غزة من السلع الأساسية عام 2012م	86

قائمة الصور الجوية

رقم الصورة الجوية	عنوان الصورة الجوية	الصفحة
(1)	موقع محافظة رفح	15
(2)	التطور العمراني بمحافظة رفح 2012	30
(3)	مقطع من المنطقة الحدودية بين رفح وسيناء	33
(4)	المنطقة الجغرافية للأنفاق	67

قائمة الصور الفوتوغرافية

رقم الصورة الفوتوغرافية	عنوان الصورة الفوتوغرافية	الصفحة
(1)	محلات مواد البناء	44
(2)	إطارات السيارات	46
(3)	أعلاف الحيوانات	47
(4)	المستحضرات الطبية والغذائية	48
(5)	المواد الغذائية الأساسية	49
(6)	محلات السلع الغذائية	52
(7)	الأدوية الطبية	61
(8)	قرب موقع الأنفاق من الحدود	69
(9)	محركات كهربائية لسحب البضائع	70
(10)	البراميل المستخدمة بعملية الحفر	71
(11)	أسلاك الإضاءة داخل النفق	71
(12)	عملية التخشيب بالنفق	72
(13)	إدخال بضائع من بيت قرب الحدود	73
(14)	بئر النفق داخل الأرض	73
(15)	تعبئة البراميل بالرمال من داخل النفق	74
(16)	رفع الرمال من داخل النفق	74
(17)	انهيار أحد الأنفاق	76
(18)	غمر مياه الأمطار للنفق	76
(19)	حيوانات يتم إدخالها عبر الأنفاق	82
(20)	شحن المشروبات الغازية	83

المقـدمـة

تعد الأنفاق ذات سمة مجهولة في كثير من دول العالم، حيث إنها ذات نشاط غير معروف سواء مشروع، أو غير مشروع، والناظر عبر التاريخ يلاحظ أن استخدام الأنفاق محصور في الاستخدام العسكري منذ الأمم السابقة، مثل قيام الفيتناميين في حربهم مع الولايات المتحدة الأمريكية بحفر الأنفاق للوصول إلى القواعد العسكرية الأمريكية في الغابات، فخلال الحرب عاش الآلاف من الناس في منطقة كوتشي الفيتنامية في شبكة معقدة من الأنفاق السرية تحت الأرض والتي استخدمها مقاتلو الفيتكونغ لإخفاء آثارهم أثناء القتال فضلاً عن استخدامها في النقل والإمدادات وبعضها مخابئ الأسلحة وأماكن المعيشة لمقاتلي حرب العصابات وقد احتلت أنظمة الأنفاق الأرضية أهمية كبيرة بالنسبة لمقاتلي الفيتكونغ في مقاومتهم للقوات الأميركية، ولعبت دوراً رئيسياً في انتصار فيتنام في الحرب. هذا وقد تم حفر الأنفاق على حدود المكسيك مع الولايات المتحدة لتهريب المخدرات، أو البضائع، وكذلك للهجرة غير الشرعية حيث استخدم معظمها كممرات لتهريب النفط الخام، كما أننا لا نغفل دور الأنفاق في نيجيريا حيث أن جماعة (باكو حرام) قامت بحفر العديد من الأنفاق في الوقت الحالي لتهريب السلاح لمقاتليها في حربهم ضد الحكومة النيجيرية.

أما بالنسبة لفلسطين فإن في التاريخ القديم ما يشير إلى أنه كان هناك "نفق هيلانة" الذي كان يربط غزة بالبحر، أما الصفة الغالبة على الأنفاق الحدودية مع مصر فإنها تستخدم لجلب البضائع والأسلحة، أما الأنفاق مع فلسطين المحتلة فإنها تستخدم من قبل المقاومة لتنفيذ عمليات عسكرية مثلما حدث في أسر الجندي الصهيوني جلعاد شاليط عام 2007م حيث لعبت الأنفاق دوراً في ذلك.

* إشكالية الدراسة وأسئلتها:

تتناول الدراسة موضوع الأنفاق المنتشرة في المنطقة الحدودية الجنوبية لقطاع غزة التي ظهرت بشكل واضح خلال فترة الحصار المفروض على قطاع غزة عام 2006م، وقد أسهمت كثير من العوامل في انتشارها من أهمها تغير الوضع السياسي في قطاع غزة بعد انتخابات

2006م، والحصار الاقتصادي الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي، وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في قطاع غزة، بالإضافة إلى وجود علاقات اجتماعية بين سكان جانبي الحدود.

وبناء على إشكالية البحث لابد من طرح الأسئلة الآتية:

1- ما هي المناطق التي تتركز فيها الأنفاق على الحدود بين رفح الفلسطينية وسيناء ؟

2- كيف يتم حفر الأنفاق الحدودية وآليات العمل بها ؟

3- هل للعوامل الطبيعية مثل المناخ والتربة التركيب الجيولوجي أثر على حفر الأنفاق ؟

4- ما أثر الأنفاق على الأوضاع السياسية في قطاع غزة ؟

5- ما حجم تأثير الأنفاق على الناحية الاقتصادية بقطاع غزة ؟

6- ماهو مستقبل الأنفاق بين قطاع غزة وسيناء ؟

*** أهداف الدراسة :-**

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف بناءاً على إجابة الأسئلة المطروحة ومن هذه الأهداف:-

1- التعرف على التوزيع الجغرافي للأنفاق بين رفح وسيناء.

2- التعرف على كيفية حفر الأنفاق وتحديد آلية العمل بها.

3- التعرف على الخصائص الطبيعية لمنطقة حفر الأنفاق .

4- التعرف على أثر الأنفاق على الأوضاع السياسية بقطاع غزة.

5- التعرف على حجم تأثير الأنفاق على الناحية الإقتصادية والإجتماعية بقطاع غزة.

*** الحد المكاني للدراسة :-**

تناولت الدراسة محافظة رفح كمنطقة جغرافية، حيث تقع في أقصى جنوب السهل الساحلي الفلسطيني على الحدود الفلسطينية المصرية على درجة الطول الشرقي 52′ 30°، ودرجة العرض الشمالي 36′ 29°، يحدها من الغرب ساحل البحر المتوسط، ومن الشرق خط الهدنة. كما تبعد عن مدينة غزة 38 كم باتجاه الجنوب، وعن خان يونس 13 كم، وشمال مدينة الشيخ زويد في سيناء نحو 16 كم، وعن مدينة العريش المصرية 45 كم، وسيتم الإشارة في هذا

الجانب إلى منطقة رفح المصرية كجزء من الشريط الحدودي الذي تنتشر على جانبيه الأنفاق من الناحية الطبيعية والبشرية.(**الموقع الفلسطيني للتوثيق والمعلومات**)

*** الحد الزماني للدراسة:-**

تم الأخذ بالفترة التي برزت فيها الأنفاق، والممتدة من بداية عام 2006م حتى عام 2013م، ومعروف أن الأنفاق ظهرت قبل عام 2006م سنوات، ولكن تم اعتماد هذه الفترة نظراً لزيادة نشاط الأنفاق فيها وعلنيتها، وبخصوص المقابلات الشخصية مع المواطنين فقد تم جزء منها عام 2014م، وذلك نتيجة لتطور الأحداث بخصوص موضوع الدراسة من ازدياد هدم الأنفاق وتشديد الحصار على قطاع غزة.

*** أهمية الدراسة :-**

1- تعد من أولى الدراسات التي تناولت الأنفاق بين قطاع غزة وسيناء.

2- الوصول إلى حقائق حول طبيعة ظاهرة الأنفاق يمكن أن تفيد صانعي القرار.

3- أن ظاهرة الأنفاق تلقي اهتماماً محلياً وإقليمياً ودولياً.

*** فرضيات الدراسة:-**

لكي تتحقق أهداف الدراسة تم وضع فرضيات عدة، كالآتي:-

1- إن السبب الرئيس في ظاهرة الأنفاق إغلاق المعابر التجارية نتيجة للحصار المفروض على قطاع غزة.

2- إن التركيب الجيولوجي لمنطقة الدراسة ساعد على حفر الأنفاق، وتقليل تكلفتها المادية.

3- إن ظاهرة الأنفاق ساعدت في استمرارية الحكومة الفلسطينية بغزة في أداء مهامها.

4- تأثير الانفاق على الجانب الاقتصادي بقطاع غزة.

*** أسباب اختيار الموضوع :-**

1- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الأنفاق كمنطقة حيوية تمس حاجة المجتمع الفلسطيني.

2- الرغبة الشخصية في معالجة موضوع مستجد على الساحة الفلسطينية منذ الحصار المفروض عام 2006م.

3- ندرة الدراسات التي ناقشت ظاهرة الأنفاق بين قطاع غزة وسيناء .

*** منـهجية الدراسة :-**

أولاً: المنـهج الوصفي الإقليمي: تم الدراسة في هذا الجانب الملامح الطبيعية والبشرية لمحافظة رفح في ضوء عناصرها الجغرافية مثل المناخ والموارد والسكان والأسباب السياسية والاقتصادية لظهور الأنفاق الحدودية .

ثانياً: المنـهج الوظيفي: وفيه تم دراسة نشاط المدينة واستخدامات الموارد وكيفية العلاقة بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية وبيان دور الخصائص الجيولوجية في عملية حفر الأنفاق.

ثالثاً: المنـهج التحليلي: وذلك لمعرفة مصدر القوة للمنطقة الحدودية بين مصر وقطاع غزة حيث يمكننا استنباط مقترحات لمشكلة الأنفاق بالإضافة إلى لتحليل البيانات الجغرافية، والتأكد من صحة فرضيات الدراسة من خلال أسئلة الاستبيان تحليلها ببرنامج SPSS.

رابعاً: المنـهج التاريخي: لقد تم توظيفه في دراسة تاريخ نشأة الأنفاق في العالم عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً ودور ذلك في خبرة الفلسطينيين في حفر الأنفاق في مناطق متعددة من فلسطين .

*** مصادر الدراسة :-**

أولاً- العمل المكتبي:

المنشورات الصادرة عن الجهات المختصة؛ مثل منشورات وزارة الاقتصاد، ووزارة الداخلية، والأمن الوطني، ومنشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراجع المكتبية ذات الصلة بموضوع الأنفاق وأوراق العمل لبعض المؤتمرات والندوات، مراجعة المجلات، والصحف التي تناولت موضوع الأنفاق الفلسطينية.

ثانياً– العمل الميداني:

لمعرفة آلية العمل بالأنفاق، وأماكن تواجدها مع التعرف على آراء العاملين فيها، فقد تم الاعتماد على الآتي:-

1- **الاستبيان:**

لقد تم تصميم الاستبيان لموضوع الدراسة وذلك للحصول على معلومات وبيانات هامة خاصة بعد قلة الدراسات التي عالجت الموضوع وقد احتوي الاستبيان على ستين سؤالاً موزعة في أربع صفحات وتم عرض الاستبيان على محكمين وذلك للارتقاء بقيمة الرسالة وقد عدل جزء من الأسئلة بما يتوافق مع أهداف الرسالة ثم لقيت استحساناً من ذوي الاختصاص وفي شهر إبريل من عام 2012م تم توزيع عدد من الاستبيانات على أصحاب ومديري وعمال الأنفاق على الشريط الحدودي بمنطقة الدراسة حيث وصلت 140 استبيان مشكلة مانسبته 10% من مجموع الأنفاق الذي قدر بحوالي 1400 نفق ولابد من الإشارة هنا إلى صعوبة توزيع الاستبيان بسبب قلة تعاون الفئة المستهدفة في تعبئة الاستبيان.

2- المقابلات الشخصية:

أ- عدد من المسئولين في وزارة الاقتصاد.

ب- عدد من مسئولي وزارة الداخلية الفلسطينية.

ت- عدد من أصحاب وعمال الأنفاق على الحدود برفح.

ث- عدد من المواطنين بقطاع غزة 2014.

ثالثاً: الخرائط والصور والأشكال:

تعد الخريطة أداة مهمة في الدراسات الجغرافية؛ فهي الصورة المرئية لتحليل الظاهرة، وفي هذه الدراسة تم استخدام خرائط هيكلية، وطبوغرافية، حيث تمت معالجتها ببرنامج CorelDraw مع رسم الأشكال البيانية، وكذلك الصور الجوية والصور الفوتوغرافية المأخوذة من العمل الميداني أو عبر المراجع المواقع الإلكترونية.

*** صعوبات إعداد الدراسة:**

لقد واجهت الدراسة العديد من الصعوبات، تمثلت بالآتي:

1- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الأنفاق.

2- عدم تعاون بعض أصحاب الأنفاق في تعبئة الاستبيان أو إعطاء المعلومات الصحيحة.

3- عدم توفر دراسات سابقة ذات منهجية علمية مماجعل الباحثة تجتهد في إيجاد دراسة منهجية تناقش موضوعاً جديداً في الجغرافيا السياسية .

الدراسات السابقة :

1- **دراسة سمير أبو مدللة (2011):** تناول الباحث دراسة اقتصاد الأنفاق من خلال الإجابة عن سؤال رئيسي: هل اقتصاد الأنفاق ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية؟ وتأتي أهمية الدراسة في تسليط الضوء على ايجابيات وسلبيات الأنفاق، كما تبين أثر الحصار على هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وتوصلت الدراسة إلى أن الأنفاق حلت جزءاً من مشكلة الحصار، ولكنها انعكست سلباً على الاقتصاد الوطني، وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الحكومة بغزة بدورها في إيجاد حل لمشكلة الأنفاق وكذلك الحصار من خلال علاقاتها من الدول العربية.

يلاحظ أن دراسة أبو مدللة ركزت على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقط، ولم تتطرق للجانب السياسي كما أنها اقتصرت على احصائيات حول الوفيات وأسبابها، ولم تأخذ باحصائيات اقتصادية تبين مدي التأثير الكبير للأنفاق على أوضاع المواطنين بقطاع غزة.

2- **دراسة وليد أبو عمرة (2009):** تناول الباحث في دراسته سؤالاً رئيسياً وهو: "هل تعتبر الأنفاق تجارة رابحة؟"، حيث بين أن هناك العديد من الأسباب التي دعت إلى تجارة الأنفاق منها الحصار المشدد على قطاع غزة، وسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية وتوصلت الدراسة إلى أن تجارة الأنفاق درت أموالاً طائلة على بعض الفئات من المجتمع، لكنها حصدت أرواح آخرين من خلال عدد الوفيات المرتفع جداً خلال العمل بحفر الأنفاق، وأوصت الدراسة أن يتم تفعيل دور الجامعة العربية في رفع الحصار والتبادل التجاري مع قطاع غزة.

يتبين أن دراسة أبو عمرة كانت فى فترة زمنية قصيرة حيث أنها لم تتابع التطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت على الحانبين الفلسطيني والمصري، كذلك لم تتناول كيفية العمل بالأنفاق ومدي اسهام ذلك في رفع الحصار.

3- **دراسة غازي الصوراني (2011):** تتبع الكاتب التطور التاريخي للأنفاق الحدودية بين قطاع غزة وسيناء منذ 1949م حتي وصل إلى عام 2011م، وقد شار الصوراني إلى أسباب ظهور الأنفاق بأنه الحصار المشدد والفقر والحاجة الكبيرة لفرص عمل، وقد أوضح النتائج التي ترتب على ذلك سواء كانت سلبية مثل انتشار ظاهرة النصب والأحتيال من قبل بعض التجار أو أصحاب الأنفاق، بالإضافة إلى انتشار عادات اجتماعية سلبية كالحبوب المخدرة والسجائر وجرائم القتل والسرقة، أو ايجابية مثل تهريب السلاح لفصائل المقاومة وانخفاض نسبة البطالة بقطاع غزة.

يشار أن دراسة الصوراني بينت الأسباب المباشرة لظهور الأنفاق وكذلك النتائج المترتبة على الجانب السياسي المصري والاسرائيلي وهو الأكثر تأثيراً على القضية الفلسطينية في الحاضر والمستقبل.

الفصل الأول

الملامح الطبيعية البشرية لمناطق الأنفاق

أولاً: لمحة تاريخية عن الأنفاق في العالم.

ثانياً: الملامح الطبيعية لمنطقة رفح.

ثالثاً: الملامح البشرية لمنطقة رفح.

تمهيد

تناول هذا الفصل لمحة تاريخية عن الأنفاق في العالم مثل الأنفاق في كل من فيتنام والمكسيك ونيجيريا والبوسنة والهرسك مع دعم ذلك بخريطة للعالم، ثم ركز الفصل على الملامح الطبيعية لمحافظة رفح متمثلة في الموقع الفلكي، والجغرافي، والمناخ متضمناً ذلك عناصره المختلفة من حرارة، وإشعاع شمسي، ورياح، وأمطار، ورطوبة، وتبخر، وكذلك دراسة التضاريس وتركيب جيولوجي، ومن جانب آخر تم دراسة الملامح البشرية من حيث سكان رفح على الجانبين الفلسطيني والمصري، بالإضافة إلى معالمها التنظيمية التي تضم القرى، والأحياء، إلى جانب معالمها السياحية التي تحوي شاطئ البحر المتوسط، والمنطقة الحدودية، ومعبر رفح، وكذلك أنشطتها الاقتصادية، والاجتماعية متمثلة في النشاط الزراعي، والتجاري، وكذلك نشاطها التعليمي، والصحي، وقد تم تزويد ذلك بالخرائط، والجداول، والصور الجوية، والأشكال البيانية؛ للوصول إلى فكرة عامة عن منطقة الدراسة والتي تسهم في معرفة دور هذه الملامح على ظاهرة الأنفاق .

أولاً : لمحة تاريخية عن الأنفاق بالعالم:

يقصد بالأنفاق الحدودية الممرات التي يتم حفرها تحت الأرض لتهريب البضائع والسلع للسكان أو السلاح والمعدات القتالية لحالات المواجهة العسكرية بالإضافة إلى استغلالها من قبل الخارجين عن القانون في حالات تهريب البضائع الممنوعة مثل المخدرات وتجارة البشر، للأنفاق وظيفة دفاعية وهجومية كذلك، كما أن لها أهمية في مرحلة التحضير والإعداد للهجمات الإستراتيجية.

خريطة رقم (1): الأنفاق في بعض دول العالم

المصدر: الموسوعة الحرة 2013.

1- أنفاق فيتنام :

كان من التكتيكات، التي اشتهرت بها الثورة الفيتنامية، وسجلت نجاحاً كبيراً هي تكتيك حرب الأنفاق، الذي أصبح علامة مميزة لمقاومة الفرنسيين، ثم الأمريكيين. وتمثل حرب الأنفاق تجانساً بين المقاتل الفيتنامي والتضاريس الفيتنامية؛ إذ سخرها لمواجهة الجنود والأسلحة والآليات، والاعتصام من الغازات والقنابل الدخانية.**(موقع موسوعة الحرب الفيتنامية، 2013)**

تُعَد أرض المثلث الحديدي، الواقعة بين نهرَي فامكودونج وسايجون، واحدة من أشهر المناطق، التي طبق فيها تكتيك حرب الأنفاق، ولاسيما كوتشي قاعدتها الرئيسية، حيث حفر الثوار، إبّان المقاومة الأولى، أنفاقاً وممرات عديدة، وصل طولها إلى 45 ميلاً، طالما حاول الأمريكيين

السيطرة عليها، مستخدمين أحدث مايملكون من أسلحة وتجهيزات؛ لكنهم فشلوا في ذلك، استطاع الثوار، عامَي 1960 و1961، أن يبنوا في كوتشي، القريبة من العاصمة، شبكة أنفاق وممرات وخنادق، تصل بين أربع قواعد عسكرية مهمة، ووصلت أطوالها إلى مائتَي ميل، في منطقة ليست سهلة ولا رخوة، وباستخدام وسائل حفر بدائية. وقد اشتهرت قاعدة كوتشي عالمياً، بعد فشل القيادة الأمريكية في تنظيفها، وتحويلها إلى منطقة بيضاء، وشارك ثوار كوتشي ومقاتلوها في هجوم الربيع الإستراتيجي، حينما أغاروا على القواعد والمطارات المجاورة، طوال عام 1968، فدمروا عشرات الطائرات ومئات الآليات، واستمروا في تصعيدهم حتى حملة تحرير سايجون، ويعتمد نظام الأنفاق في فيتنام بأن هناك نظام علوي يجمع بين كل خمسة منازل في جماعة واحدة؛ ليكون تحت القرية العادية قرية مقاتلة سِرِّية؛ تحتوي على مواقع وخنادق حلزونية، تصلح للقتال، دفاعاً أو هجوماً، وأماكن للنوم والطبخ والعلاج، وعدة أنواع من المخازن للتموين والإمداد والتجهيزات في بعض المناطق، وهناك إمكانيات لاستقبال العشرات من سكان القرى العلوية العاجزين، وكبار السن، والأطفال، والماشية، خلال فترة الاشتباكات والقصف، كذلك أنشئ بعض المعامل والمصانع والمطابع، وجمعت الآليات داخل تلك الأنفاق.**(موقع الجزيرة نت، 2012)**

ولمواجهة آثار القنابل الثقيلة، روعيت في بناء الأنفاق، مواصفات جديدة؛ لتكون على عمق 12 متراً تحت سطح الأرض، ولها منافذ كافية للتهوية، ويمتد بعضها تحت مناطق ومراكز تابعة للقيادة الأمريكية والسايجونية في المنطقة فتتجنب القصف الجوي ويختلف نظام الأنفاق وخرائطها ومنافذها ومخارجها، من واحد إلى الآخر، ومن منطقة إلى أخرى؛ وبذلك يصعب الاستفادة من سقوط أحدها في السيطرة على الأخرى، كذلك أبدع الفيتناميون في عمليات الإخفاء والتمويه؛ بما لايؤثر في فوهات التهوية، ومن الصعوبات التي واجهت الأمريكيين، إضافة إلى قلة خبرتهم، في هذا المجال، أن أجسام الفيتناميين صغيرة الحجم، حيث بنيت الخنادق والممرات على قياسها. بينما وقفت الأجسام الأمريكية عاجزة عن المناورة، فاضطرت القيادة الأمريكية إلى تدريب قوات خاصة، أطلق عليها وحدات "جرذان الأنفاق"، مهيأة نفسياً وجسدياً، لاقتحامها.**(جعارة، 2013)**

2- أنفاق المكسيك :

تم اكتشاف أكثر من 150 نفقاً عبر الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك منذ عام 1990 استخدم معظمها كممرات لتهريب النفط الخام وأُكتشف أخيراً نفقان حفرا بشكل معقد تحت الأرض، يربطان المكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية، واستخدما على مايبدو لتهريب المخدرات بين البلدين، ويمتد النفقان لمسافة أكثر من 200 متر، ويتوفر فيهما إنارة داخلية ونظام للتهوية، واكتشف الجيش المكسيكي النفقين، وكانا في طور الانجاز، ويبدأ الأول من تحت حوض حمام في مستودع بمدينة تيجوانا المكسيكية، ويمتد النفق الثاني من مصنع للثلج في مدينة سان لويسريو كولورادو المكسيكية إلى غرفة تخزين في مدينة سان لويس بولاية أريزونا الأمريكية، ويمر النفقان تحت الحدود بين البلدين وبعمق نحو 16متراً، وقد بُطنا من الداخل بألواح خشبية، ويقدر كلفة بناء النفق الواحد منهما بـ 1.5 مليون دولار وزاد استخدام الأنفاق في التهريب في السنوات الأخيرة، بعد أن تمكنت السلطات الأمريكية من الحد من نشاطات التهريب التي تمارس فوق الأرض عبر الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة .(**موقع مؤسسة اليمامة، 2012**)

3- أنفاق نيجيريا :

إن مهمة الأنفاق على الحدود بين نيجيريا وتشاد من جانب ونيجيريا ومالي من جانب آخر تسيطر عليها جماعة باكو حرام التي تقاتل ضد الحكومة بنيجيريا هو تهريب السلاح من موقع لآخر داخل الأراضي النيجيرية، مثلها مثل الأساليب المتبعة في التهريب الدولي للسلاح، وتبنت جماعة بوكو حرام التجارة فيها مثل إخفاء السلاح تحت ملابس المسافرين، أوحفر الأنفاق ويخفي أفراد بوكو حرام الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ويحدث هذا عادة عند نقل الأسلحة من نقطة تجمع قروي، أو بلدة أو ولاية إلى أخرى، ويمكن تغليف هذه الأسلحة أيضا في حقائب بلاستيك وشحنها في شاحنات الوقود الفارغة أو عربات الصرف الصحي لنقلها إلى مسافات بعيدة، فقد صادر جنود ولاية كيبي شاحنة وقود أخفت في مستودع وقودها ثلاث بنادق آلية وكان هناك اشتباه في أن هذه الأسلحة ستأخذ طريقها إلى مقاتلي بوكو حرام ذوي الأنشطة المعروفة في الإقليم وكان مصدرها الأنفاق الحدودية مع الشمال تشاد ومالي.(**موقع الموسوعة الحرة، 2013**)

4- أنفاق البوسنة والهرسك:

البوسنة والهرسك هي إحدى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة تقع فى جنوب أوروبا، يحدها من الشمال والغرب والجنوب كرواتيا، من الشرق صربيا والجبل الأسود، لها منفذ من جهة الجنوب الغربي على البحر الأدرياتيكى (تحتله كرواتيا) وتمثل البوسنة المناطق الوسطى والشرقية والغربية، أما هرسك فهى اسم منطقة حوض نهر نيريتفا، ومن الناحية السياسية فالبوسنة والهرسك كانتا في السابق منطقتين تفصل بينهما سلسلة جبال إيفان ومنذ ذلك الوقت ظلتا دولة واحدة، وإن كثر الكروات فى الهرسك. **(موقع الشروق،2011)**

كان هناك حربا بين صربيا وكرواتيا استمرت 4 سنوات، تعرض فيها الشعب البوسني المسلم إلى مذابح بشعة، حيث قام الصرب بإغلاق مطار سراييفو بقصف مركز من مواقعهم الحاكمة للجبال المحيطة للمطار، وقطع أغلب الطرق البرية، في حين تكفل الجليد الكثيف بقطع الطرق القليلة الأخرى التى لا يسيطرون عليها، وكطريقة للمقاومة قام الجيش البوسني بحفر الأنفاق لتنفيذ عمليات عسكرية ضد الجيش الصربي ومنها نفق سرى يمتد من خلف جبل إيجمان الذي يحيط بالعاصمة البوسنية، ويجرى تحت كل من جبل إيجمان ومدرج مطار سراييفو الواقع خلفه، ويصل إلى مشارف العاصمة البوسنية التي يسيطر عليها الجيش البوسني. **(القدس نت،2011)**

هذا النفق عسكري مات الكثيرون ممن قاموا بإنشائه، أوقاموا بحمايته، أو ممن حاولوا إفشاء سره للصرب، فهذا النفق خفف الحصار على البوسنة، فعبر هذا النفق قاموا بنقل السلاح للمدافعين عن سراييفو، وتمرير بعض مواد الإغاثة والإعاشة للمحاصرين، كما تم تنقل كبار المسئولين من وإلى العاصمة. **(الجزيرة نت،2012)**

النفق يبدأ بمدخل مموه بشكل جيد، بحيث يعتقد من يراه عن بعد أنه جزء طبيعي من الجبل بطول يزيد على 2.5 كيلومتر يرتفع سقف مدخل النفق إلى ما يقرب من 2.5 متر، ثم ينخفض إلى مترين قبل أن يصل لأسفل الجبل، ويبدأ بالنزول بشكل شبه عمودي تحت سطح الأرض، ثم يظهر بشكل أفقي، وهو يلتوي بانحناءات بعضها حاد وبعضها عادي، ويقترب سقف النفق من أرضيته ويضيق عرضه، وتم تعليق مصابيح صغيرة للغاية يفصل بين كل منهما مسافة مترين وتتواجد بأرضية النفق القضبان الحديدية وقطع الخشب التي تثبتها في الأرض والتي يتم وضع عربات عليها لنقل السلاح والمؤن.**(موقع صحيفة اليوم السابع، 2009)**

5- أنفاق غزة :

بدأت ظاهرة الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية كظاهرة تاريخية تراكمت واتسعت عبر خبرة التجارب القاسية مع الهجانة وسلاح الحدود المصري في المرحلة الممتدة من عام 1949-1967 ثم المرحلة التالية من الاحتلال وما تلاها منذ قيام السلطة عام 1994 إلى اليوم عبر العلاقات الاجتماعية السرية والعلنية في مساحة جغرافية تخطت حدود رفح إلى سيناء في اطار العلاقات والمصالح المشتركة مع قبائلها البدوية، بصورة عملت على ضمان نجاح عملية التهريب بغض النظر عن دوافعها طوال العقود الماضية.**(الصوراني،2011)**

ومع خروج المحتل الاسرائيلي من قطاع غزة في سبتمبر2005م، تزايدت الإغلاقات للمعابر والحصار وصولاً إلى الإنقسام السياسي في حزيران 2006م وتفرد حركة حماس بحكم قطاع غزة ، ومن ثم اشتداد الحصار العدواني الاسرائيلي بما في ذلك منع تجار القطاع من استيراد آلاف السلع والبضائع والمواد الخام وحصر الاستيراد فقط ضمن قائمة لاتتجاوز 20 سلعة من المواد الغذائية والأدوية.**(جرغون، 2008)**

وبعد الضغط الاسرائيلي من خلال الدخول في حرب 2009/2008م وكذلك حرب 2012م والتي تم فيها تدمير نسبة كبيرة من الأنفاق، ولكن تم إعادة حفر العديد منها، فأضحت شبكة الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية منفذاً لقطاع غزة المحاصر برياً وبحرياً وجوياً، ولضبط عمل الأنفاق باعتبارها مهمة للاقتصاد الفلسطيني فقد قامت الحكومة بغزة بإنشاء هيئة خاصة لتنظيم عمل هذه الانفاق تم إلحاقها بوزارة الداخلية.**(وزارة الداخلية،2012)**

يشار إلى أنه بعد تغير الوضع السياسي بمصر وتولي جماعة الإخوان المسلمين حصل انفراج وتسهيل لنشاط الأنفاق التجاري، وتوالت الأحداث حتي عزل الرئيس مرسي من منصبه في منتصف عام 2013م ،قام الجيش المصري بهدم عدد كبير من الأنفاق الحدودية وتشديد المراقبة والمتابعة الأمنية على طول الشريط الحدودي.

صورة رقم(1): صورة جوية لموقع محافظة رفح

المصدر: سلطة الأراضي الفلسطينية، 2009م

فعلى إثر التغير السياسي في مصر، قام الجيش المصري بتشديد الحصار على قطاع غزة؛ فدمر مايقرب من 90% من الأنفاق على الحدود، وقد شرع الجيش المصري بإقامة منطقة عازلة على طول الحدود مع غزة بعرض 500 متر كلذلك بمبررات أمنية، مماتسبب في تهجير كبير للتجمعات السكانية المتاخمة للحدود، في مناطق صلاح الدين، والبراهمة، وكندا، والبرازيل، والصرصورية وغيرها بالإضافة إلى غلق المنطقة البحرية بين مصر وقطاع غزة، وملاحقة الصيادين الفلسطينيين في المنطقة، عبر استهدافهم بشكل مكثف من قبل خفر السواحل المصرية.**(ياسين، 2010)**

ثانياً- الملامح الطبيعية لمحافظة رفح:

1- الموقع:

تقع محافظة رفح في أقصى جنوب السهل الساحلي الفلسطيني على الحدود الفلسطينية المصرية على درجة الطول الشرقي 52 ′ 30 °، ودرجة العرض الشمالي 36 ′ 29 °، يحدها من الغرب ساحل البحر المتوسط، ومن الشرق خط الهدنة. **(أيوب، 1985 :57)**

كما تبتعد عن مدينة غزة (38 كم) من جهة الجنوب، وعن خانيونس (13 كم)، وعن مدينة الشيخ زويد في سيناء (16 كم)، وعن مدينة العريش المصرية (45 كم) تغطي محافظة رفح، ومخيمها مساحة (40 كم2) بطول (8 كم)، وعرض (5 كم)، ورفح مقسمة إلى شطرين؛ يحملان الاسم نفسه أحدهما في الجانب الفلسطيني، والآخر في الجانب المصري من الحدود.**(موقع فلسطين اليوم، 2013)**

خريطة رقم (2): الموقع الجغرافي لمحافظة رفح

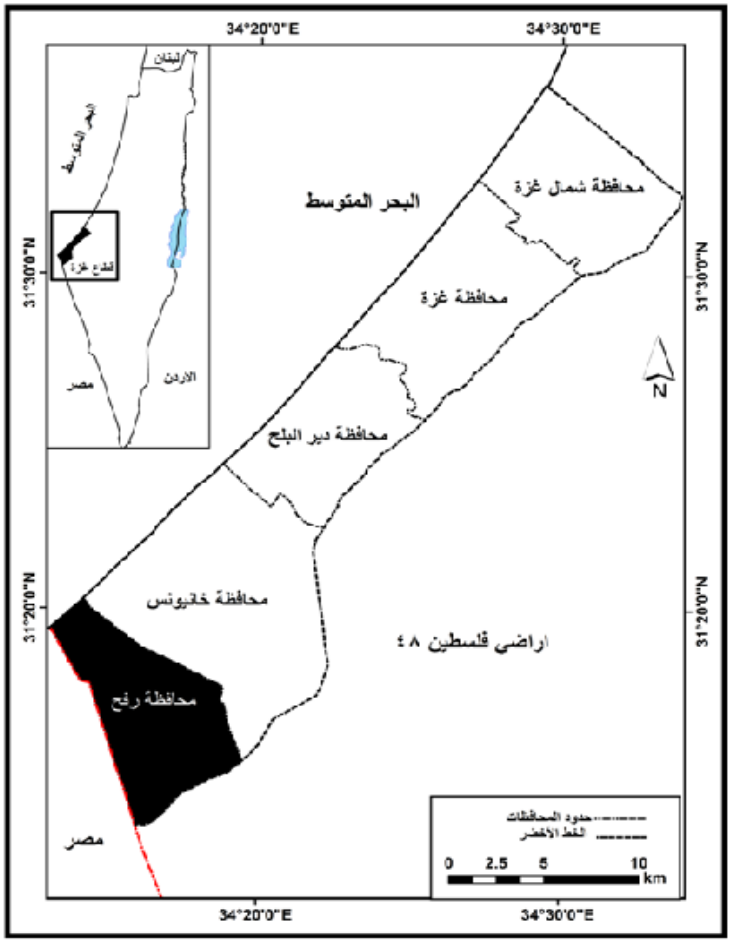

المصدر: بلدية رفح 2012.

2- التضاريس:

تتميز مدينة رفح بانبساط أراضيها، وترتفع عن سطح البحر بنحو (48) متراً، حيث يبلغ ارتفاع أعلى نقطة فيها (120) متراً عن سطح البحر، وتميل بشكل تدريجي باتجاه البحر.(**خريطة رقم 3**)

خريطة رقم (3): تضاريس محافظة رفح

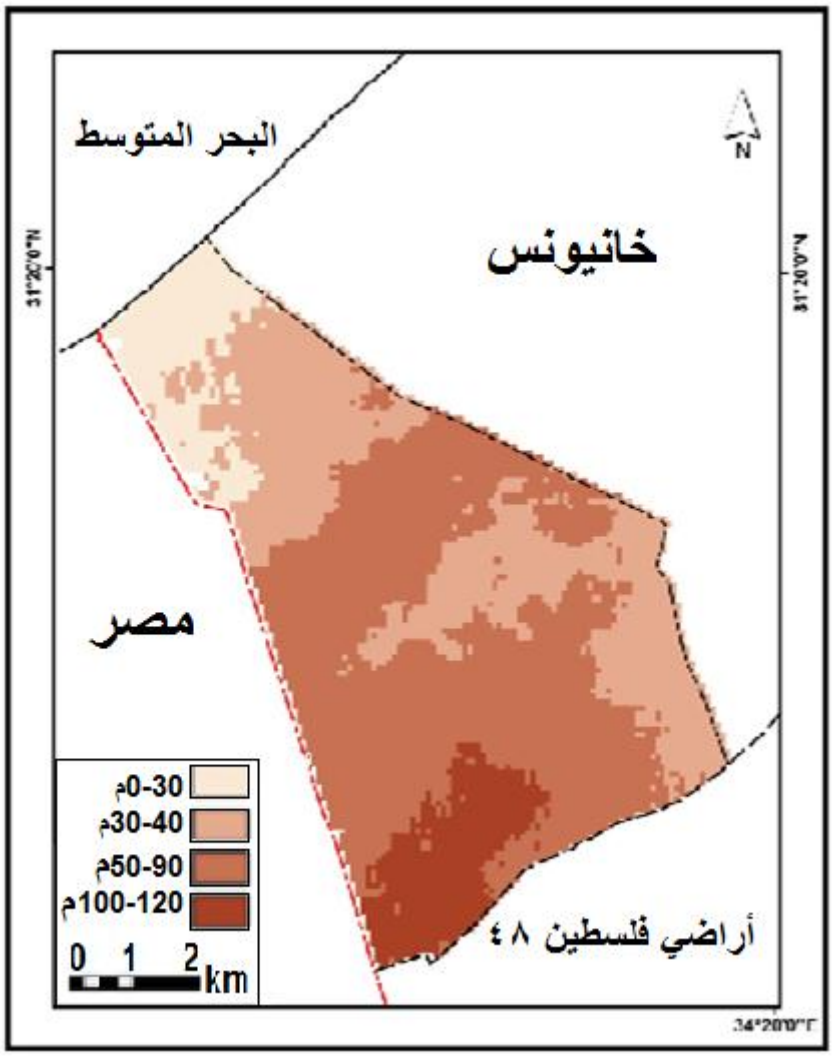

المصدر: بلدية رفح 2012.

وبناءً على بيان المقطع الطولي والعرضي لسطح الأرض بالمحافظة نستنتج التالي:

أ- المقطع الطولي: جزء منه يميل باتجاه الغرب من شارع عمر بن الخطاب بارتفاع (73) متراً عن سطح البحر حتى يصل لأكثر المناطق انخفاضاً عند جميزة السبيل (بجوار محطة المياه العادمة) بارتفاع (15) متراً عن سطح البحر والجزء الآخر يميل نحو الشرق

من شارع عمر بن الخطاب بارتفاع (73) متراً حتى شارع صلاح الدين بارتفاع حوالي (50) متراً عن سطح البحر.

شكل رقم (1): مقطع طولي لتضاريس محافظة رفح

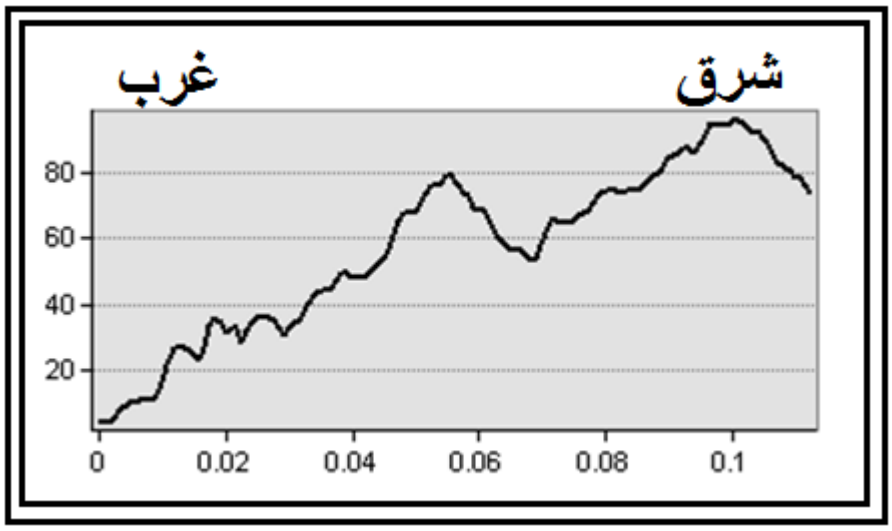

المصدر: بلدية رفح 2012.

ب- المقطع العرضي: يبدأ من أقصي الجنوب مع منطقة الحدود ويميل باتجاه الشمال تدريجياً حتى يصل لأقل ارتفاع مع الحدود الإدارية بمحافظة خان يونس .

شكل رقم (2): مقطع عرضي لتضاريس محافظة رفح

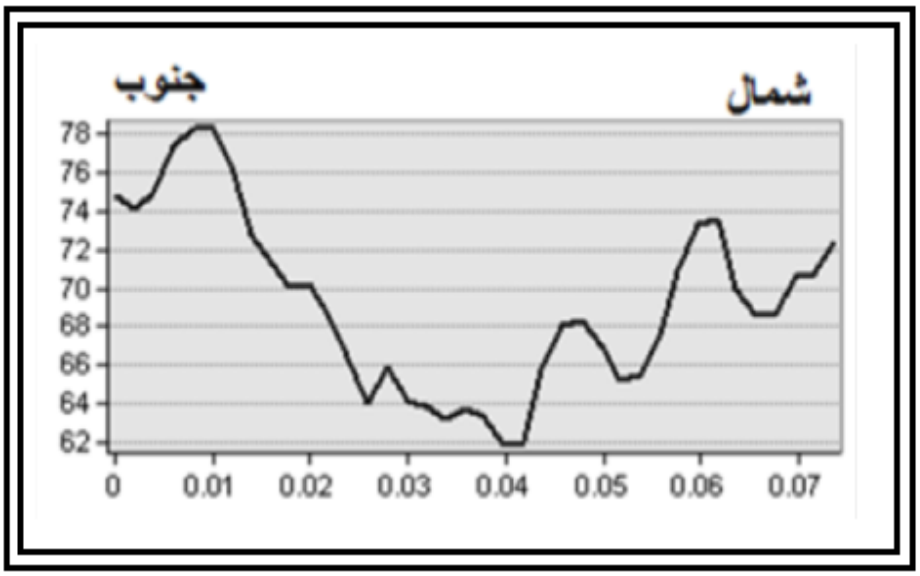

المصدر: بلدية رفح 2012.

إن تضاريس سطح رفح يختلف في الارتفاعات حيث أن أعلي منطقة هي التي في أقصي جنوب شرق رفح حيث يبلغ ارتفاعها من 90-120م وتنخفض تدريجياً بالاتجاه نحو الغرب والشمال لتصل على ساحل البحر مايقارب 30م، وهذا لعب دوراً في الأخذ بعين الاعتبار بهذه الخاصية التضاريسية في عملية حفر الأنفاق حيث أن لها علاقة بانحدار الطبقات الأرضية نحو مستوي البحر، وذلك لتأثير هذا الانحدار على تسرب المياه الجوفية باتجاه الأنفاق وإعاقة عملية الحفر أو استمرار نشاط جلب البضائع عبر الحدود.**(انظر خريطة 3)**

3- التركيب الجيولوجي:

يعتبر التركيب الجيولوجي في منطقة حفر النفق ذات أهمية كبيرة، فله دور في سهولة أو صعوبة الحفر، فالتربة الرملية تشكل خطراً في حفر الأنفاق وذلك بسبب انهيارها بشكل كبير أما التربة الطينية أو المختلطة فإن الحفر بها أفضل من غيرها لأنها تشكل عامل أمان لعمر النفق ولكن بالمقابل هناك صعوبة في العمل أثناء الحفر كونها تحتاج إلى أدوات ومعدات معينة بسبب تماسك التربة الطينية الواضح **(انظر شكل 2)** حيث أن خط سير النفق ليس بالمستقيم ولكنه متعرج سواء يميناً أو يساراً أو للأعلى أو الأسفل تبعا لنوعية التربة، وهنا لابد من بيان أن منطقة الأنفاق تتركز بشكل كبير في المنطقة الواقعة من تل زعرب غرباً إلى معبر رفح شرقاً وذلك لأمرين طبيعة التربة والبعد عن كاميرات المراقبة للجيش الاحتلال، في حين تفتقر منطقة تل السلطان إلى الأنفاق كون تربتها رملية وكذلك قربها من البحر المتوسط.**(الاستبيان 2012)**

جدول رقم (1): نوع التربة بالأنفاق

نوع التربة	طين	كركار	مختلط	رملية	المجموع
عدد الأنفاق	84	16	28	12	140
النسبة%	60	11.4	20	8.6	100

المصدر : البحث الميداني، 2012

4-المناخ:

تشكل رفح منطقة انتقالية بين المنطقة الساحلية الرطبة، والمنطقة الصحراوية الجافة سواء صحراء النقب في الجنوب الشرقي، أو صحراء سيناء في الجنوب الغربي منها.**(مجلة الداخلية، 1997: 82)**

وكبقية مناطق ساحل البحر المتوسط فإن فصل الشتاء ماطر، ومعتدل، وقصير مقارنة مع فصل الصيف الذي هو حار، وجاف.**(معهد أريج، 2009: 17)**

أ- **الحرارة:**

يتراوح معدل درجة الحرارة اليومي في المنطقة ما بين (25°م) في فصل الصيف إلى (13°م) في فصل الشتاء. **(معهد أريج، 2009: 17)**

شكل رقم (3): متوسط درجة الحرارة لعام2009.

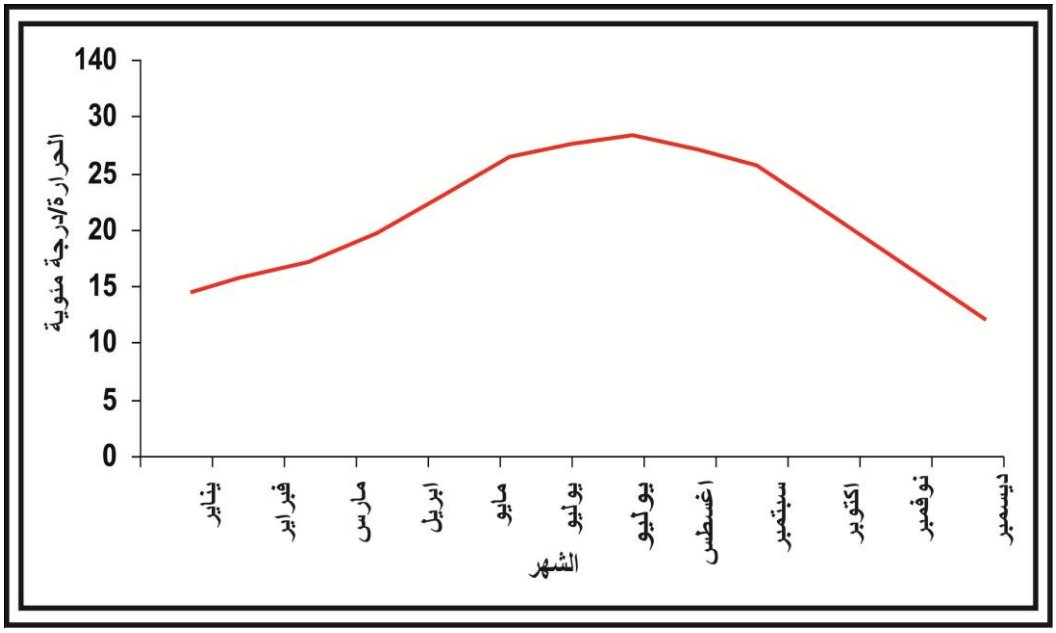

المصدر: معهد أريج، 2009.

إن المعدل الشهري لدرجة الحرارة في رفح يختلف من شهر لآخر مقارنة بمتوسط درجة الحرارة لعام 2009م، حيث أن شهر يوليو هو أعلي الشهور في درجة الحرارة حيث سجلت مايقارب 28 درجة مئوية ثم تبدأ في الانخفاض تدريجياً في أغسطس وسبتمبر وبشكل حاد في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ويبلغ موسط الحرارة حوالي 20 درجة.**(انظر شكل 3)**

ب- الرياح:

الرياح السائدة في مجمل قطاع غزة شمالية غربية في فصل الصيف، وتكون هذه الرياح متغيرة السرعة لتصل إلى سرعة مقدارها (3.9) م/ث خلال فترة بعد الظهر، وسرعان ما تخف سرعة الرياح خلال الليل لتصل إلى ما هو أقل من النصف من سرعتها خلال النهار، ويختلف اتجاه الرياح السائدة، وسرعتها خلال فصل الشتاء إذ تتحول إلى رياح جنوبية غربية، وتزيد سرعتها لتصل إلى (4.2) م/ث غير متقلبة السرعة.

شكل رقم (4): المعدل الشهري لسرعة الرياح في رفح لعام2009

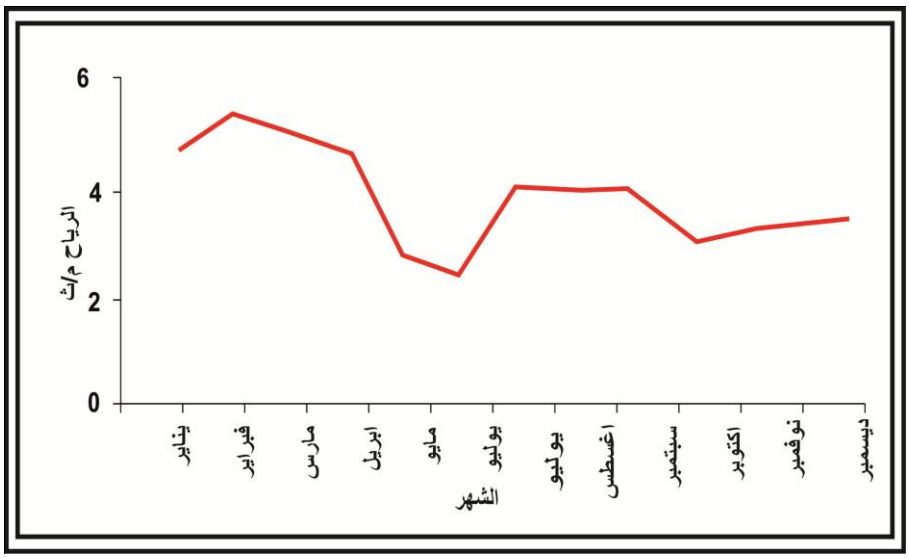

المصدر: معهد أريج، 2009.

إن المعدل الشهري لسرعة الرياح يتذبذب باستمرار حيث تكون سريعة في شهر يناير وتزداد سرعتها بشهر فبراير ثم تبدأ في الانخفاض حتي تصل لأدني سرعة في يونيو 2.5 م/ث، ثم ترتفع بشكل حاد في شهر يوليو وتسير بهذا المنوال حتي شهر أكتوبر فتقل ثم ترتفع وهكذا وتأثير ذلك يأتي على إمكانية طمر بعض الأنفاق بالرمال التي تحملها الرياح.(**انظر شكل 4**)

ت- الرطوبة النسبية:

تتذبذب الرطوبة النسبية خلال فصل أيام الصيف من (65%) خلال النهار إلى (85%) خلال الليل كما أنها تتذبذب في الشتاء ما بين (60%) نهارًا إلى (80%) ليلاً.

شكل رقم (5): المعدل الشهري للرطوبة النسبية في رفح لعام 2009

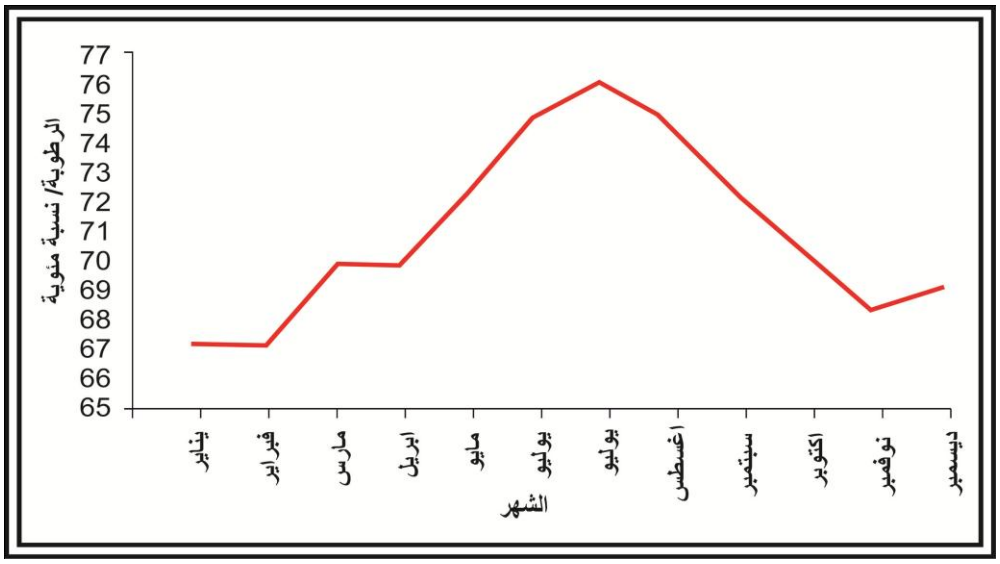

المصدر: معهد أريج، 2009.

إن المعدل الشهري للرطوبة النسبية لمدينة رفح أقل ما تكون في شهر يناير 67% وتستمر بهذا المعدل في شهر فبراير ثم ترتفع في شهري مارس وأبريل وترتفع بشكل مفاجئ حتي تصل في شهر يوليو لتصل إلى 76% وتنخفض تدريجياً حتي نهاية السنة ولكن بشهر ديسمبر ترتفع لتصل 68%.**(انظر شكل 5)**

ث- الإشعاع:

يعد معدل الإشعاع الشمسي الساقط على رفح كبيراً في فصل الصيف، في حين أنه لا يصل إلى ثلث الكمية في فصل الشتاء، وهذا المعدل العالي من الإشعاع الشمسي يساهم بشكل كبير في قطاع الزراعة، والنباتات، ممايسهم في إنتاج المحاصيل الزراعية ذات المردود الاقتصادي الذي يعد بمثابة تأمين لسد حاجات السكان الاستهلاكية الغذائية، التي لا غنى لهم عنها، فضلاً عن توفير الخامات الأولية لبعض الصناعات الغذائية.

ج- الأمطار:

المعدل السنوي لهطول الأمطار (200) ملم في مدينة رفح، وهو أقل من المعدل السنوي لهطول الأمطار في قطاع غزة، والذي يصل إلى (450) ملم، وتهطل معظم الأمطار في الفترة الواقعة بين منتصف أكتوبر حتى نهاية شهر مايو، بينما باقي الفترة هي فترة جفاف.

وخلال الموسم 2009-2010م كانت كمية الأمطار التي هطلت على قطاع غزة حوالي(64.81) مليون متر مكعب.**(وزارة الزراعة، 2013)**

شكل رقم (6): المعدل الشهري لهطول الأمطار في رفح لعام 2009.

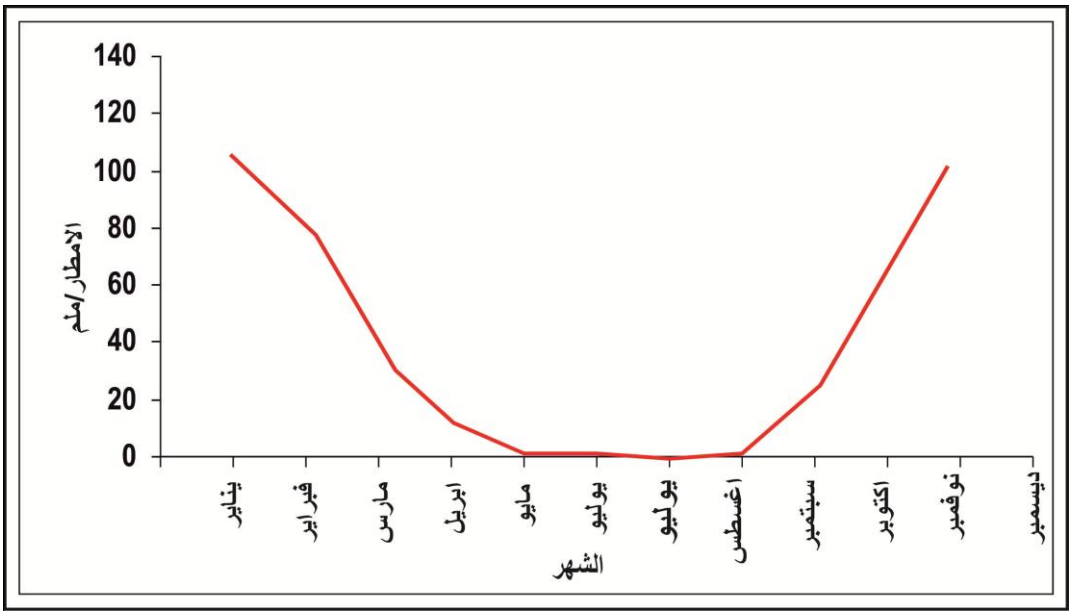

المصدر: معهد أريج، 2009

إن معدل الشهري لهطول الأمطار في رفح أعلي ما يكون بشهر يناير لتصل إلى 105 ملم وتنخفض في الشهور التالية لتصل لأدني معدل هطول بشهر أبريل 10 ملم وتنعدم في شهور الصيف وتبدأ في الارتفاع بشهر أكتوبر 35 ملم ونوفمبر 70 ملم وديسمبر 100 ملم، وهنا لابد من الإشارة إلى الدور الكبير للأمطار في التأثير على حفر الأنفاق حيث هدم بعضها نتيجة لغمرها بمياه الأمطار مثلما حدث في فترة المنخفض الجوي في ديسمبر من عام 2013م.**(انظر شكل 6)** **(موقع الأهالي، 2012)**

ثالثاً: الملامح البشرية لمنطقة رفح الفلسطينية والمصرية:-

1- المراكز العمرانية :

تنقسم المراكز العمرانية في محافظة رفح إلى مدينة رفح وقريتي شوكة الصوفي والبيوك ومخيمات للاجئين، وتنقسم المدينة إلى عدة خرب ومخيمات وأحياء وهي:

أ- مخيم رفح :

تضم تقسيمات مثل الشابورة، والشمالي، والجنوبي، ويبنا وتشرف وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين على هذه المناطق، حيث تقدم لها العديد من الخدمات؛ كالتعليم، والصحة،

ويغلب على هذه المناطق البناء العشوائي والفقر، والبطالة، وتعتمد اعتماداً كاملاً على ما تقدمه الأونروا من مساعدات خدماتية وبعض المواد التموينية الأساسية للأسر الأكثر فقراً.(**الجهاز المركزي للإحصاء، 2009**)

خريطة رقم (4): التقسيم الإداري لمحافظة رفح

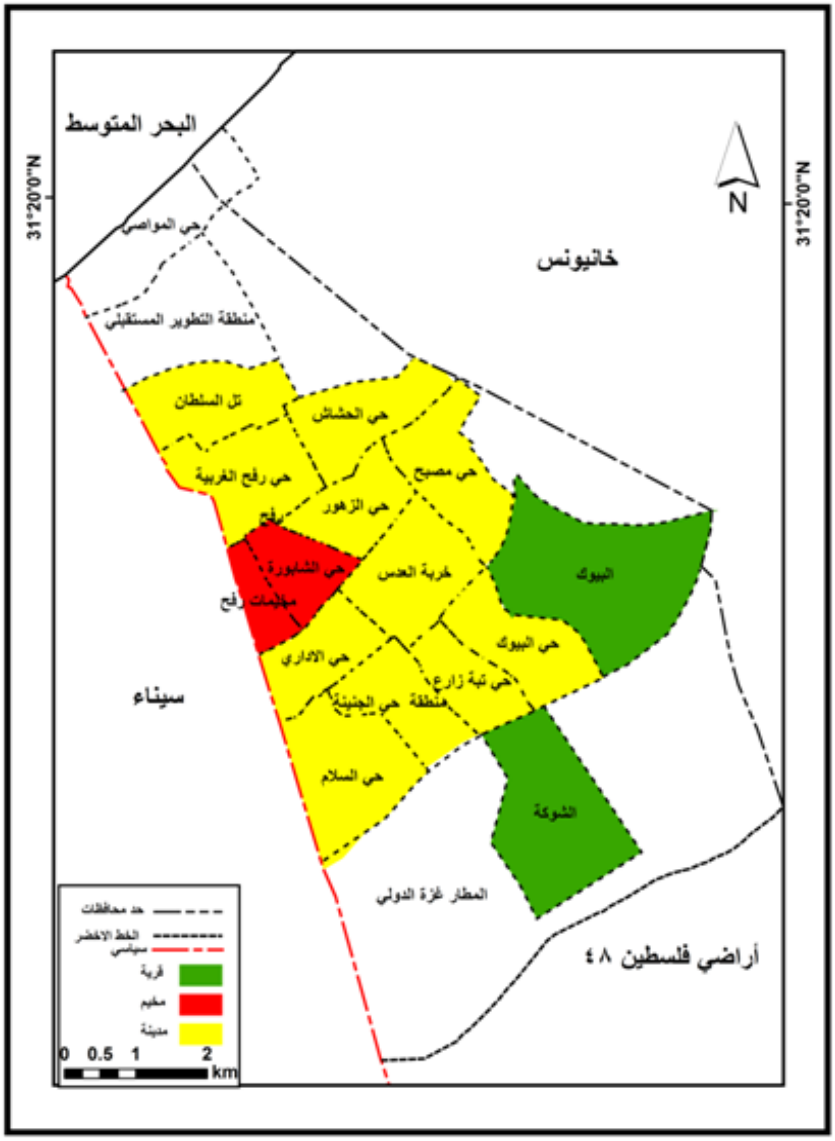

المصدر: بلدية رفح، 2012.

ب- الأحياء:

تشمل حي النور، حي الشعوت، حي الزعاربة، حي عريبة، حي الجوازات، حي الجنينه، حي البرازيل، حي الأمل، حي كندا.(**بلدية رفح، 2012)**

وهناك العديد من المناطق بمحافظة رفح مثل :

- شوكة الصوفي: قرية بدوية، تقع في أقصي جنوب شرق محافظة رفح وسميت بهذا الاسم بسبب ربط الباشا حماد الصوفي فرسه بالقرب من شوكة في تلك المنطقة.
- البيوك: يقع في أقصى الشمال الشرقي لمدينة رفح، وسميت نسبة لعائلة البيوك.
- مصبح: تقع بالقرب من البيوك، وسميت أيضاً نسبة لعائلة مصبح التي تقطن القرية.
- خربة العدس: سميت لزراعة العدس فيها بكثرة أثناء موسم زراعة العدس.
- مشروع عامر: يقع ما بين منطقة حي التنور، وشوكة الصوفي.
- قرية النصر: تقع في شمال مدينة رفح.
- عريبة: تقع في الشمال الغربي لمدينة رفح.
- العزبة: وتقع على شاطئ محافظة رفح.**(التقرير السنوي لعام 2010م، بلدية رفح)**

ويلاحظ من خريطة (5) التوزيع الجغرافي لأحياء محافظة رفح ويتضح ملاصقة مخيمات اللاجئين للخط الحدودي الفاصل مع سيناء .

خريطة رقم (5): أحياء محافظة رفح

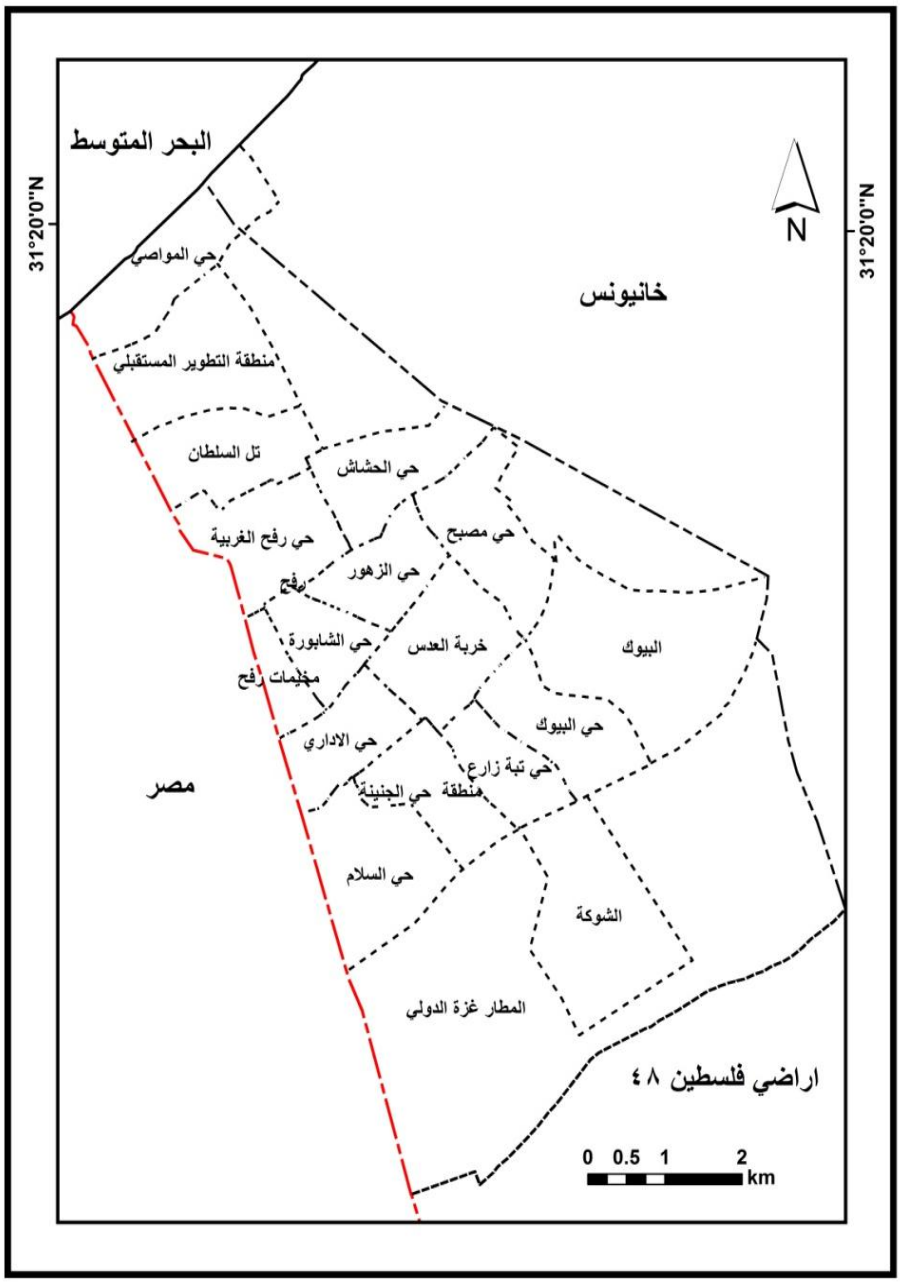

المصدر:بلدية رفح ،2012.

2- السكان:

أ- تطور عدد السكان:

يعود معظم سكان رفح في أصولهم إلى مدينة خانيونس، وإلى بدو صحراء النقب، وصحراء سيناء ثم أضيف إليهم اللاجئون الفلسطينيون الذين قدموا إلى رفح بعد النكبة في عام 1948م، وترجع أصولهم إلى مختلف قرى، ومدن فلسطين المحتلة، خاصة التي كانت تابعة لقضاء غزة.**(موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2010)**

جدول رقم (2): تطور عدد السكان بقطاع غزة بين عام2007-2013م

السنة	المجموع الكلي	مجموع سكان محافظة رفح
2007		
2008	1,468,955	179,787
2009		
2010		
2011		
2012		
2013		

المصدر : بلدية رفح، 2012م

إن تطور عدد السكان بقطاع غزة بين عامي 2007-2013 م بلغ معدله 3,80% وبدأ ينخفض تدريجياً حتى وصل 3,30% وهذا يعود إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية حيث أن هناك العديد من السكان هاجروا إلى خارج فلسطين أو انتقلوا للعيش في الجانب المصر وبالتحديد في رفح المصرية نظراً للوضع الاقتصادي الذي يعيشه القطاع نتيجة للحصار المفروض على السكان، فوجدوا أن الأنفاق تلبي احتياجاتهم الأساسية من السلع البضائع.**(انظر جدول 2)**

وعلى الجانب الآخر من الحدود فإن في شهر يناير 2012 بلغ عدد سكان سيناء 554 ألف نسمة، نحو 395.000 نسمة في محافظة شمال سيناء، 159.000 نسمة في محافظة جنوب سيناء، في حال احتساب جنوب وشمال سيناء مع سكان الجزء السيناوي من مناطق محافظة السويس ومحافظة الإسماعيلية ومحافظة بورسعيد في سيناء يتضح أن عدد سكان سيناء يبلغ حوالي 1.400.000نسمة.**(موقع الكرامة برس، 2013)**

وإن 98% من أهل سيناء هم من البدو من عدة قبائل بدوية (بدو سيناء) أبرزها قبيلة الترابين (القبيلة الأكبر في سيناء والنقب) وقبيلة السوراكة والتياها والعزازمة والحويطات وقبائل أخرى كثيرة، وتعود جذور أهالي سيناء إلى فلسطين والجزيرة العربية الحجاز ونجد واليمن وقسم آخر تعود جذورهم إلى مصريين بدو كانوا يسكنون في سيناء منذ القدم وملامحهم الشكلية مصرية فرعونية، ويوجد أيضاً عائلات من الجيزة والشرقية جاءوا إلى سيناء خلال القرن الماضي اختلطوا بالقبائل وأصبحوا بدو وهناك مجموعة صغيرة من العرايشية وهم من نسل الجنود الألبان القادمين مع محمد علي.**(العدل، 2004)**

ب-الكثافة السكانية :

إن كثافة أحياء رفح تختلف من منطقة لأخرى فقد بلغت الكثافة في مخيمات اللاجئين حيث وصلت إلى 75707 نسمة أي يبلغ كثافتها 84,12 نسمة/الدونم مع عدم وجود سكان بمنطقة المحررات وتعتبر المخيمات أقرب المناطق بمحافظة رفح إلى الحدود مع مصر، وبالتالي ساعد تلاصق البيوت في ازدياد نشاط حفر الأنفاق فمن المعروف أن المستوي المعيشي للاجئين متدني بشكل كبير وهذا ساهم في قيامهم في البداية بحفر الأنفاق من بيوتهم وتوفر المخيمات أيدي عاملة بأجر منخفض لقلة فرص العمل المتوفرة بالمخيمات.**(انظر جدول 3)**

جدول رقم (3): عدد سكان محافظة رفح عام 2010م

اسم الحي	المساحة بالدونم	التعداد عام 2010م	الكثافة
المواصي	2835	2799	0.99
تل السلطان	2055	30819	15.00
رفح الغربية	2400	14576	6.07
مخيمات رفح	900	75707	84.12
الشابورة	1250		
الإداري	1700	23447	13.79
خربة العدس	2350	9466	4.03
حي السلام	3100	13983	4.51
حي الجنينة	1700	13038	7.45
الحشاش	2050	3672	1.79
الزهور	1550	5327	3.44
مصبح	2200	3435	1.56
تبة زارع	1350	2875	2.13
حي البيوك	2000	1797	0.90
المحررات	3010	-	-
المجموع	30.500	198984	6.9

المصدر: بلدية رفح 2012.

صورة جوية (2): التطور العمراني بمحافظة رفح عام 2012م

المصدر: سلطة الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة، 2012م

خريطة رقم (6): كثافة سكان رفح في الدونم الواحد

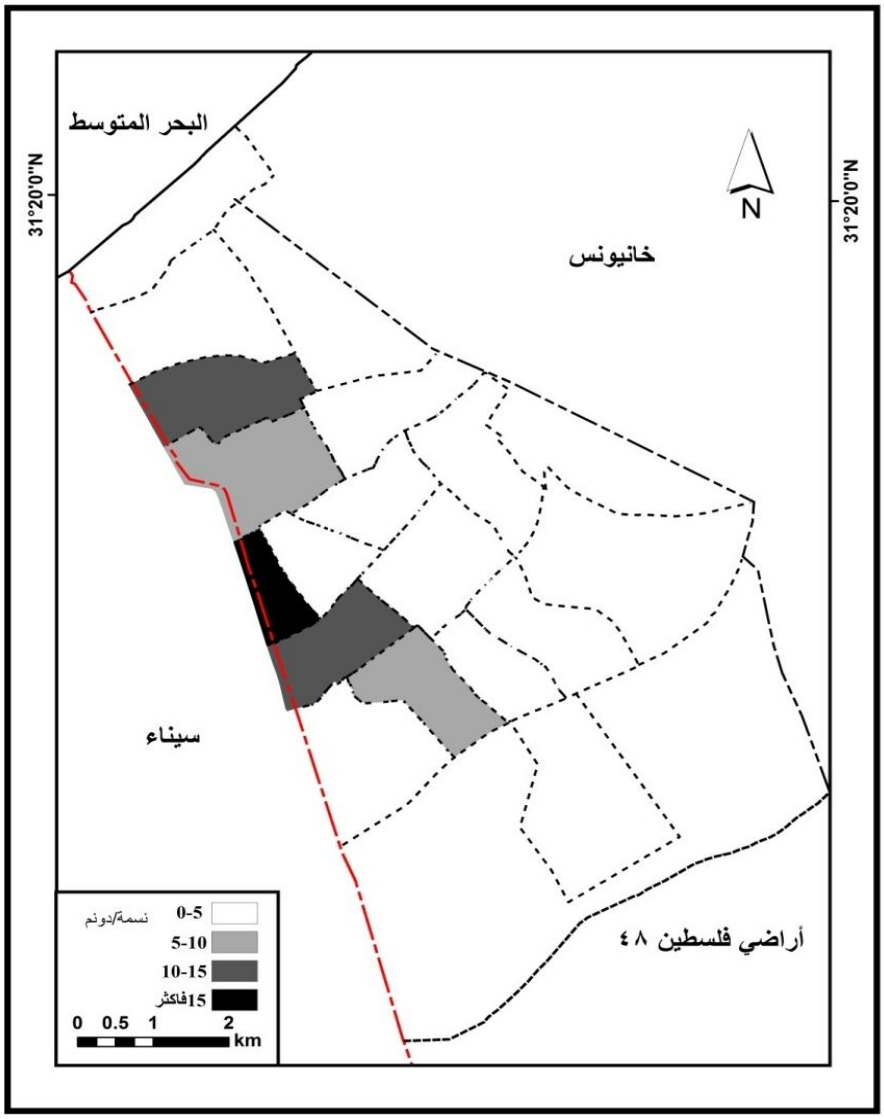

المصدر:بلدية رفح ، 2012.

يتضح من كثافة سكان مدينة رفح أن مخيمات اللاجئين أعلي كثافة بشكل عام وهذا لعب دوراً في قيام نشاط العمل الأنفاق سواء بعملية الحفر أو التجارة أو الحراسة وذلك لأهمية ذلك في رفع مستوي المعيشة وتحسين الجانب الاقتصادي.**(انظر خريطة 6)**

3- معالم محافظة رفح :

أ- شاطئ البحر المتوسط :

يقع الشاطئ أقصى غرب محافظة رفح، ويبلغ طوله حوالي 4 كم، ويوجد عليه مرافق عامة كالأبراج، ومرسى للصيادين، وعيادة، واستراحة، وحمامات، وهي منطقة جذب سياحي صيفية، وهناك دور للشاطئ في عملية نقل البضائع حيث تمكن بعض التجار أو الصيادين من إدخال بضائع ومواد غذائية أو أسلحة للمقاومة الفلسطينية، وقد قامت السلطات المصرية باعتقال عدد من التجار فاتجه الفلسطينيين إلى الأنفاق لتعويض جلب البضائع والابتعاد عن مضايقة الجيش المصري.**(موقع الزمان، 2013)**

ب- الحدود مع مصر :

محافظة رفح لها حدود دولية مع جمهورية مصر العربية، وعينت هذه الحدود عام 1982م بعد إتمام انسحاب إسرائيل من سيناء، وقد قسمت هذه الحدود مدينة رفح إلى شطرين مدينة رفح الفلسطينية، ومدينة رفح المصرية.**(شوقي، 1997: 281)**

ومنذ ذلك الحين وهناك بعض حالات التهريب للبضائع ولكن بشكل بسيط وازداد هذا النشاط مع تشديد الحصار على قطاع غزة حتى أصبح له تأثير في الاقتصاد الوطني .

ج- معبر رفح البري :

يقع في المنطقة الجنوبية آخر الطريق الفاصل ما بين مدينة رفح، وشوكة الصوفي، وهو معبر دولي، ويعتبر منفذ قطاع غزة على جمهورية مصر العربية الذي يربط فلسطين بالعالم الخارجي، وهو مخصص للمسافرين من الجانبين الفلسطيني والمصري.**(حسين، 1997: 72)**

إن السيطرة على معبر رفح فلسطينية بالتنسيق مع مصر، و يستخدم وفقاً لاتفاقية المعابر الموقعة بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية في 11/15/ 2005، لعبور الفلسطينيين.

وقد كان معبر رفح خاضعاً لاتفاقية المعابر عام 2005م، ولم تمنح "إسرائيل" حق إغلاق المعابر بمفردها فهي كانت تتحايل باستخدام نص يلزم الطرفين بعدم فتح المعابر، وعادة ما كانت تمنعهم بذرائع أمنية مما خلق أوضاعاً إنسانية صعبة، ويجوز للفلسطينيين وفقاً لنص اتفاق المعابر

2005 استخدام المعبر في تصدير البضائع الفلسطينية، لكن "إسرائيل" دائماً ترفض، مما يكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر تزيد عن مليون دولار يومياً.(اصرف، 2012: 4)

صورة جوية (2): مقطع من المنطقة الحدودية بين رفح وسيناء

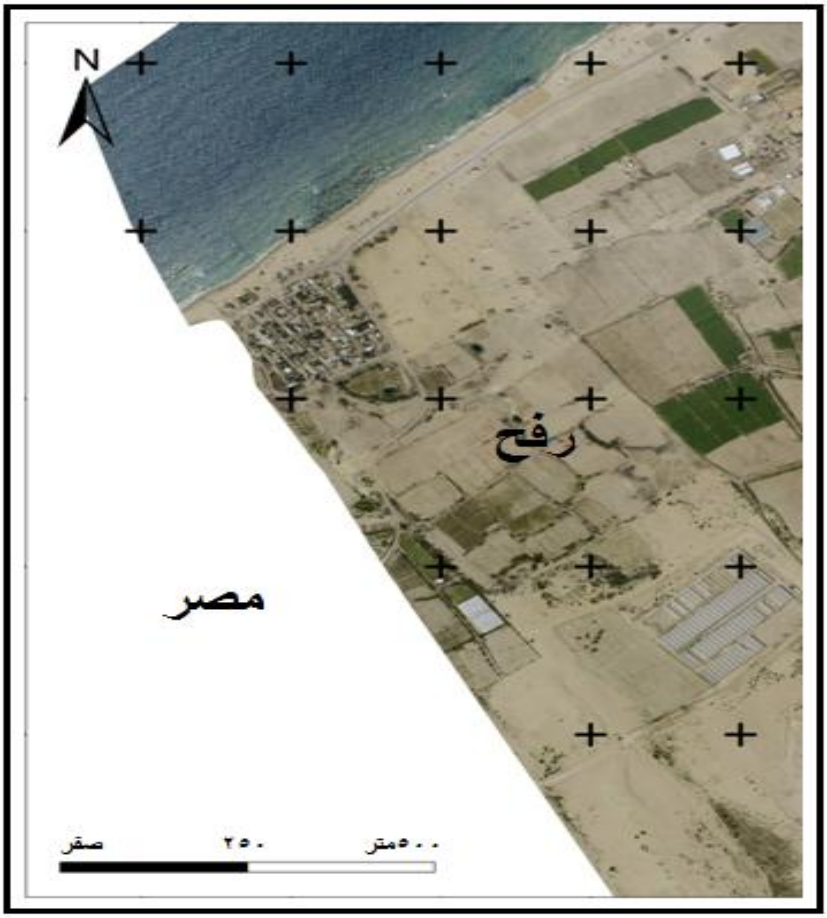

المصدر: سلطة الأراضي الفلسطينية، 2009م

إن المنطقة الحدودية بين رفح وسيناء تختلط فيها استخدامات الأرض مابين حضرية وزراعية ومناطق خالية وهذا له تأثير كبير في سهولة حفر الأنفاق بحث تشكل لها غطاء جيد من قوات حرس الحدود لمنع هدمها أو إغلاقها من الجانب المصري.(انظر الصورة الجوية 2)

4- النشاط الاقتصادي، والاجتماعي:

يتنوع النشاط الاقتصادي في رفح رغم بساطته حيث يقوم اقتصادها على قطاعات عدة، وهي:

أ- القطاع التجاري:

يزدهر النشاط التجاري في رفح نتيجة موقعها الجغرافي الحدودي، وبذلك اتجه سكانها نحو التجارة بين مصر وفلسطين، وساهم في ذلك رؤوس الأموال المتدفقة لها من أبنائها العاملين في الخارج، ويقام في رفح سوق شعبي كل يوم سبت يؤمه الناس من غزة، وخانيونس، وقد اتضح ذلك من خلال تسويق البضائع المهربة من مصر وبأسعار جيدة تدر ربحاً وفيراً على التجار وأصحاب الأنفاق خاصة بتوفير أيدي عاملة رخيصة.(وزارة الاقتصاد، 2012)

ب- القطاع الزراعي:

اشتهرت محافظة رفح منذ زمن بالزراعة نظراً لطبيعة تكوين تربتها الخصبة، فالزراعة المصدر الغذائي للمحافظة، وتقدر المساحة المزروعة في رفح حوالي 7500 دونماً أي بنسبة30%من مجموع أراضي المحافظة، وتشتهر بزراعة الزيتون، وبزراعة الورود من أجل التصدير، إضافة إلى التوت البري، والخضروات، والحمضيات، وتعتمد رفح على المياه الجوفية؛ كمصدر وحيد للري، والشرب؛ حيث قام أصحاب الأراضي بحفر الآبار مما ساهم في إنجاح زراعة الحمضيات، كما تم استصلاح أراضٍ قريبة على شاطئ البحر، وبذلك أصبحت مواصي رفح مزروعة بالحمضيات، وأشجار اللوز، والخضروات.(وزارة الزراعة، 2012)

ج- القطاع التعليمي:

تشرف كل من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأنروا) على التعليم في محافظة رفح، في حين تفتقر المحافظة إلى وجود مؤسسات تربوية، وتعليمية خاصة، أو تابعة للقطاع الأهلي، وتقدم خدمات تعليمية مخصصة للأطفال ذوي الحالات الاجتماعية الخاصة، ووفقاً لمصادر مديرية التربية والتعليم الفلسطينية في محافظة رفح، بلغ عدد المدارس الحكومية في المحافظة (30) مدرسة، منها (13) مدرسة للمرحلة الثانوية و(13) مدرسة للمرحلة الإعدادية، و(4) مدارس للمرحلة الابتدائية، في حين وصل عدد التلاميذ في كافة المراحل (18410) تلاميذ. كما بلغ عدد العاملين في قطاع التربية والتعليم

الحكومي في محافظة رفح (748) عاملاً، بينهم (70) موظفاً من خارج رفح، في حين بلغ عدد المدارس التي تتبع الأنروا في المحافظة (30) مدرسة، وتقتصر على المرحلتين الابتدائية، والإعدادية، ويعمل في مدارس وكالة الغوث في المحافظة حوالي (700) موظف، وموظفة، غالبيتهم من المعلمين، والمعلمات.**(مديرية التربية والتعليم برفح، 2012)**

د- القطاع الصحي:

تعد الخدمات الصحية التي يتلقاها السكان في المحافظة متدنية نسبياً إذا ما قورنت بمحافظات أخرى كمحافظتي غزة، وخانيونس، ويعود ذلك إلى دور سلطات الاحتلال الإسرائيلي طيلة سنوات الاحتلال الماضية، والتي خلفت بنية خدمات أساسية رديئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي المدن، والقرى النائية بشكل خاص، ويوجد في محافظة رفح مستشفى عام، وهو مستشفى أبو يوسف النجار الذي يحتوي على غرفتين للعمليات الجراحية، وقسم الاستقبال، وقسم الجراحة، وقسم الأطفال، ومختبر التحاليل الطبية، ويعمل فيه (125) موظفاً من الأطباء، والممرضين، والمهن الطبية المختلفة، وموظفي الإدارة، والخدمات.(موقع مصرنا، 2013) كما تفتقر المستشفى لوجود وحدة للعناية الفائقة، التي يمكن أن تساهم في تقديم خدمات علاجية للحالات الطارئة. ويوجد سبع عيادات خاصة بالرعاية الصحية الأولية، (3) منها تابعة للأنروا، ويعتمد سكان المحافظة في الخدمات الصحية على مستشفيات وزارة الصحة في القطاع، خاصة مستشفيات ناصر، والمستشفى الأوروبي في خان يونس، ومستشفى الشفاء في غزة، وقد تبين تدني الخدمات الطبية من خلال صعوبة التعامل مع حالات الإصابة من العمل بالأنفاق خاصة أن بعض الإصابات خطيرة كالإختناق بالغاز أو انهيار النفق أو تماس كهربائي.**(وزارة الصحة، 2012)**

الخلاصة

تناول هذا الفصل ثلاث محاور أساسية وهي :

المحور الأول : لمحة تاريخية عن الأنفاق في العالم مثل الأنفاق في كل من فيتنام والمكسيك ونيجيريا والبوسنة والهرسك وفلسطين .

المحور الثاني : ركز على الملامح الطبيعية لمنطقة رفح متمثلة في الموقع الفلكي، والجغرافي، والمناخ متضمناً ذلك عناصره المختلفة من حرارة، وإشعاع شمسي، ورياح، وأمطار، ورطوبة، وتبخر، وكذلك دراسة التضاريس والتركيب الجيولوجي وعلاقة ذلك بحفر الأنفاق.

المحور الثالث : دراسة الملامح البشرية من حيث سكان رفح على الجانبين الفلسطيني والمصري، ومعالمها التنظيمية والسياحية، وكذلك أنشطتها الاقتصادية، والاجتماعية متمثلة في النشاط الزراعي، والتجاري، التعليمي، والصحي.

الفصل الثاني

واقع قطاع غزة وأثره على حفر الأنفاق

أولاً: الواقع السياسي.

ثانياً: الواقع الإقتصادي.

ثالثاً: الواقع الإجتماعي.

تمهيد

شكلت السياسات، والممارسات "الإسرائيلية" في الأراضي الفلسطينية سبباً أساسياً للاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية، والاجتماعية الفلسطينية منذ الاحتلال العسكري للضفة الغربية، وقطاع غزة في عام 1967م، وفي إطار العلاقة غير المتكافئة، والقسرية بين الطرفين، فقد عمدت "إسرائيل" إلى جعل المناطق المحتلة مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة المستخدمة في سوق العمل الإسرائيلي سابقا، وسوقاً استهلاكياً لمنتجاتها، في حين فرضت قيوداً عديدة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وخاصة الصناعي منه، واستنزفت الموارد المالية للفلسطينيين من خلال فرضها لسياسة ضريبية تعسفية على الأفراد، ومنشآت الأعمال، وقد أدت هذه الممارسات الممنهجة إلى إضعاف فرص الاقتصاد الفلسطيني في النمو، وبالتالي قدرته على استيعاب العمالة الفلسطينية التي كانت تتزايد باستمرار، الأمر الذي حدّ من قدرة هذا الاقتصاد على تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع، والخدمات ولذلك تم حفر الأنفاق تلبية للاحتياجات الأساسية لسكان قطاع غزة، والسبب المباشر لذلك هو فرض "إسرائيل" حصاراً مطبقاً على قطاع غزة لعدد من السنوات، كذلك ومنذ فترة طويلة وجود النمط التبعي الإجباري لسد فجوة الطلب في السوق الفلسطيني، وأصبحت العلاقات التجارية للفلسطينيين محصورة مع "إسرائيل"، بالتالي حرمان البضائع والسلع الإستفادة من فرص التصدير التي كان من الممكن أن تتاح لهم مع الدول العربية، والإسلامية، ومن فرص استيراد المواد الخام، والآلات، ومستلزمات الإنتاج الأخرى من هذه الدول، هذا إضافة إلى تعميق الفجوة في الموارد الطبيعية المتاحة للاستغلال من قبل الفلسطينيين، حيث تعرضت مختلف هذه الموارد مثل الأرض، والمياه لعملية نهب متواصلة من قبل السلطات "الإسرائيلية".**(موقع الاقتصادية الفلسطينية، 2012)**

وقد استمرت هذه الفجوات الموروثة عن الاحتلال في التأثير سلباً على الأداء الاقتصادي الفلسطيني بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وفق اتفاق أوسلو في عام 1994، فبالرغم من الإنجازات التي حققتها السلطة في مجال بناء بعض المؤسسات الاقتصادية، وإعادة تأهيل مرافق البنية التحتية، وإصدار التشريعات الناظمة لحياة المواطنين في الضفة الغربية، وغزة، وتنشيط الحركة التجارية، والاستثمارية، إلا أن تكلفة تلك الإنجازات كانت مرتفعة نسبياً لأنها تمت في ظل استمرار قيود الاحتلال، و سياساته التعسفية.**(موقع بيادر السياسي، 2013)**

أولاً- الواقع السياسي:

لابد من الإشارة هنا إلى العديد من الأسباب التي أدت وبدافع كبير إلى حفر الأنفاق بين قطاع غزة وسيناء ويمكننا هنا بيان الأسباب السياسية ففي ظل غياب رؤية، وبرنامج سياسي متكامل يرتقي بالحالة السياسية الذي يعيشها قطاع غزة والضفة الغربية، وعند كل مرحلة من مراحل تطور المشهد السياسي، والاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة 1994 – 2012م كانت تبرز تساؤلات عدة في الأوساط المحلية، والدولية حول واقع الاقتصاد الفلسطيني، وآفاقه المستقبلية في ظل المعيقات القائمة، والفرص والإمكانيات المتوفرة.**(أصرف، 2012: 21)**

وتكتسب هذه التساؤلات أهمية خاصة في هذه المرحلة لكونها تمس الاقتصاد الذي هو أحد أهم ساحات المواجهة، والصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، فيمكن لهذا الاقتصاد أن يشكل رافعة للصمود، والتحرير، أو يكون عبئاً عليهما، فمع تزايد احتمالات حدوث مواجهة سياسية، ونضالية مفتوحة على كل الاتجاهات مع "إسرائيل"، وربما مع بعض الدول الغربية المتحالفة معها بسبب توجه الفرقاء الفلسطينيين نحو إنجاز المصالحة الوطنية، كما بدا واضحاً مؤخراً عندما حازت فلسطين على دولة بصفة مراقب، وغير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقفز إلى السطح مجدداً مخاوف اقتصادية تتمحور حول:

1- مدى قدرة السلطة الفلسطينية على تحمل أي تبعات، أو تداعيات مالية قد تنجم عن هذه المواجهة.

2- قدرة الاقتصاد الوطني برمته على الصمود، والتماسك في وجه أي ضغوط لتقديم تنازلات سياسية، والتجربة الفلسطينية تشير بوضوح إلى تلازم المشهدين السياسي، والاقتصادي، فأي تغيير استراتيجي على المسار السياسي، لا بد وأن يفرض تغييراً مماثلاً على المسار الاقتصادي.**(العجمي، 2012: 4)**

وعلى مدار عمر السلطة تحكَّم في اتجاهات أداء الاقتصاد الفلسطيني خمسة عوامل أساسية، هي:**(المراقب الاقتصادي، والاجتماعي، 2009 :3)**

1- اتفاقات المرحلة الانتقالية الموقعة مع إسرائيل.

2- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وفرضه أمراً واقعاً بخلاف معظم نصوص الاتفاقات.

4- طبيعة المساعدات الدولية.

5- السياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في إدارة الاقتصاد الوطني.

6- الحدث العرضي الذي عاشه الشعب الفلسطيني منذ عام 2007م، والمتمثل في الإنقسام السياسي، والمؤسسي بين الضفة، وغزة.

بالإضافة إلى ماسبق يمكننا الحديث عن الحصار المفروض على قطاع غزة كسبب مباشر في قيام نشاط تجارة الأنفاق، ففي منتصف شهر يونيو من العام 2007م فرضت "إسرائيل" حصاراً شاملاً، ومشدداً على قطاع غزة، قامت بموجبه بإغلاق معبر رفح أمام حركة التنقل، والسفر إغلاقاً شاملاً. كما قامت بإغلاق جميع المعابر التجارية، ومنعت دخول معظم البضائع، والسلع الغذائية حتى الأدوية، وكذلك منعت تحرك الفلسطينيين عبر المعابر الحدودية، واستمرت "إسرائيل" في هذا الحصار لكن بدرجات متفاوتة، وقد تسبب الحصار في كوارث إنسانية، واقتصادية، وصحية، واجتماعية، وبيئية لم يسبق لها مثيل، وبذلك ارتكبت "إسرائيل" جريمة بحق مليون ونصف فلسطيني في قطاع غزة حين حرمتهم من أبسط حقوقهم الإنسانية، ومست حاجاتهم من الدواء، والعلاج، والغذاء، والحركة، والعمل، ولم تحترم كل الاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان.

وأصبحت الأنفاق الخيار، والبديل الوحيد المتاح لجلب الاحتياجات الأساسية في البداية لقطاع غزة من الخارج، ومع استمرار الحصار لسنوات أصبحت كافة واردات قطاع غزة من مختلف البضائع ترد عبر الأنفاق التي يزيد عددها عن (1400) نفق، تنتشر على طول الحدود الفلسطينية المصرية، وتجاوزت واردات قطاع غزة عبر الأنفاق المليار دولار سنوياً في فترات الحصار الشديدة.**(اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008)**

وتبين أنه رغم ذلك لم تصبح الأنفاق بديلاً شرعياً، وقانونياً لإدخال البضائع، والمواد الأساسية، حيث إن تجارة الأنفاق عشوائية لأنها لا تخضع للاتفاقيات، والقوانين التجارية، والضوابط مما أدى للعديد من حالات النصب، والاحتيال على التجار، والمواطنين، ولا يوجد عليها رقابة كافية، ولا تلبي كافة احتياجات قطاع غزة من مختلف أنواع البضائع، محذراً من أثرها السلبي على الاقتصادين الفلسطيني والمصري.**(المراقب الاقتصادي، والاجتماعي، 2009 :13)**

إن المعابر تتحكم في حركة التجارة والتنقل بين غزة و العالم، والمعابر التي مع "اسرائيل"، تشكل رمزاً للسيطرة الإسرائيلية الكاملة على اقتصاد غزة الذي لا يملك أي موارد طبيعية تتيح له الاستغناء عن الاستيراد، وبالتالي الإتجاه نحو حفر الأنفاق، وتتحكم إسرائيل مطلقاً في مرور البضائع لخدمة أهدافها واقتصادها دون أي مراعاة للجانب الفلسطيني فلا تتوانى عن تكبيد التجار الفلسطينيين خسائر مادية فادحة بعدم السماح للبضائع الفلسطينية بالخروج من غزة أو احتجاز البضائع

المستوردة من الخارج في الموانئ الإسرائيلية، وإسرائيل تستورد حوالي 94% من الصادرات الفلسطينية، وأن حوالي 90% من الواردات الفلسطينية من المواد الخام تأتي من إسرائيل، وتشكل عصب الصناعة الفلسطينية.(وزارة الاقتصاد، **2013**)

خريطة رقم (7): الموقع الجغرافي لمعابر قطاع غزة

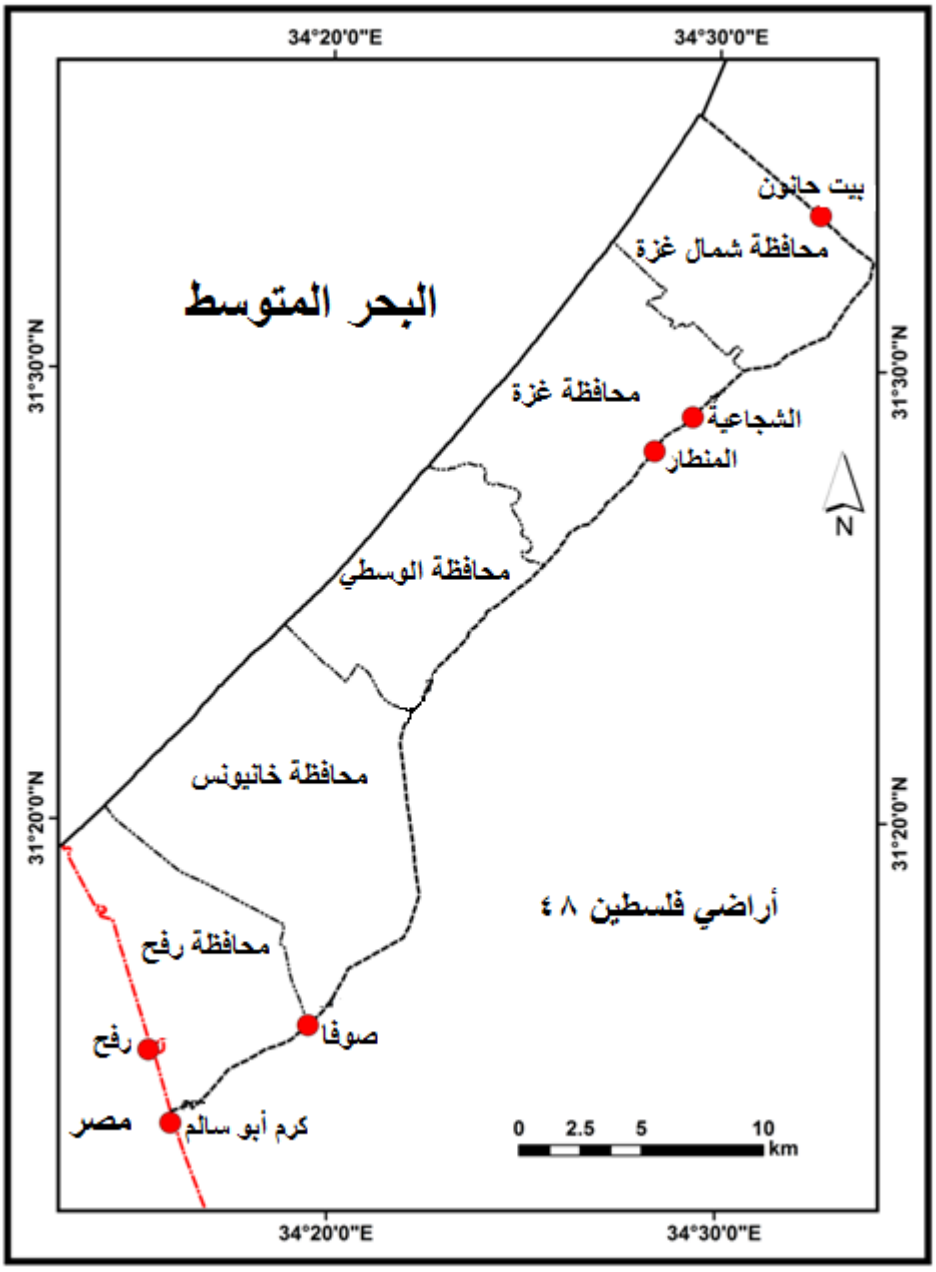

المصدر :بلدية رفح 2012

وتخضع المعابر التي تحيط بغزة لسيطرة إسرائيل والمعبر الوحيد الخارج عن سيطرة الاحتلال هو معبر رفح، والمعابر الفلسطينية هي:

1- معبر بيت حانون:

يقع شمالي مدينة غزة وتسيطر عليه قوات الاحتلال الإسرائيلية سيطرة كاملة، وكان يستخدم بشكل أساسي لحركة العمال الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية، حيث كان يبلغ متوسط عدد العمال الداخلين منه يومياً حوالي 30000 عامل بالإضافة إلى حركة للتبادل التجاري بين مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل والخارج، ويتغير الحال بصورة سلبية وفق الظروف السياسية، هذا المعبر الآن مخصص لعبور الحالات المرضية الفلسطينية المطلوب علاجها في إسرائيل أو الضفة الغربية أو الأردن ويمر منه الدبلوماسيون والصحافة والبعثات الأجنبية.**(وزارة الاقتصاد، 2013)**

تتعمد سلطات الاحتلال إعاقة مرور كل فلسطيني من معبر بيت حانون حتى ولو كان مريضاً، وذلك بأن يفرض عليه السير على الأقدام مسافة تزيد عن الكيلومتر حتى يتمكن من الوصول إلى الجانب الإسرائيلي من المعبر، ويبقى الفلسطينيون ساعات طويلة حتى يسمح لهم بالمرور، لذلك توفي كثير من مرضى غزة قبل دخولهم "إسرائيل" للعلاج، ونظراً لتعقد الإجراءات الإسرائيلية في معبر بيت حانون فإن معدل عشرين إلى ثلاثين شخصاً يمرون منه يومياً، و تأثر المعبر بسيطرة حماس على غزة، حيث دمر الاحتلال نقطة الشرطة الفلسطينية التي كانت فيه، ومنذ ذلك الحين توقف التنسيق مع الفلسطينيين، وأصبح الصليب الأحمر يقوم بهذا الدور، ولوحظ أن عدد أيام الاغلاق في النصف الثاني من عام 2006م (159) يوماً أي مانسبته 88% إغلاقاً كلياً.**(مركز الميزان لحقوق الإنسان:2013)**

2 - معبر الشجاعية:

يقع في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، والسيطرة عليه إسرائيلية كاملة، وهو معبر حساس يمر منه الوقود لغزة، ويقع تحت إشراف شركة إسرائيلية يناط بها توريد الوقود لغزة، وهو عبارة عن مكان تتصل به من الجانبين أنابيب كبيرة يفرغ فيها الوقود القادم من إسرائيل لينقل إلى داخل غزة، ودأبت سلطات الاحتلال على إغلاق هذا المعبر يومين كل أسبوع، مما جعل العاملين في محطة توليد

الكهرباء بغزة يقومون بتخزين كميات صغيرة لتغطية يومي توقف التزويد بالوقود، ويلزم محطة غزة كل خمسة أيام حوالي(490) متراً مكعباً لا توفرها إسرائيل مطلقاً، وتحتاج غزة يومياً لحوالي(230) ميجاوات، و تمدها إسرائيل بـ(120) ميجاوات، وتتولى مصر تزويدها بـ(17) ميجاوات، وتنتج محطة التوليد في غزة حوالي(42) ميجاوات، وعليه فإن غزة تعاني عجزاً في الطاقة الكهربائية التي تحتاجها حوالي 23% من الكمية المطلوبة، وقد تعرض المعبر بعد سيطرة حماس على غزة للإغلاق مراراً أما حالياً فهو مغلق تماماً.**(وزارة الاقتصاد، 2013)**

3 – معبر المنطار:

يقع شرق مدينة غزة وتسيطر عليه إسرائيل سيطرة كاملة وهو مغلق وقد كان يمر من خلاله السلع التجارية بين غزة وإسرائيل، وقد أسس بعد نشوء السلطة الفلسطينية ومع ذلك فهو من أكثر المعابر إغلاقاً فلم يفتح إلا 150 يوماً طوال سنة 2007، كما أنه أكثرها خضوعاً للتفتيش خاصة تفتيش البضائع الفلسطينية، وتشترط إسرائيل تفتيشا مزدوجاً لكل ما يمر بهذا المعبر فيفتشه طرف فلسطيني ثم تقوم شركة إسرائيلية متخصصة بتفتيشه، فكل حمولة تفرغ وتعبأ مرتين، مما يعرض أي بضاعة لإمكانية التلف فضلاً عن إضاعة الكثير من الوقت والجهد.

بعد سيطرة حماس على غزة في يونيو/حزيران 2007، أصبحت إجراءات التفتيش في المعبر أكثر تعقيداً وأصبحت حركة الشاحنات القادمة من إسرائيل والمحملة بالبضائع معدومة خاصة الدقيق والقمح ومنتجات الألبان والفواكه ومواد البناء وألعاب الأطفال، وبعض المواد الكيميائية بزعم استخدامها في صناعة المتفجرات، أما البضائع الفلسطينية خاصة التوت الأرضي والورود فقد توقف خروجها من هذا المعبر تماماً، وكانت الهيئة العامة للشؤون المدنية بالسلطة الفلسطينية والمختصة بالأشراف على المعابر تقوم بمهمة تطبيق الاتفاقات التي تمت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتطبيقها على المعبر التنسيق مع الجانب الإسرائيلي لضمان دخول وخروج البضائع بشكل سهل وحصر المشاكل اليومية ومناقشتها وحلها ميدانياً ورفع المشاكل العالقة لحلها مع الجانب الإسرائيلي والعمل على رفع المستوى الإداري تسهيل دخول المعونات القادمة للسلطة الفلسطينية من الجهات المختلفة حسب اتفاقيات المعابر.**(انظر ملحق 3) (وزارة الاقتصاد، 2013)**

صورة رقم (1): معدات ولوازم البناء

المصدر : البحث الميداني 2012م

4- معبر صوفا:

يقع شرق مدينة رفح، وتسيطر عليه قوات الاحتلال سيطرة كاملة، هو مخصص لمرور مواد البناء التي تعبر باتجاه غزة فقط، فلا تعبر منه أي مواد نحو إسرائيل، ويكثر إغلاق المعبر وخضوعه لمزاج الأمن الإسرائيلي المرابط به، وإجراءات التفتيش فيه معقدة جداً، فالأمن الإسرائيلي يتعمد إفراغ الشاحنات القادمة من إسرائيل في ساحة كبيرة وتفتش تفتيشاً يستمر ساعات طويلة قبل إخلاء سبيلها، لم يفتح المعبر منذ سيطرة حماس على غزة إلا 65 يوماً فقط، وفي حالة غلق المعبر يتم إدخال المواد الأساسية والمساعدات من المؤسسات الأجنبية للأونروا فقط.

5- معبر كرم أبو سالم:

يقع على نقطة الحدود المصرية الفلسطينية الإسرائيلية، والسيطرة عليه إسرائيلية بتنسيق مصري ومخصص للحركة التجارية بين القطاع وبين إسرائيل، ويستخدم أحياناً لعبور المساعدات لغزة، ويتم من خلاله استيراد البضائع من الجانب الاسرائيلي فقط ولا يصدر منه أي نوع من البضائع من الجانب الفلسطيني، يتوجه التجار والشركات الفلسطينية إلى مكتب الارتباط للتنسيق معه حول

الموعد وآلية الحجز والأوراق المطلوبة لضمان دخول البضائع، كما يتم التنسيق مع الجانب الإسرائيلي حول إدخال المعونات والتبرعات الإنسانية والطبية، والإسعافات والمعدات والسيارات الخاصة بالسلطة الفلسطينية والتي تأتي على شكل هبات ومساعدات من الدول الغربية والعربية، وقد تعرض المعبر بعد سيطرة حماس على غزة للإغلاق بشكل متكرر.**(وزارة الاقتصاد:2013)**

6- معبر رفح:

يقع جنوب غزة على الحدود المصرية الفلسطينية، وكانت السيطرة عليه فلسطينية بالتنسيق مع مصر ومراقبة الاتحاد الأوروبي وفقاً لاتفاقية المعابر الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في 11/15/ 2005، حيث كانت إسرائيل تشترط على السلطة الفلسطينية إبلاغها بأسماء كل من يريد استخدام معبر رفح قبل (48) ساعة لتقرر ما إذا كانت ستسمح له بالعبور أم لا، واتفاقية عام 2005م لم تمنح إسرائيل حق إغلاق المعابر بمفردها فهي تتحايل لذلك باستخدام نص يلزم الطرفين بعدم فتح المعابر إلا بحضور مراقبي الاتحاد الأوروبي، وعادة تمنعهم بذرائع أمنية مما خلق أوضاعا إنسانية صعبة، وكان بإمكان الفلسطينيين وفقا لنص اتفاق المعابر 2005م استخدام المعبر في تصدير البضائع الفلسطينية، لكن إسرائيل كانت دائماً ترفض، مما كبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر تزيد عن مليون دولار يومياً، أما حالياً فهو بإدارة مشتركة بين مصر وحكومة غزة ويستخدم لعبور المواطنين الفلسطينيين، ومن الواضح أن العلاقة بين مصر وقطاع غزة بات أمنياً أكثر منه إنسانياً فكثير من المواطنين تم رفضهم من المرور بالمعبر لأسباب أمنية، واستمرت فترات الإغلاق لمعبر رفح البري مما حدا بالسكان لقيامهم بنشاط حفر الأنفاق.**(وزارة التخطيط، 2013)**

❖المشاكل التي كانت تواجه المعابر وسببت في القيام بحفر الأنفاق:

1- قلة ساعات العمل في المعبر وتأخير إجراءات المرور والدخول إلى غزة مما يعرض المنتجات الفلسطينية للتلف.

2- الإجراءات الإسرائيلية المعقدة المتمثلة في ضرورة تزويدهم باستمرار بأسماء التجار، وبأسماء أصحاب المنتجات الفلسطينية الزراعية وضرورة أرفاق ذلك بشهادة منشأ فلسطينية ووجوب وضع ملصقات خاصة على البضائع.

3- الإغلاقات والتفتيشات وما يترتب عليها من صعوبات ومشاكل يواجهها المزارعون وأصحاب آليات النقل التجارية التي تنقل المنتجات الفلسطينية تحت حجج وذرائع باطلة.(وزارة الاقتصاد، 2013)

صورة رقم (2): معدات للتمديدات الكهربائية

المصدر: البحث الميداني 2012

4- مشكلة الأدوية البيطرية والمبيدات الحشرية حيث يتم إدخال الأدوية البيطرية إلى أراضي السلطة بطريقة غير قانونية وتستخدم أو تستبدل في غير مجال استخدامها الصحيح خصوصاً الهرمونات التي تستخدم في الإخصاب لدى الحيوانات والمبيدات الحشرية غير صالحة للاستخدام ومنتهية الصلاحية، وتعرض الأسواق المحلية بعد تغيير تاريخ الصلاحية عليها.(وزارة الزراعة، 2013)

5- مشكلة البضائع المستوردة التي غالباً ما تدخل بدون قيود أو ضوابط أو معايير خاصة بضائع الألعاب واللدائن البلاستيكية الواردة من الصين والتي ثبتت علمياً وجود مواد مسرطنة فيها تسبب السرطان.(انظر الملحق 4)

6- مشكلة استبدال المنتجات الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية على المعبر وفي مناطق بعيدة عن المعبر كأن يضاف ملاحق أخرى للشاحنات المحملة بالبضائع الإسرائيلية وتحويلها إلى غزة باعتبارها بضاعة فلسطينية قادمة من الضفة، مما يضر المنتج الزراعي الفلسطيني.

صورة رقم (3): أعلاف الحيوانات

المصدر : البحث الميداني 2012

7- عدم وجود القوة التنفيذية للمتابعة الميدانية والرقابة والإشراف حيث دور الأجهزة المعنية مغيب بشكل أو بآخر.

8- محاولات إسرائيلية للتحكم في الاقتصاد الفلسطيني بالسيطرة على الأموال والنقل والتجارة لضرب الاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي.(وزارة الاقتصاد، 2013)

إضافة إلى تأثر الوضع الاجتماعي والثقافي والصحي والتربوي الفلسطيني من جراء عدم التواصل والاتصال بين الضفة وغزة، لصعوبة تعقيد الإجراءات الإسرائيلية التي تتمثل في التنقل فقط من وإلى غزة لحملة الهوية الفلسطينية والشخصيات الهامة والمسئولين وصعوبة استلام البطاقات والحصول على بطاقة الممر الآمن سواء بإصدارها أو تجديدها وتنقل الممنوعين أمنياً وتنقل من يحملون تصاريح زيارة من الخارج إلى غزة والتنسيق مع المكاتب اللوائية فيما يتعلق بتنقل المواطنين من وإلى غزة والعلاقة مع الأجهزة الفلسطينية (الفحص الأمني) والحصار المشدد وارتفاع تكاليف المحروقات وارتفاع تكاليف النقل والشحن.(وزارة الاقتصاد، 2012)

صورة رقم (4): المستحضرات الطبية والغذائية

المصدر:البحث الميداني 2012م

تستخدم إسرائيل المعابر في تطبيق سياسات ضد الفلسطينيين عبر منع دخول متطلبات الحياة الأساسية لسكان غزة مثل الدقيق و مشتقات البترول والغاز وبعد فترات الإغلاق الطويلة للمعابر تعاني أسواق غزة من نقص حاد في مختلف المواد والبضائع ويصل الأمر لحد المأساة عندما يمس النقص بالأدوية و حليب الأطفال.**(وزارة الاقتصاد، 2013)**

صورة رقم (5): المواد الغذائية الأساسية

المصدر : البحث الميداني 2012

تضمن اتفاق باريس الاقتصادي 1994 الذي يحكم التجارة الفلسطينية مع إسرائيل والعالم الخارجي الغلاف الجمركي لغزة، ويعتبر هذا الإتفاق أحد ملاحق اتفاق القاهرة الانتقالي بين الجانبين وينص على أن الأراضي الفلسطينية وإسرائيل تقع ضمن غلاف جمركي واحد، بإستثناء قوائم سلعية يسمح للسلطة الفلسطينية باستيرادها من مصر والأردن وغيرها من الدول العربية خارج إطار التعريفة الجمركية والمواصفات الإسرائيلية وفي حصص محدودة يعاد النظر فيها كل ستة أشهر وفقاً لاحتياجات السوق الفلسطينية، وترفض إسرائيل إعادة النظر فيها.(**انظر الملحق 3**) وأدي إغلاق المعابر لفترات طويلة إلى خسائر فادحة في الاقتصاد الفلسطيني كما ارتفعت معدلات البطالة والفقر فارتفعت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر في 2006 إلى 73% نتيجة للإغلاق وزادت معدلات البطالة إلى 55% في فترات الإغلاق.(**وزارة الاقتصاد، 2012**)

جدول رقم (4): فترات إغلاق المعابر الحدودية

المعبر	2006/12/31 - 2006/6/25		2007/7/31 - 2007/1/1	
	أيام الإغلاق	النسبة المئوية	أيام الإغلاق	النسبة المئوية
بيت حانون	159	%88	165	%78
الشجاعية	44	%24	35	%16
المنطار	54	%30	62	%29
صوفا	75	%41	113	%53
كرم أبوسالم	127	%70	170	%80
رفح	159	%88	148	%70

المصدر: وزارة الاقتصاد 2012.

من جانب آخر فإن التحولات السياسية في مصر كان لها الدور الكبير في ظهور نشاط تجارة الأنفاق بشكل جلي فمنذ عهد مبارك عاني قطاع غزة من التضييق والإغلاق المستمر لمعبر رفح واستمر ذلك وبشكل أشد بعد فوز حركة حماس في انتخابات 2006 وازداد الأمر سوءاً بعد الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية مما أعقبه انقساماً اقتصادياً، بالإضافة إلى ذلك ففي عام 2011 حدثت ثورة 25 يناير وتم فيها إسقاط حكم مبارك، أعقب ذلك عدم استقرار في مصر مما أثر على جهود المصالحة الفلسطينية برعاية مصرية، وفي عام 2012 أجريت انتخابات برلمانية ورئاسية بمصر مما كان من نتائجه فوز جماعة الإخوان المسلمين وتقلد محمد مرسي منصب رئيس الجمهورية فاستبشر قطاع غزة خيراً برفع الحصار كون أن القيادة المصرية الجديدة ذات علاقة طيبة بحركة حماس ولوحظ ذلك بكل وضوح من خلال التسهيلات سواء على معبر رفح أو بالنشاط التجاري عبر الأنفاق بل وازداد التبادل التجاري للبضائع والسلع وكذلك حركة المسافرين من الجانبين، لكن لم يدم هذا الحال طويلاً ففي منتصف عام 2013م حدث تغير سياسي أثر على القوي الحاكمة بمصر بقيادة الإخوان وتم عزل الرئيس محمد مرسي وتوالت الأحداث من سيئ إلى أسوء على الصعيد المصري، وكذلك ساءت العلاقة بقطاع غزة وقد كان التغير السياسي بمصر بقيادة عبد الفتاح السيسي واضحاً منذ اليوم الأول من خلال قيام الجيش المصري بهدم عدد كبير من الأنفاق بالمنطقة الحدودية وإغلاق معبر رفح لفترات طويلة فلا تكاد

تقارن أيام الإغلاق بأيام السماح بالمرور للمسافرين من الطلبة والمرضي ورجال الأعمال مما انعكس سلباً على الجانب السياسي الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة.(**موقع سوار الإخبارية، 2013**)

ثانياً- الواقع الاقتصادي:

قامت "إسرائيل" بفرض حصار اقتصادي على قطاع غزة يمنع وصول الأموال، والحوالات المالية من البنوك المختلفة، ومنع من وصول السلع، والمواد الغذائية لسكان القطاع، ولقد ساهم ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة، والتي تجاوزت 40% في فترات الحصار الشديدة إلى لجوء العديد من الفلسطينيين للعمل في الأنفاق، رغم أنهم يعلمون بأنهم سيواجهون خطر الموت، ولكنهم وجدوا فرصة للعمل لسد احتياجاتهم، وتوفي مايزيد عن (200) عامل من عمال الأنفاق، هذا إضافة إلى العديد من الجرحى نتيجة المخاطرة في عمل الأنفاق حسب الهيئة العامة المستقلة لحقوق الإنسان.(**موقع الميزان لحقوق الإنسان، 2012**)

إن إغلاق الأنفاق المفاجئ دون فتح المعابر التجارية، ودخول كافة أنواع البضائع إلى قطاع غزة، ورفع الحصار الكامل سيتسبب بخسائر اقتصادية فادحة، خاصة في قطاع الإنشاءات الذي يعتمد اعتماداً كلياً على دخول مواد البناء، ومستلزماتها عبر الأنفاق نتيجة منع الجانب "الإسرائيلي" دخولها عبر المعابر الرسمية، وأدى انخفاض أسعار مواد البناء الواردة عبر الأنفاق لتصل إلى الأسعار الرسمية الواردة من المعابر ليساهم في انتشار حركة تشييد واسعة للعمارات السكنية، ولتنفيذ بعض المشاريع الممولة محلياً، والممولة من المؤسسات المتضامنة مع قطاع غزة.(**أبو عمرة، 2009: 26**)

وقد تعددت الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى اللجوء لحفر الأنفاق على الشريط الحدودي مع مصر، ومنها :

1- إغلاق حدود قطاع غزة، وإغلاق معبر رفح المنفذ الوحيد إلى العالم منذ فرض الحصار، مما أدي لإدخال مواد تموينية أساسية بشكل محدود مما ساهم في ارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض مستوى المعيشة.

2- استمرار عمليات القصف، والتجريف للأراضي الزراعية مما قلل من كمية المواد الغذائية الأساسية بقطاع غزة.

3- إعاقة مرور السلع، والبضائع التي تربط القطاع بفلسطين المحتلة، والضفة الغربية.

4- ملاحقة الصيادين في البحر، ومنعهم من ممارسة أعمالهم.

5- قطع إمدادات الوقود، ومواد البناء بالكامل، وبذلك توقف قطاع البناء، والتعمير، والصيانة، والمشاريع التابعة لوكالة الغوث، والمؤسسات الدولية بالكامل.**(موقع الاقتصادية الفلسطينية، 2012)**

6- نفاد، ومنع استيراد المواد الأولية اللازمة للمزارعين، وأصحاب الحرف، ومصانع قطاع غزة مما أدى إلى توقفها عن العمل، والإنتاج، وإفلاس معظم القائمين على هذه الأعمال.

صورة رقم (6): محلات السلع الغذائية

المصدر : البحث الميداني 2012

وقد ساهمت هذه العوامل في تحديد مسار الاقتصاد الفلسطيني، وشكلت أبرز خصائصه، وملامحه، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1- نمو متذبذب، وغير تنموي، وغير مستدام:

أدت سياسات الاحتلال حتى عام 2006م، وممارساته إلى إضعاف العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور، والإنتاج والاستهلاك، وإضعاف التنوع الصناعي، فبعد أن سجل الاقتصاد

الفلسطيني أعلي نسبة نمو في عام 1999م، تدهورت المؤشرات الاقتصادية بشكل كبير جداً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من العام 2000م، وخلال العامين 2001-2002م انخفض الناتج المحلي بشكل كبير، ونتج عنه زيادة مفرطة في نسبة البطالة، وصلت إلى أعلي مستوياتها، والتي تراوحت مابين 25-35%، واستمرت عند هذه المستويات حتى مطلع العام 2005م. **(البنك الدولي، 2009 :17)**

وبدأ الناتج المحلي الإجمالي يحقق نسب نمو متأرجحة مابين الأعوام 2006-2007م، ثم حقق معدل نمو في سنة 2008م بلغ 5.9%، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى 1,340.4 دولار، وقد كاد يكون أكبر لولا الانخفاض الحاد في الناتج المحلي المتحقق في الربع الرابع من العام نفسه على أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والأضرار المصاحبة له من قصف وتدمير لعدد كبير من الأنفاق التي تزود القطاع بأهم احتياجاته من السلع والمواد التموينية ولكن بشكل قليل مقارنة بما كان بالسابق وبعد فترة لوحظ تحسن هذا الوضع نتيجة لإعادة تأهيل الأنفاق وتطويرها للقيام بعملية تجارة الأنفاق مرة أخرى.**(صحيفة التحرير الصينية، 2008: 3)**

وتواصل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام 2009-2010-2011م، وبنسبة تراوحت من6%-7%، ومحققاً تحسناً ملموساً في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي حيث وصل إلى حوالي 1600 دولار وعاد هذا النمو إلى التباطؤ عام 2012م بسبب تراجع المساعدات الدولية، وبالتالي الإنفاق الحكومي، وبسبب حالة عدم اليقين التي تسود المشهد السياسي المحلي، والإقليمي، ومن الجدير ذكره أن معظم هذا النمو أتى في 2009-2010م من قطاع غزة، وليس من الضفة الغربية بسبب التخفيف النسبي للحصار على القطاع، وتسارع وتيرة حركة التجارة عبر الأنفاق، مما زاد من وتيرة تنفيذ مشاريع إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة من قبل المؤسسات الدولية، والمحلية، وحفّز حركة قطاع التطوير العقاري، والإنشاءات ومع هذا بقي نصيب الفرد من الناتج المحلي في غزة أقل بحوالي 40% من مستواه في الضفة، ولكن بقى هذا النمو المتحقق في سنوات2009-2012م بدون تأثير جوهري على معدلات البطالة، والفقر، ومستويات معيشة المواطنين الفلسطينيين، وبقي محركه الرئيس الإنفاق الحكومي المعتمد في جزء مهم منه على المساعدات الدولية، وليس النشاط الاستثماري الخاص، وبالتالي هناك قناعة متزايدة بأن هذا النمو هو غير مستدام، وغير تنموي. **(الصوراني، 2008: 3)**

2- استمرار التحدي المزدوج (البطالة، والفقر):

اتسمت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995-2012م بالتقلب الشديد، وذلك تبعاً للأوضاع السياسية، والاقتصادية السائدة محلياً، وإقليمياً، وتعتبر سياسة الإغلاق، والحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية العامل الحاسم، والمؤثر في معدلات التشغيل، والبطالة، حيث يتراجع في أوقات الإغلاق، والحصار.**(أبو مدللة، 2011: 13)**

وبالرغم من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة نسبياً في السنوات 2009-2012م إلا أن معدل البطالة بقطاع غزة 80% **(الجزيرة نت، 2012)**، ورغم أن الاتجاه العام لمؤشرات الفقر هو في حالة تناقص خلال الفترة 2004-2011م، إلا أن نسب الفقر في جميع المناطق لا تزال مرتفعة، وكان أعلى معدل للفقر في الأراضي الفلسطينية (31.2%) في عام 2007م، وأدناها (21.9%) في عام 2011م. **(العجمي، 2012: 32)**

3-اختلال التوازن الداخلي، العجز المزمن في الموازنة العامة:

العجز الجاري، والرأسمالي في موازنة السلطة يشكل أحد الاختلالات الهيكلية، والتحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، ويتسم الوضع المالي للسلطة بثلاث سمات أساسية، هي:

السمة الأولى: تزايد العجز، وارتفاع نسبة العجز الكلي (الجاري+الرأسمالى) إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 28% للفترة 2005-2011م، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً مقارنة مع بعض الدول العربية.**(موقع سلطة النقد الفلسطينية، 2011)**

السمة الثانية: الاعتماد على المنح، والمعونات الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة؛ فخلال سنوات(2008-2010) غطت هذه المساعدات حوالي 83% بالمتوسط من العجز الجاري، أما الموازنة التطويرية فقد اعتمدت بشكل كامل تقريباً على المعونات الخارجية استناداً إلى نصوص بروتوكول باريس الاقتصادي.**(انظر ملحق 3)**

السمة الثالثة: تفاقم الدين العام، بحيث اقترب مع نهاية عام 2011م من 5 مليار دولار، موزَّعة على دين محلي (قروض مصرفية، وديون تجارية) مقداره 2 مليار دولار، ودين خارجي مقداره 1.2 مليار دولار، والتزامات غير مسدّدة لهيئة التقاعد، والمعاشات بحوالي 2 مليار دولار، ويزيد مستوى هذا الدين عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي.**(تقرير البنك الدولي، 2009: 45)**

وإذا استمر هذا الوضع فإنه سيترك آثاراً اقتصادية، واجتماعية بعيدة المدى، ولمواجهة هذه الأزمة، وقد يكون الخيار الوحيد المتاح حالياً لمواجهة هذه الأزمة هو تنفيذ الدول العربية لتعهداتها بتقديم الدعم المالي لموازنة السلطة الفلسطينية في إطار شبكة الأمان المالية المقرة من جامعة الدول العربية، أو أن يترك الفلسطينيين وخاصة أهل قطاع غزة دون تدخل من أي جهة كانت ليتدبروا أمرهم من خلال القيام بنشاط التجارة عبر الأنفاق الموجودة حالياً بالإضافة إلى حفر عدد من الأنفاق الجديدة.**(المراقب الاقتصادي، 2011)**

4- اختلال العلاقة بين الادخار، والاستثمار:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من وجود فجوة عميقة ما بين الادخار، والاستثمار، تظهر في عدم قدرة الادخار المحلية على تغطية الاستثمارات المحلية الإجمالية وتشير بيانات الحسابات القومية إلى أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يفوق الناتج المحلي الإجمالي، ويستحوذ على معظم الدخل القومي الإجمالي، مما يعكس هيمنة الطابع الاستهلاكي من ناحية، وهامشية الادخار في مكونات الدخل القومي المتاح من ناحية أخرى، كما أن هذا الوضع قاد إلى تزايد منسوب مديونية معظم الأسر الفلسطينية، والتي اضطرت في السنوات الأخيرة للاقتراض من البنوك لسد الفجوة بين دخولها الحقيقية، واحتياجاتها المعيشية المتزايدة، وتعود أسباب انتشار البطالة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تشوهات وفجوات بنيوية لن تساعده في تحمل صدمات جديدة بالإضافة أنه اقتصاد مجزأ ومعزول بدرجة كبيرة عن العالم الخارجي لكنه يعاني من درجة انكشاف عالية "لإسرائيل" كما أن الإنقسام الفلسطيني الداخلي ساهم وبدرجة كبيرة في تفاقم مشكلة البطالة سنة بعد أخري.**(المراقب الاقتصادي، 2011)**

5- تعاظم سيطرة قطاعات الخدمات، والتجارة على حساب قطاعات الإنتاج السلعي:

تشير بيانات الحسابات القومية للفترة 1994-2011م إلى تعاظم مساهمة قطاعات الخدمات، والتجارة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية، مقابل تراجع ملموس وكبير في مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي، وتبدو الصورة أكثر سوءاً عند النظر للمصدر القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، حيث تراجعت قطاعات الإنتاج السلعي من 34.2% بالمتوسط للفترة 1994-1999م إلى حوالي 28.3% للفترة 2000-2004م، ثم إلى 21.5% للفترة 2005-2011م.**(موقع سلطة النقد الفلسطينية، 2011)**

بالمقابل أن القطاعات الإنتاجية (خاصة الزراعة) لم تحظ باهتمام خاص في برامج المانحين، وخطط التنمية، والموازنات العامة الفلسطينية، وهذا التحول الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني أدى إلى الاعتماد على المستوردات من سلع الاستهلاك من الجانب المصري عبر الأنفاق.**(موقع القدس نت: 2011)**

6- عجز متزايد في الميزان التجاري السلعي، والخدمي:

تشير بيانات الميزان التجاري السلعي، والخدمي، وفقاً للحسابات القومية الفلسطينية إلى الآتي:

أ- ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي، والخدمي من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (54.0%) أي أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2005-2011م، وقد بلغ حجم الواردات من السلع، والخدمات ما يقارب 4 مليار دولار، بينما بقيت الصادرات عند 500 مليون دولار كما في نهاية عام 2011م.**(نوفل، 2012: 130)**

ب_ تدني نسبة الصادرات (سلع، وخدمات) من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت ما بين 12%- 16% بالمتوسط في السنوات الأخيرة مقابل ارتفاع نسبة الواردات (سلع، وخدمات) من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تراوحت ما بين 70.0% - 73.0%، وهو ما يشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعد اقتصاداً مستورداً بالدرجة الأولى.**(الصوراني، 2008: 3)**

ج- ارتفاع درجة تركز التجارة الخارجية مع إسرائيل، حيث مؤشر التركز الجغرافي للتجارة الخارجية مع الكيان أكثر من90% بالمتوسط من إجمالي الصادرات السلعية، في حين لم تتجاوز نسبة الصادرات السلعية إلى الدول العربية(5%).**(البنك الدولى، 2009: 50)**

ويمكن إجمال وضع قطاع غزة كسبب للقيام بنشاط الأنفاق كالتالي :

1- العمل، والبطالة، ومستوى المعيشة:

جراء استمرار الحصار فقدت آلاف الأسر الفلسطينية من أبناء القطاع مصدر دخلها، فارتفعت نسبة البطالة، حيث إن معدل الذين يعيشون تحت خط الفقر أكثر من83%، ومن المعروف أن نسبة الخصوبة، ومعدل الإعالة، ومتوسط عدد أفراد العائلة مرتفع مقارنة بالمعدلات الإقليمية، والدولية، ويلاحظ أن نسبة البطالة ارتفعت من 4,8%عام 2000م إلى 7,7عام2007م في فلسطين، أما في قطاع غزة فارتفعت النسبة إلى 8,5% بسبب انعدام العمل، وازدياد معدلات

البطالة، وتسارعت النسبة في الارتفاع نتيجة للحصار، والإغلاق المشدد من قبل سلطات الاحتلال فوصلت النسبة إلى 60% عام 2008م مما جعلهم يلجأون إلى العمل بالأنفاق.**(موقع معهد العربية للدراسات، 2013)**

2- انخفاض دخل الفرد:

انخفض الدخل الحقيقي للفرد إلى أكثر من 50% مقارنة بعام 1999م، إذ بلغ في ذلك العام حوالي 1750 دولار للفرد، وهبط في قطاع غزة إلى حوالي 850 دولار فقط عام 2008م، وهذا يعني انخفاض في الناتج المحلي بما يزيد عن 40% قياساً بعام 1999م، وأن أسعار السلع في أسواق الضفة، وقطاع غزة أعلى من الأسعار السائدة في سوق الاحتلال الذي يبلغ لديه متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي حوالي 21 ألف دولار. **(موقع الاقتصادية الفلسطينية، 2011)**

هذا يعني أن هناك انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي بصورة ملحوظة بسبب استمرار سياسة الحصار المشدد، مما يعني أن هناك تراجعاً حاداً في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية بسبب فقدان الدخل، وانخفاض الإنفاق الأسري، مرتبطاً بتراجع حاد في القوة الشرائية الناجم عن الغلاء الفاحش في الأسعار. **(كيرنج، 2009)**

3- انهيار البنية التحتية:

إن الانهيار المتواصل في البنية التحتية في قطاع غزة سواء للمنشآت الصناعية التي توقف أكثر من 90%منها عن العمل، وكذلك بالنسبة لقطاع الزراعة الذي توقف عن التصدير بصورة شبة كلية إلى جانب التدهور الكبير في قطاع الإنشاءات، والتجارة، والخدمات في سياق التراجع الحاد للواردات، والصادرات بصورة غير مسبوقة، بالإضافة إلى إفلاس العديد من الشركات في قطاع غزة، حيث هبط عدد المؤسسات من 17796مؤسسة عام 2007م إلى 15483مؤسسة، أي بنسبة انخفاض تصل إلى 13%. **(موقع الشروق، 2011)**

4- ثبات الأجور:

إن هناك ثباتاً في الأجور، وانخفاضاً في الدخل لمعظم العاملين في قطاع غزة مقارنة بالعاملين في الضفة، وفي عام 2010م مبلغ متوسط الأجرة اليومية للمستخدمين في غزة 60,9شيكلاً مقابل85,5شيكلاً في الضفة، مع العلم أن متوسط الأجر اليومي في القطاع نحو

40شيكلاً، أما في القطاع الحكومي فقدد بلغ 78شيكلاً، بينما بلغ المتوسط نحو 89شيكلاً في الأنروا، والمنظمات غير الحكومية، وبالتالي فإن الدخل الأكثر انخفاضاً نجده في قطاع الزراعة الذي لا يتجاوز فيه متوسط الأجر اليومي للعامل 29شيكلاً فقط. وفي هذا السياق فإن أعلي معدلات الفقر في القطاع تنتشر في مخيماته، وفي شرق محافظة غزة، ومدينتي رفح، وخانيونس. **(موقع دنيا الوطن، 2013)**

5- ارتفاع الأسعار، وغلاء المعيشة:

يعاني سكان قطاع غزة من موجات ارتفاع كبيرة في الأسعار، نظراً للنقص الخطير في إمدادات القطاع من السلع، والبضائع الضرورية، خاصة السلع الغذائية، والأدوية، ونتيجة لذلك اختفت العديد من السلع في أسواق غزة، وارتفعت أسعارها إلى أكثر من خمسة أضعاف، وبشكل لم تعهده تلك الأسواق من قبل، وقد أدى الشح في توفر المواد الغذائية إلى ارتفاع أسعارها، فقد ارتفع سعر الدجاج 48%، واللحوم الطازجة بنسبة 33%، والدقيق بنسبة 28%، والزيت النباتي بنحو 17%، فضلاً عن ذلك ارتفعت أسعار التبغ بأكثر من 20%، والغاز المخصص للطهي إلى أكثر من50%.**(جرغون، 2008: 8)**

ولقد ترتب على نقص الوقود لجوء المواطنين إلى استخدام الأدوات التقليدية مثل استخدام النار للطهي، واستخدام زيت الطهي من قبل السائقين مما ترتب عليه العديد من الأمراض، وحالات اختناق بسبب رائحة الزيت، وكذلك أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود الآتية من الأنفاق عام 2009-2013م بشكل متذبذب.**(موقع راية الإعلامية، 2013)**

6- نقص في الأدوية:

يعاني القطاع من نقص في مخزون الأدوية، والمستلزمات الطبية، وقد أعلنت معظم الأطراف العاملة في مجال تقديم الخدمات الصحية عن تدهور الأوضاع الصحية، نظراً للقيود التي لا تزال تفرضها سلطات الاحتلال على حرية مرور الأدوية، والمستلزمات الطبية إلى مستشفيات، والعيادات الصحية، ولقد نفذ ما يزيد عن 140 نوعاً من الأدوية، والعلاجات اللازمة للمرضى في المستشفيات، والعيادات، والمراكز الطبية في عام 2009م، كما تعاني صيدليات القطاع الخاص من عدم توفر العديد من أصناف الأدوية، والعلاجات، والمستلزمات الطبية،ونفاذ بعض أنواعها الضرورية للمرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ كالسرطان، والصرع، والفشل الكلوي ما يعرض حياة

آلاف المرضى للخطر، كما أثر إغلاق المعابر تأثيراً سلبياً على صيانة أجهزة غسيل الكلي، حيث يوجد 21 جهازاً لغسيل الكلى، وتستخدم لعلاج 160 مريضاً أسبوعياً،80% منهم تجرى لهم عمليات غسيل 3 مرات أسبوعياً، وهو ما يعني أن 400 عملية غسيل للكلى تجرى أسبوعياً، كما تستقبل مستشفيات القطاع 60 مريضاً بالكلى يومياً، ولقد توفى جراء الحصار 37 مريضاً مصاباً بالفشل الكلوي. **(وزارة الصحة، 2012)**

ثالثاً- الواقع الاجتماعي :

إن عدم وجود اطار تنموي شامل تهتدي به السلطة في إعادة الإعمار، وهيكلة المجتمع الفلسطيني، وكما أن إجراءات الاحتلال بعد قيام السلطة أثرت سلباً على إدارة الاراضي الفلسطينية، والتي زادت من حجم الاعتماد الكبير على المساعدات الدولية، وعلى الإيرادات الجمركية المحصلة من قبل إسرائيل، ظهرت لدينا حالة اجتماعية سيئة للمجتمع الفلسطيني، والذي كان من أسبابه وصول السلطة في عام 2009-2010م إلى أزمة مالية مستعصية، وخانقة يعيش تبعاتها الغالبية العظمى من أفراد، ومؤسسات المجتمع الفلسطيني يومياً.**(المراقب الاقتصادي، والاجتماعي، 2009 :3)**

وهناك العديد من الأسباب الاجتماعية التي دفعت بقطاع غزة إلى القيام بحفر الأنفاق بالمنطقة الحدودية برفح ومن هذه الأسباب:

1- منع المواطنين من ممارسة حقهم الإنساني، والطبيعي في السفر من وإلى قطاع غزة فيلاحظ أن عدد الإغلاقات للمعابر تفوق كل تصور خاصة بإغلاق معبر رفح فمنذ عهد مبارك والسفر عبر المعبر يتسم بالصعوبة والعقبات حيث أن أي حدث على الجانب الفلسطيني يتبعه إغلاق للمعبر وهو ما جعل الفلسطينيين عام 2005م بعد عملية انسحاب المستوطنات من قطاع غزة وفتح الحدود مع سيناء من التنقل الجانبين الفلسطيني والمصري لفترة معينة قام فيه الناس بزيارة أهلهم وأقاربهم، لكن بعد فوز حركة حماس بانتخابات 2006م تغير الوضع من الجانب الصهيوني والمصري فهناك إحصائية أوضحت انخفاض الإغلاق بين عام وآخر، ومروراً بعهد الرئيس محمد مرسي حدث انفراج في فتح معبر رفح لفترة زمنية وفي عهد السيسي انقلب الأمر رأساً علي عقب من جهه إغلاق مستمر للمعبر بحجة تعطل أجهزة الحواسيب وهو ما انعكس على سير حياة المسافرين سلباً من تعطل لأعمالهم وتجارتهم في الخارج.**(منتدى القضية الفلسطينية، 2013)**

ويعتبر المواطن أبو مهادي من الذين تم رفض مرورهم عبر معبر رفح البري مايزيد عن أربع مرات، وبعد السماح له بالعبور أداء مناسك العمرة تعرض في طريق العودة للاحتجاز في غرف الترحيل من قبل الجيش المصري، وكان رفضه من قبل السلطات المصرية بحجج أمنية ويعتقد أن هذا الوضع هو الذي ضغط على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة للقيام بحفر الأنفاق لإدخال البضائع ومرور الأفراد إلى الجانبين الفلسطيني والمصري، ويعتقد أن الحصار سينتهي إذا اجتمعت الجهود العربية لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.**(مقابلة خاصة، 2013)**.

2- حرمان طلبة الجامعات من الالتحاق بجامعاتهم في الخارج، ونفاذ القرطاسية، والحواسيب، وملحقاتها، مما أثر سلباً على نصف مليون طالب من غزة.**(صديق، 2004: 63)**

وقد تحدث عدد من أصحاب المكتبات المدرسية عن الأسعار المرتفعة للقرطاسية المدرسية الضرورية لعملية الدراسة وبسبب الوضع الاقتصادي المتردي قام العديد من سكان القطاع إلى التجارة عبر الأنفاق، يتعرض صاحب المحل لعمليات نصب من قبل بعض تجار الأنفاق حيث وصلت إليه تلفه أو مكسورة ونتيجة لهذا الوضع نحاول المشاركة في الأسواق الشعبية وبأسعار منخفضة أو خلال فصل الصيف بيع الألعاب والمواد الغذائية علي شاطئ البحر ونأمل تحسن الوضع بانتهاء الحصار وفتح المعابر.**(مقابلة خاصة، 2013)**

3- حرمان المرضى، وذوي الاحتياجات الخاصة من السفر للعلاج في الخارج، مما يعرض حياتهم للخطر، وهناك حالات وفاة، وإعاقات، وقعت بسبب إغلاق المعابر، وإن رفض السلطات الإسرائيلية منح تصاريح مرور، أو تأخير إصدارها، أو إعاقة مرورهم إلى المستشفيات الإسرائيلية، أو المستشفيات الفلسطينية بالضفة الغربية، والإغلاق المتكرر لمعبر رفح الحدودي مما اضطرهم إلى الانتظار لأكثر من خمسة أشهر مما أودى بحياة (429) حالة مرضية، فذلك جعل البعض يلجأون إلى المرور عبر الأنفاق على الحدود مع مصر. **(موقع وزارة الداخلية، 2013)**

صورة رقم (7): **الأدوية الطبية**

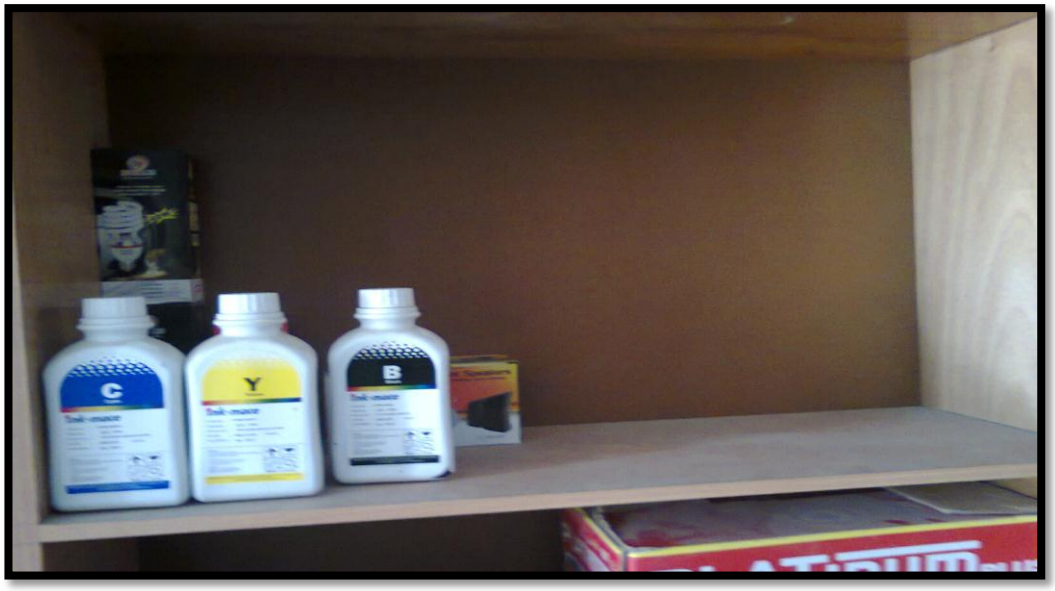

المصدر : البحث الميداني 2012

إن حركة الاستهلاك في طلب البضائع والسلع الغذائية في المحلات، ويعتمد على الأنفاق كمصدر رئيسي لجلب البضائع حيث تصل النسبة 75% والاعتماد على الشركات المحلية تصل نسبته 25%، وتعاني المحلات من نقص لبعض البضائع التي يعتمد في جلبها على المعبر مثل المشروبات الغازية التي يكثر استهلاكها في فصل الصيف ونعتقد أنه إذا تم إنهاء الحصار سيتغير الوضع ويحصل انفراج في الجانب الاقتصادي.**(مقابلة خاصة، 2013)**

ويشار أن نسبة ارتفاع الأسعار لبضائع الأعلاف وصلت 30% من قبل التجار وبالتالي يتم رفعها على المستهلك وهذا الوضع نتيجة للحصار المفروض على قطاع غزة منذ 2007م وتعرض التاجر لمتاعب تجارة الأنفاق.**(مقابلة خاصة، 2013)**

ومعروف أن الأنفاق لا تعتبر حل جذري للحصار ولكنها تعتبر حلاً لمشكلة طارئة، حيث أنه طريق غير رسمي للبضائع والأدوية خاصة أن استيراد الأدوية الطبية يحتاج لطريقة خاصة في النقل والتخزين وهذا لا يتوفر في الأنفاق لأن تاريخ صلاحيتها هو الذي يحدد إمكانية نقلها عبر المعابر أو الأنفاق ويجب أن تكون تحت رقابة وزارة الصحة، وبالنسبة للأسعار فهي تعد ثابتة في غالب الأحيان.**(مقابلة خاصة، 2013)**

هناك الكثير من الصناعات تراجعت أرباحها ولم يتم تحصيل رأس المال الذي وضع بها، مثل الزجاج المادة قابلة للكسر بسهولة وبالتالي حال الخسارة بها أكبر إذا تم جلبها من الأنفاق لأن

عملية الشحن تكون طويلة من محافظة رفح حتى المحافظات الشمالية أو غزة.**(مقابلة خاصة، 2013)**

ويتضح أن مصدر بعض البضائع مثل مواد البناء والأخشاب هو معبر كرم أبو سالم والأسعار مرتفعة جداً، حيث لوحظ انخفاض الطلب على شراء الاسمنت والأخشاب وذلك لتدني المستوي المعيشي في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة، والعائدات من إيراد المحل لا تكفي لسد أجور العمال واستئجاره فخلال سنوات 2009-2010م كانت عملية التصنيع شبه معدومة وهناك نقص في لوازم تصنيع الأثاث فكان المخرج الأنفاق ونشاطها التجاري.**(مقابلة خاصة، 2013)**

الأمر الأكثر ضرورة لقطاع غزة هو البنزين والسولار، وتعتبر أسعار البنزين مرتفعة جداً مقارنة بالسولار الذي يعد له بديل وهو زيت الطهي بالتالي شكل السولار أزمة كبيرة للسائقين وأصحاب المحطات، والربح من بيع البنزين ضئيل جداً، مما أدي لإستعمال اسطوانات الغاز كبديل للبنزين والذي يكون مصدره الأنفاق الحدودية مع مصر، هذا من جانب محطات الوقود أما جانب السائقين فإن الوضع الذي وصل إليه الوقود من حيث الأسعار وشح الكمية أدي لمحاولة إدخاله عبر الأنفاق لكن السلطات المصرية قابلت ذلك بتدمير نسبة عالية منها.**(مقابلة خاصة، 2013)**

كما يمكن بيان المواد المستخدمة في تجهيز المطابخ مثل الجرانيت والرخام غالية الثمن وبالتالي أصبحت عملية التصنيع مكلفة، وبالتالي ارتفعت الأسعار فقل الطلب عليها من المستهلكين والعامل الأساسي في الإقبال على شراء المطابخ هو عدم وجود الأسمنت بالقطاع والذي يعد عنصر أساسي في تجهيز المطابخ خاصة بعد هدم الأنفاق على الحدود.**(مقابلة خاصة، 2014)**

وبالنسبة إلى البضائع التكنولوجية مثل لوحات الحواسيب وقطع الهواتف الخلوية الدقيقة والأجهزة الطبية فقد كانت تمر عبر المعابر وعند إغلاقها كانت الأنفاق هي البديل ولكن هناك بضائع قليلة ضرورية لا يمكن إدخالها، وبالتالي فان تعطل بعض الأجهزة مثل الطبية ينعكس سلباً على الوضع الطبي بقطاع غزة.**(مقابلة خاصة، 2014)**

الخلاصة

بحث هذا الفصل واقع قطاع غزة من عدة محاور :

المحور الأول: الواقع السياسي من عدة جوانب على سبيل المثال المعابر التجارية على حدود قطاع غزة بالإضافة إلى دور الحصار في إغلاق هذه المعابر مما أدي إلى حفر الأنفاق والتجارة عبرها.

المحور الثاني : الواقع الاقتصادي من حيث تذبذب النمو الاقتصادي وانتشار البطالة والفقر وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى ثبات الأجور.

المحور الثالث : الواقع الاجتماعي متمثلة بمنع المواطنين من السفر والتنقل وحرمان طلبة الجامعات من الدراسة بالخارج وصعوبة تلقي العلاج بالمستشفيات العربية .

"

الفصل الثالث

طبيعة الأنفاق وآلية العمل بها

أولاً: طبيعة الأنفاق.

ثانياً: الأيدي العاملة.

ثالثاً: البضائع المشحونة.

تمهيد

تتميز المدن الحدودية في معظم بلدان العالم بأنها الملجأ والواجهة التي يقصدها الخارجون عن القانون أو المهربون، وتشكل ملاذاً للمقاومين وتهريب السلاح واحتياجات المقاومة، وبالتالي فإن الحديث عن الأنفاق في قطاع غزة هو حديث عن ظاهرة تاريخية تراكمت واتسعت عبر مراحل تاريخية معددة وممتدة منذ عام 1949م، وشكل عام 1982م، وهو تاريخ انسحاب الاحتلال "الإسرائيلي" من سيناء، وتعتبر محطة تاريخية هامة في تفعيل عملية التهريب وبداية ظهور الأنفاق السرية واستخدامها لأغراض تهريب الممنوعات عموماً واحتياجات المقاومة خصوصاً.**(الصوراني، 2011)**

بدأت الأنفاق تأخذ منحي آخر مع بداية انتفاضة الأقصى عام 2000م، وهو تهريب السلاح لفصائل المقاومة، وازداد عددها وتوسيع نشاطها، حيث عملت سلطات الاحتلال على تدمير وتفجير ماتكتشفه منها واستمرار ذلك حتى إخلاء الاحتلال "الإسرائيلي" لقطاع غزة في سبتمبر عام 2005.**(أبو عمرة،2009)**

ومع إحكام الحصار "الإسرائيلي" على قطاع غزة منتصف عام 2007، بعد سيطرة حركة حماس عليه وتفردها في إدارته، بدأت الأنفاق في رفح تشكل منعطفا جديداً في حياة المواطنين في قطاع غزة حيث باتت المصدر الأساسي والأهم لدخول السلع والبضائع بأنواعها المختلفة، ومصدراً حيوياً من مصادر العمل النادر في قطاع غزة.**(أبو مدللة، 2011)**

أولاً- طبيعة الأنفاق:

1- الموقع الجغرافي للأنفاق:

يبلغ طول الشريط الحدودي من البحر غرباً حتى حدود عام 1967م شرقاً 12,600م تقريباً، لكن المسافة التي تمتد بها الأنفاق تقارب 8 كيلو متر، وتمتد من تل زعرب غرباً حتى نهاية منطقة الجرادات شرقاً، أي شرق معبر رفح، وهذه المسافة تربتها طينية، وهي التي تصلح لحفر الأنفاق، وهي مساحة حدودية معروفة بكل تفاصيلها الطبوغرافية للمهربين من العشائر، والعائلات التي تجمعهم العلاقات التاريخية، والمصالح، وصلات الدم، والقربى عبر تواجدهم على جانبي الحدود، وعزز تواصل وسيطرة هذه العائلات في الجانبين المصري، والفلسطيني ارتباطاً بمصالحهم.(موقع الجزيرة نت:2012)

خريطة رقم (8): الموقع الجغرافي للأنفاق

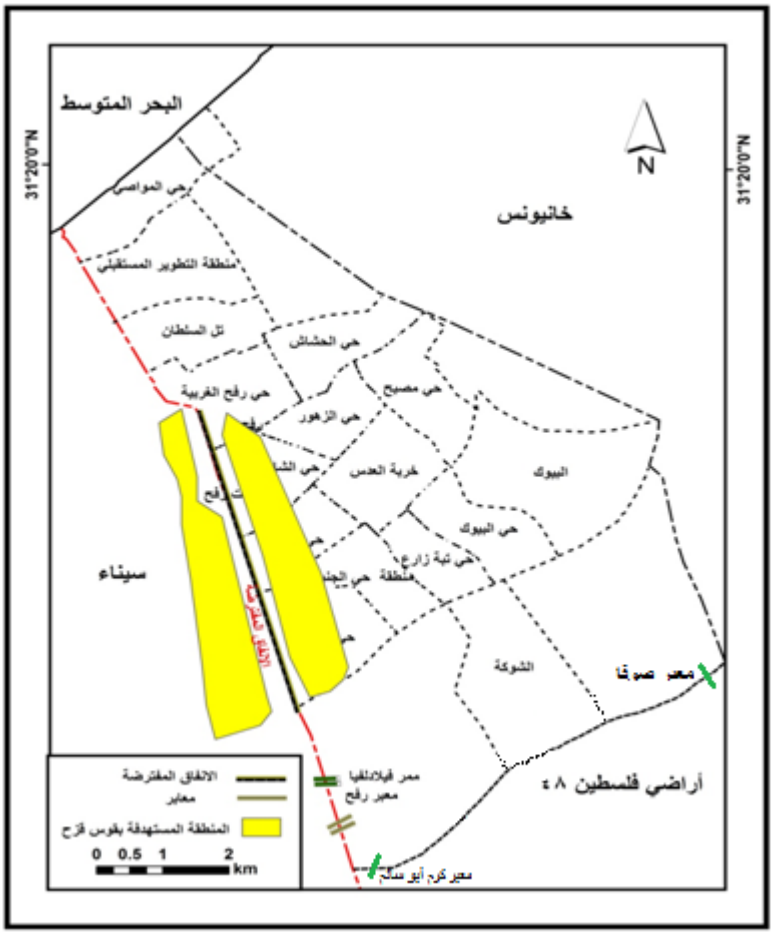

المصدر :بلدية رفح، 2012

إن موقع الأنفاق بالمنطقة الحدودية بين غزة وسيناء التي تم استهدافها من قبل طائرات الجيش الإسرائيلي في حرب 2008– 2009 م وتمتد هذه المنطقة من تل زعرب غرباً إلى معبر رفح شرقاً **(انظر خريطة 8)** وتنقسم منطقة الأنفاق إلى ثلاث مناطق جغرافية، بحسب نوع السلع والمواد التي يتم وتوريدها كالتالي: **(وزارة الداخلية، 2011)**

– منطقة أنفاق مختصة بتوريد البترول ومشتقاته (السولار، البنزين، الغاز).

– منطقة أنفاق تجارية مختصة بتوريد الملابس، وبعض الأجهزة الكهربائية، ومواد التنظيف، والفحم، ومواتير الكهرباء.

– منطقة أنفاق مختصة بتوريد الأخشاب ومستلزماته والدهانات والأدوات البلاستيكية.

صورة جوية (3): المنطقة الجغرافية للأنفاق

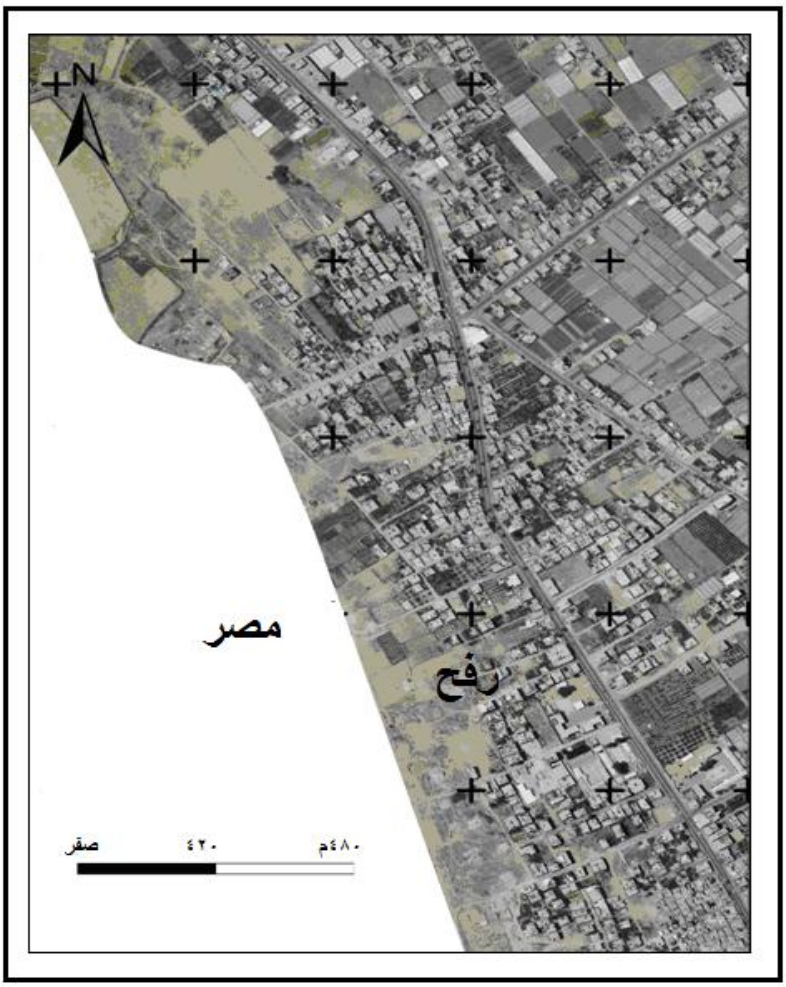

المصدر: سلطة الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة، 2012م

إن المنطقة الجغرافية للأنفاق وتوضح كيفية ملاصقة البيوت للحد الفاصل مما زاد نشاط حفر الأنفاق وذلك لدورها في إخفاء بداية عملية حفر الأنفاق على الجيش المصري حتى إتمام الحفر والبدء نشاط التجارة.(انظر الصورة الجوية 3)

2- عدد الأنفاق:

لقد تزايد عدد الأنفاق من 20 نفقاً في منتصف 2007م إلى أن وصل حسب بعض التقديرات إلى 500 نفق متعدد الأشكال، والأغراض حتى نوفمبر 2008م، يتراوح طولها مابين 200-1000 متر، ويتراوح عرضها مابين نصف متر إلى مترين، بينما يصل ارتفاعها إلى متر ونصف، وهي تحفر على عمق يتراوح مابين 8-15 متراً تحت سطح الأرض ويستغرق حفرها عدة أسابيع أو أشهر، وإن غالبية الأنفاق حفرت مع بداية الحصار عام 2007م وشكلت نسبة 95.7% من الأنفاق في الوقت الحاضر، وبعض الأنفاق حفرت في الثلاث سنوات الأخيرة وبلغت نسبتها 4.3% وهذا نتيجة لإغلاق المعابر التجارية واشتداد وطأة الحصار المفروض على قطاع غزة.(الاستبيان، 2012)

شكل رقم (7): عدد الأنفاق من عام2007-2012م

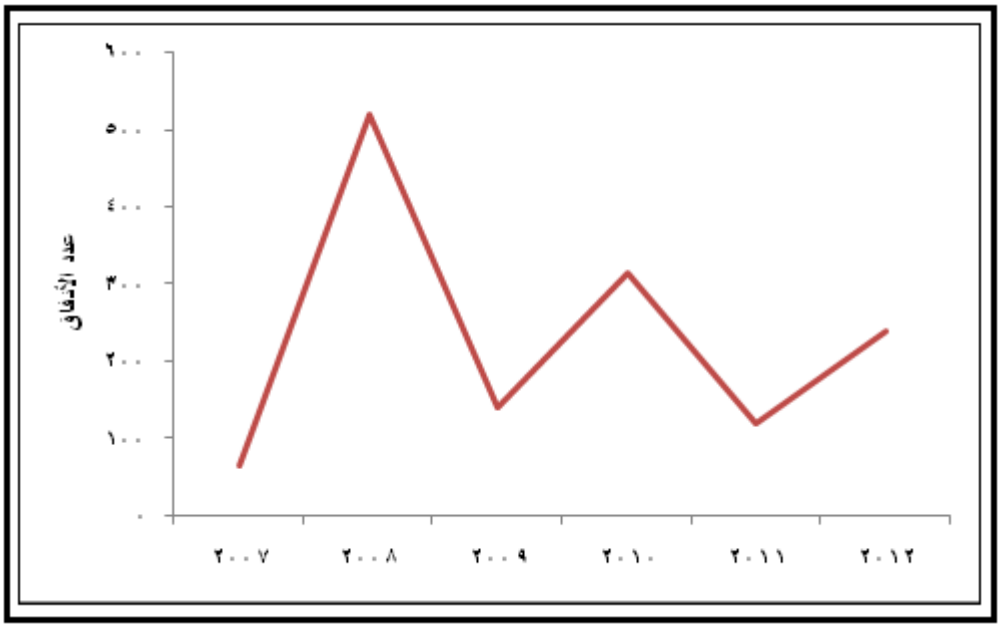

المصدر:(البحث الميداني، 2012م)

صورة رقم (8): قرب موقع الأنفاق من الحدود

المصدر : البحث الميداني 2012

ويتبين أن جميع الأنفاق يصل عمقها لأكثر من عشرة أمتار، حيث أن العمق له علاقة بالتركيب الجيولوجي فالترب اللينة يزيد العمق فيها بينما الترب الصخرية تشكل عائقاً أمام عملية الحفر وذلك لطبيعة الحاجة لجلب بضائع وسلع بأحجام معينة مثل المواد الغذائية التي تمر عبر مايسمي البئر أما مواد البناء فيمكن إخراجها بالسحب عبر فتحة بميل معين في الأرض، أما السيارات فتمر بنفق على هيئة طريق، ويلاحظ أيضا أن كثيراً من الأنفاق يصل طولها 600متر، أي بنسبة 87.1%، وأما التي أقل من 600 متر فتصل نسبتها إلى 12.9% **(انظر جدول 5)** وهذا يبين أن أصحاب الأنفاق حرصوا توفير حالة من الأمان للعاملين لجلب البضائع بعيداً عن مراقبة الجيش المصري للمنطقة الحدودية، ويتضح أن غالبية الأنفاق عرضها أكثر من متر، أي بنسبة 95%، وكذلك ارتفاعها، وهذا يعود لحجم البضائع التي تمر عبرها فمنها ما يمر به حيوانات، مواد بناء، أو سيارات.**(أبو علبة، 2008: 24)**

جدول رقم (5): طول الأنفاق باتجاه مصر

الطول	التكرار	النسبة%
أقل من 600 متر	18	12.9
من 600 متر فأكثر	122	87.1
المجموع		

المصدر : البحث الميداني 2012

7- تكلفة الأنفاق :

يتراوح عمق النفق مابين (12 – 14 متراً)، لكن تكلفة النفق الإجمالية تعتمد على المسافة ودرجة البعد بين الحدود المصرية، ونقطة البدء في النفق، حيث تبلغ تكلفة النفق القريب من منطقة الحدود حوالي (15.000 $) بينما المناطق البعيدة عن الحدود ما يقارب (40.000 $) (كلفة المتر الواحد 100دولار).**(موقع المشهد، 2012)**

8- آلات حفر النفق:

تستخدم لحفر الأنفاق أدوات الحفر التقليدية، إضافة لمحركات توليد كهرباء، وكابل كهرباء يمتد بطول النفق، ولمبة لكل ثلاثة أمتار، وبايلات بلاستيكية (براميل مقصوصة)، وعددها ستة إلى ثمانية، وخشب (70 سم طول، 20 سم عرض).

صورة رقم (9): محركات كهربائية لسحب البضائع

المصدر : البحث الميداني 2012

صورة رقم (10): البراميل المستخدمة بعملية الحفر

المصدر : البحث الميداني 2012

صورة رقم (11): أسلاك الإضاءة داخل النفق

المصدر : البحث الميداني 2012

صورة رقم (12): عملية التخشيب بالنفق

المصدر : البحث الميداني 2012

9- حفر الأنفاق:

يعتمد الوقت الذي يستغرقه النفق في الحفر على المسافة التي تبعد عن الحدود المصرية، حيث يمكن أن يستغرق بناء نفق واحد (خمسة أشهر)، ويبلغ عدد الأفراد العاملين في حفر النفق، عادة ثمانية عشر فرداً من فئة الشباب، تتراوح أعمارهم بين 17 – 35سنة، يتقاضون أجرة عمل تبلغ (100 دولار) على حفر وتجهيز المتر الواحد.**(موقع جغرافية فلسطين، 2012)**

10- الخطوات العملية لحفر النفق:

1- البحث عن منزل قريب في منطقة الحدود المصرية من الجانب الفلسطيني.

2- يتم قياس المسافة من الجانب الفلسطيني من البيت الذي سيقام فيه النفق إلى الحدود مايقارب (70 متر) من الحدود.

3- يتم إحضار بوصلة لقياس معيار النفق، والحفر، ويسيروا على اتجاهها في بناء النفق.

4- ثم يتم البدء بعملية الحفر بالنزول أرضاً بشكل عمودي كنظام حفر بئر، وبعد الوصول إلى ثلاثة عشر متراً يتم بدء بالحفر باتجاه الحدود المصرية.**(الجمل، 2010)**

صورة رقم (13): إدخال بضائع من بيت قرب الحدود

المصدر : البحث الميداني 2012

صورة رقم (14): بئر النفق داخل الأرض

المصدر : البحث الميداني 2012

5- تكون المهمة الأولى للقطيع:(القَطِّيع) هو الشخص الذي يقوم بعملية الحفر ومهمته قص الرمال بالكمبريسة، أوالمقدح، ويكون خلفه بعض الشباب لتعبئة الرمال بالبايلة البلاستيكية (برميل مقصوص)، ويتم بناء غرف على جوانب النفق مقاسها ما يقارب 70 -80 سم، ويكون هناك ما يقارب ثمانية غرف، ويوجد في كل غرفة عامل، وبينهما اتصال عبر الانتركوم (المخشير)، وأثناء عملية التقطيع تتم عملية التخشيب خوفاً من تساقط الرمال على العاملين، والقَطِّيع.**(موقع الأهالي :2012)**

6- يكون في داخل الثمان غرف أربع محركات كهربائية لسحب البايلات الممتلئة بالرمال نتيجة عمل القَطِّيع.

7- وبعد تعبئة البايلة، وتسليمها يتصل العامل على الانتركوم، ويطلب من العامل الآخر سحبها، ويقوم تسليمه بايلة أخرى فارغة لملأها بنفس الطريقة وهكذا.

صورة رقم (15): تعبئة البراميل بالرمال من داخل النفق

المصدر : البحث الميداني 2012

صورة رقم (16): رفع الرمال من داخل النفق

المصدر : البحث الميداني 2012

8- يكون هناك بعض الأشخاص في الغرف لمساندة الآخرين في حالة قضاء حاجة، أو تعب أحد الأشخاص لتبادل الأدوار.

9- في حال وصول البايلة إلى آخر النفق من الجهة الفلسطينية، يتم تعبئة الرمال من البايلة في جرادل فارغة ثم ينادي العامل في الأسفل للعامل في الأعلى ليقوم بسحبها بالمناويلا.

10- في حال وصولها لأعلى يتم تعبئتها بأكياس فارغة، ويتم تصريفها بعيداً، وذلك في حال عدم وجود مكان لتصريف الرمال في منطقة قريبة حتى يكونوا في بعد عن دائرة الشك من قبل السلطة، والأجهزة الأمنية.**(موقع جريدة الغد، 2012)**

11- الخطوة النهائية: عندما يبقى (مترين) لوصول النفق إلى الحدود المصرية يقوم صاحب النفق بالاتصال مع الأمين في الجانب الآخر ليخبره بانتهاء التجهيزات وبأنه يجب أن يدق قضيباً حديدياً في الرمال باتجاه البيت المصري المتواجدة فيه العين "الحفرة الثانية " المدخل من الجانب المصري، وبعد أن يصل القضيب الحديدي يتم الاتصال من جهة الأمين بأنه تم الانتهاء من العمل، وهو جاهز، ويقوم الأمين بالبدء بالحفر حيث انتهى القضيب**(انظر شكل 8)**، فيخرج له شاب فلسطيني من العاملين في الحفر، ويحتاط عادة فيكون مسلحاً إذ ثمة احتمال من وجود الشرطة المصرية دائماً، حال كونها قامت بالقبض على صاحب النفق، ثم بعد تأكيد، وصول العامل الأول يتم الاتصال مع صاحب النفق ليؤمن الطريق لبقية العاملين في النفق، وهناك يتم الإحتفال بالنجاح في حفر النفق.**(أبو مدللة، 2011: 22)**

شكل رقم (8): مخطط لعملية حفر الأنفاق

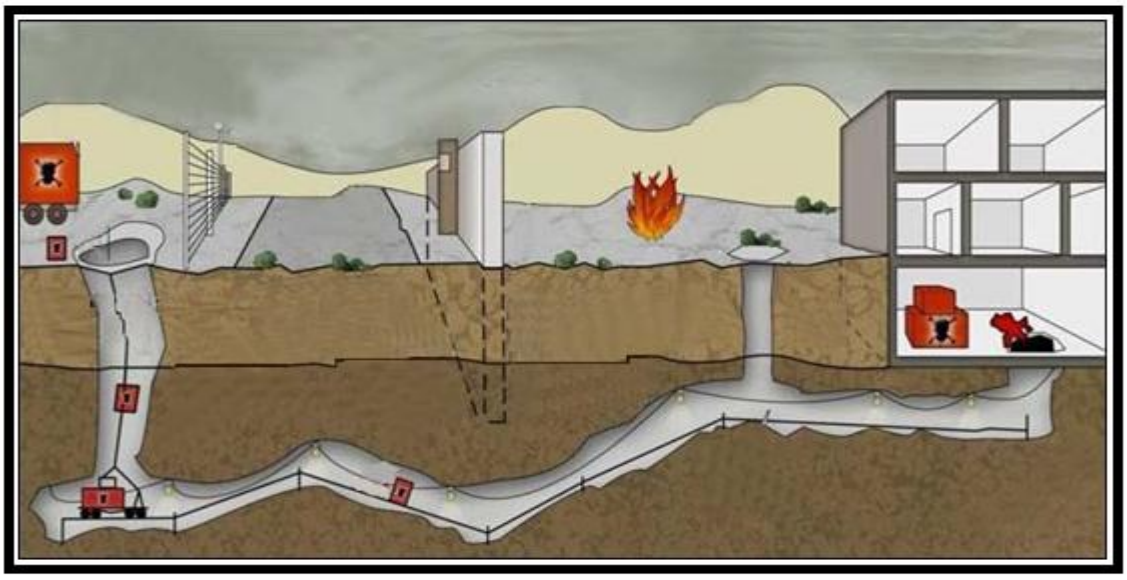

المصدر : موقع فلسطين اليوم، 2012

* مخاطر حفر الأنفاق:

1- التسفيق: ويعني ذلك تساقط الرمال على النفق من الأعلى أو الانهيار، مما يؤدي إلى تهدمه، واختناق العاملين داخل النفق.(انظر الصورة 17)

صورة رقم (17): انهيار أحد الأنفاق

المصدر : البحث الميداني 2012

2- هطول الأمطار: إن سقوط الأمطار المفاجئ وتسربها للداخل يؤدي إلى انهيار النفق.

صورة رقم (18): غمر مياه الأمطار للنفق

المصدر : البحث الميداني 2012

3- **قطع الكهرباء:** فذلك يؤثر على كمية الهواء الداخلة للنفق، حيث يتم ضخ الهواء لداخل النفق للتنفس، وفي حال انقطاع الكهرباء يؤدي إلى اختناق العاملين فيه.

4- دخول نفق على نفق أثناء عملية الحفر: وذلك بقيام آخرين ببناء نفق في نفس المسار، مما يضعف الأرض فيؤدي إلى هدمه، وعدم تماسك الرمال مع بعضها البعض، وذلك تبعاً لنوع التربة السائدة في النفق، وأن أعلي تكرار للترب هي الطينية بنسبة 60%، وهذا يؤدي إلى تماسك مسار النفق أما إذا كانت التربة رملية فإن نسب الانهيار عالية بسبب ضعفها، وعدم تماسكها.**(فتحي، 2009: 6)**

5- **الإغلاق من الجانب المصري:** إن اكتمال حفر النفق لا يعني النهاية، فمن الممكن أن يكتشف النفق من على الجانب المصري فيقومون بدفن النفق على من فيه، ولابد في بعض الأحيان من تقديم رشوة للضابط العامل في الجانب المصري لتسهيل إدخال البضاعة للجانب الفلسطيني، لكن في حال الفشل يتم اعتقال الأمين المصري، أو العمال الفلسطينيين في حالة تواجدهم على الجانب المصري ليتم ردم النفق.**(موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2010)**

ثانياً _ الأيدي العاملة :

1- ملكية الأنفاق:

إن غالبية القائمين على إدارة العمل بالأنفاق هم من الشباب (25–45) سنة، منهم مدير النفق، بنسبة 37%، أما مالكي الأنفاق فيصل نسبتهم إلى 35% وذلك لأن بعض مدراء ومالكي الأنفاق يقطنون محافظة رفح **(انظر شكل 9)**، في حين أن عمال الأنفاق يتوزعون على محافظات القطاع جميعها وكذلك فإن المقاومة تملك بما نسبته 28% من الأنفاق وذلك من أجل التمويل للعتاد العسكري للمواجهة مع الجانب الصهيوني.**(الاستبيان، 2012)**

2- عدد العاملين:

بحسب تقديرات بلدية رفح فقد بلغ عدد العاملين بالأنفاق قبل الحرب الإسرائيلية على غزة نهاية عام 2008م مايقارب20ألف عامل أغلبهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم مابين 18–20عاماً، وتراجع هذا العدد إلى مايقارب 6000عامل بعد الحرب، وتعمل الأنفاق بنظام الورديات حيث يبلغ عدد العمال في كل نفق من 15–20 عامل أو كل وردية 6–8 عمال وهؤلاء مهمتهم إخراج البضائع والمواد والسلع من الأنفاق.**(جريدة الوطن، 2009)**

ومنهم من يعمل بالتجارة أو النقل والتوزيع، وقد وصل عدد العاملين في الأنفاق حتى عام 2012م حوالي 30 ألف عامل.(موقع صحيفة الشرق الأوسط، 2012)

شكل رقم (9): منطقة السكن لمهنة المبحوث

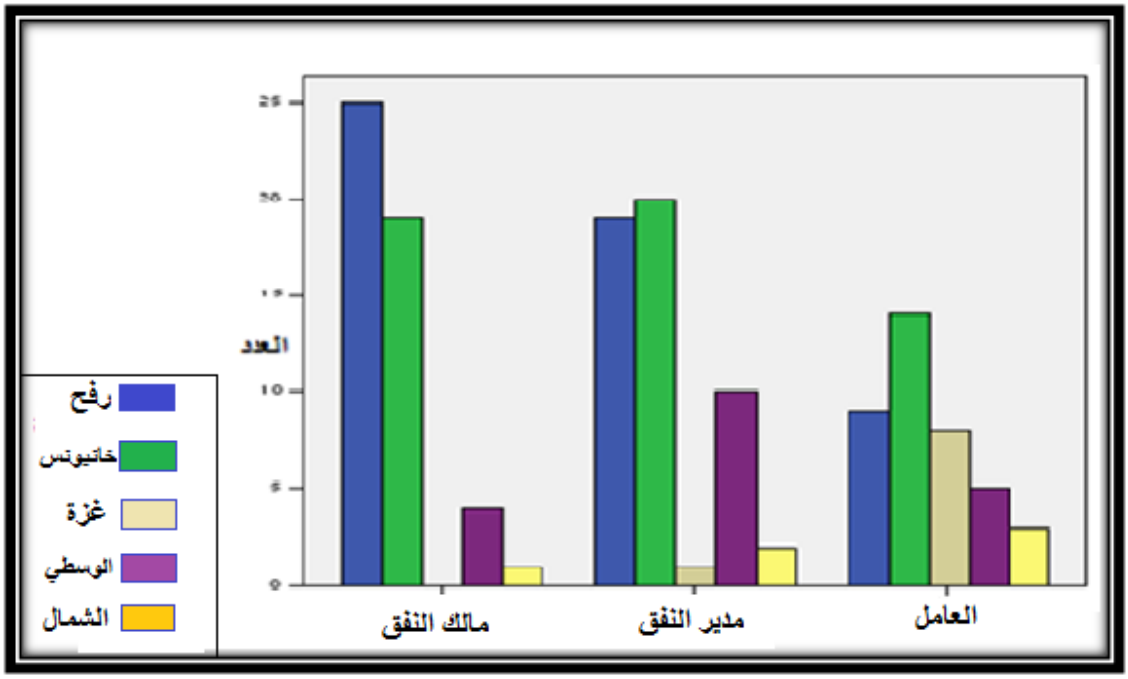

المصدر : البحث الميداني 2012م

3- وفيات الأنفاق:

يلقى العديد من الشباب حتفهم نتيجة عملهم داخل الأنفاق، فالبعض قتل نتيجة انهيارات في الأرض، وتشققات في التربة أثناء عملية الحفر، والبعض الآخر نتيجة استنشاقه الغاز السام الذي يضخه الأمن المصري في الأنفاق التي يكتشفها، وهناك من قتل خلال عملية قصف "إسرائيلي" للأنفاق الحدودية.(فتحي، 2009: 2)

جدول رقم (6): عدد الوفيات بالأنفاق

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الوفيات	197	17	59	65	33	30	8

المصدر : الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 2012

حسب إحصائية لمركز حقوق الإنسان في غزة، "إن عدد الذين قتلوا داخل الأنفاق أكثر من 115 شخصاً، و 121 مصاباً، من بينهم 44 قتلوا عام 2006م، كما أظهرت إحصائية حقوقية أن

197 فلسطينياً قتلوا خلال حوادث عمل في أنفاق التهريب أسفل الحدود الفلسطينية المصرية، فيما أصيب قرابة 600 آخرين منذ عام 2006م، إن عدد الضحايا الفلسطينيين ارتفع منذ عام 2006م إلى 197 قتيلاً من بينهم 10 أطفال".وأضافت الإحصائية "أن عدد ضحايا الأنفاق منذ مطلع العام 2007م ارتفع إلى 17 قتيلاً، و42 مصاباً حتي نهاية السنة، وقد توفي 49 فلسطينياً داخل الأنفاق منذ بداية 2008م، حتى أوائل ديسمبر، وارتفع هذا الرقم عام 2009م حيث وصل إلى 141فلسطينياً، وازداد في 2010م إلى 157 فلسطينياً، وذلك بسبب انعدام وسائل الأمان، وقلة توفر معدات الحفر اللازمة، وأدوات رفع الأنقاض فضلاً عن الضغوط الأمنية الإسرائيلية، والمصرية.**(مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2012: 52)**

شكل رقم (10): أعداد الوفيات بالأنفاق من عام2006-2012م

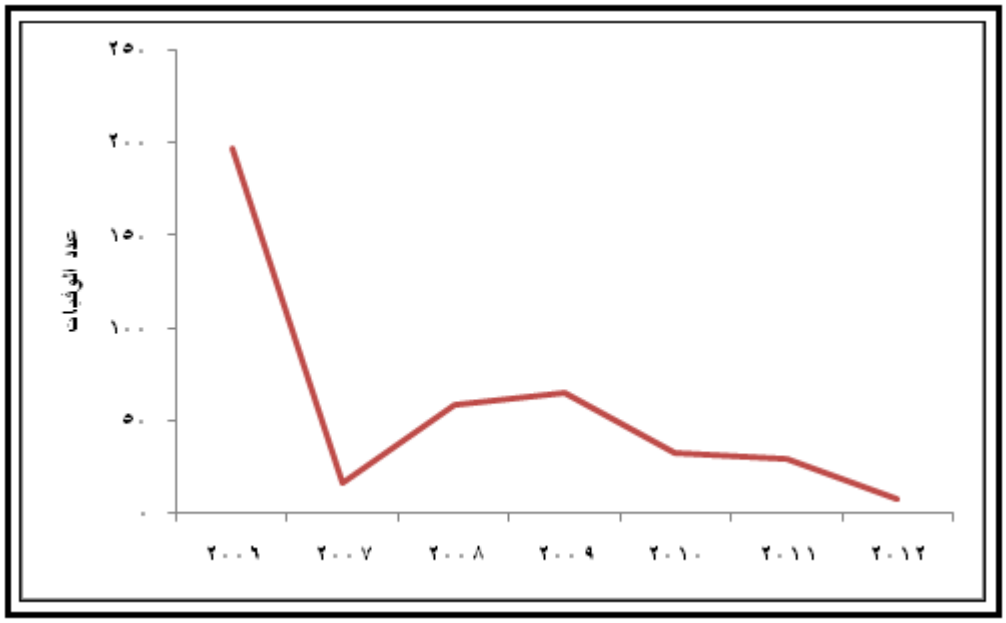

المصدر: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 2012

وعزي مركز الميزان مغامرة الفلسطينيين بحياتهم والعمل بالأنفاق إلى الفقر والفاقة واستمرار الحصار، والآثار السلبية في تعزيز ظاهرتي البطالة، والفقر، ودفعت الفلسطينيين لحفر الأنفاق كبديل عن المعابر المغلقة، كما أجبر قطاعاً واسعاً من شريحة الفقراء، والعاطلين عن العمل إلى العمل في الأنفاق كسبيل لتوفير مصادر الرزق، ودعا مركز الميزان المجتمع الدولي إلى القيام بواجبه القانوني، والأخلاقي، والمبادرة إلى اتخاذ تدابير فعاله لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والعمل على ضمان حماية حق الفلسطينيين في حرية السفر، والتنقل، وحرية حركة البضائع

من وإلى قطاع غزة. وفي عام 2009م قدرت النسبة 31.9% من إجمالي الوفيات، يليه عام 2008 م بنسبة 29.6% وبلغت نسبة الوفيات من الأطفال 9.6% من إجمالي الوفيات.(**الطباع، 2009**).

4- أسباب الوفيات:

في إطار رصد الهيئات الحقوقية الفلسطينية لحالات الوفاة بالعمل في الأنفاق فهناك العشرات من الوفيات والمئات من المصابين وقد تعددت الأسباب أبرزها التالي:(**مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، 2011**)

أ- **الوفاة نتيجة السقوط في النفق:** تعددت حالات الوفاة الناجمة عن العمل داخل الأنفاق نتيجة سقوط العامل داخل النفق على عمق يصل إلى 20 متراً تحت الأرض، بالإضافة إلى سقوط بكرات النقل داخل النفق وانقطاع حبال الشد .

ب-**الوفاة نتيجة انهيار النفق:** يعتبر انهيار الأنفاق أحد أبرز الأسباب في وفاة العديد من العمال، وقد تعددت أسباب انهيار الأنفاق إما كنتيجة مباشرة لاستهداف الطيران الحربي الإسرائيلي لها، وإما بسبب تداخل عمليات الحفر العشوائية، أو انهيار ذاتي ناتج عن عملية الحفر ونوع التربة، وسجلت أعلي نسبة وفيات عام2011م حيث بلغت 55.3% من إجمال الوفيات.

ح- **الوفاة نتيجة الاختناق:** تعدد أسباب الاختناق داخل النفق فإما أن تكون نتيجة نقص الأكسجين الناجم عن عمق النفق، أو بسبب تسرب البنزين والسولار والمواد البترولية التي تنقل عبر الأنفاق، بالإضافة إلى وفيات وإصابات ناجمة عن ضخ غاز من جهة الجانب المصري كان أبرزها وفاة تسعة أفراد من عائلة واحدة .

د- **الوفاة نتيجة تماس كهربائي:** هناك العديد من حالات الوفاة نتيجة التماس الكهربائي داخل الأنفاق، حيث غالباً ما يحوي النفق على أسلاك وتمديدات كهربائية تستخدم لإضاءة النفق ولعمليات النقل المختلفة التي تستخدم البكرات والحبال ويتم تشغيلها بمولدات الكهرباء وقد سجلت حالات الوفاة نسبة 14.4% عام2011م بسبب التماس الكهربائي.

ثالثاً: البضائع المشحونة:

يتم توفير البضاعة المطلوب إحضارها في حالة ما كانت المواد تجارية بالتنسيق مع شبكة علاقات لبدو سيناء، حيث يقوم "الأمين" وهو من سكان الحدود "بدو سيناء" حسب مهارته في الشراء، وكفاءته في العمل بسرية، والإتفاق على أسعارها، وتسليمها إلى النفق، وهكذا فثمة دائماً اتفاقات مسبقة مع تجار من الجانب الفلسطيني لطلبيات تجارية، أو بعض التنظيمات في حال إدخال سلاح لها، وتكون البضاعة جاهزة فيبيت الأمين على الجانب المصري، ويقوموا بإنزالها إلى النفق، ويخرجوها بالطريقة التي يتم فيها استخراج الرمال من الأرض.**(البحث الميداني، 2012م)**

وبعد إدخال البضاعة ينزل الأمين المصري إلى الجانب الفلسطيني من الحدود، وفي الجانب المصري يكون في انتظار نزوله شريك آخر ليغلق الحفرة، ومن ثم إخفاء أي شواهد، أو علامات في الغرفة التي يوجد فيها النفق، وتوضع طبقة حديدية تحت البلاط حتى لا يتم ضبطه من قبل القوات المصرية التي تتابع عملية تفتيش البيوت القريبة من الحدود، ويتم أخذ ثمن البضاعة وتسليمها، ثم يتم عودة الأمين، والمجموعة المهربة بعدما يقوم شريكه بناء على اتصال الأمين بفتح العين من بيته ليتسنى لهم الوصول إلى الحدود المصرية، ويمكن استئجار النفق في حال طلب جهة أخرى غير الجهة المالكة للنفق بإدخال بضاعة، ويتفق على أخذ نسبة 40 % من الجهة الراغبة بإدخال البضاعة لصالح صاحب النفق، ولا يمكن حصر الكميات، وتحديدها بشكل دقيق، لكن عامل الزمن الذي تحتاجه المواد لتصل من الجانب المصري للفلسطيني هو ما يحدد الكميات، وهنا أمثلة لما تحتاجه بعض المواد لتصل للنقطة النهائية.(**أبو مدللة، 2011:13)**

* دخول الأفراد :

إن أكثر من 1500 شخص دخلوا قطاع غزة عام 2011م – 2012م عن طريق الأنفاق بعد احتجازهم في مصر لعدة أشهر، وسط ظروف صعبة فهناك الكثير من العائلات تدخل قطاع غزة لزيارة أقاربهم ويتم إغلاق معبر رفح لفترة طويلة مما يجبرهم على دفع الأموال مقابل السماح لهم بالمرور عبر النفق إلى الجانب المصري ولم يتوقف الأمر عن هذا الحد فقد حدث أن الكثير من المواطنين تزوجوا من نساء في خارج قطاع غزة ولم يستطيعوا أن يتموا مراسم الزواج إلا بعد إدخال العروس عبر الأنفاق وهناك أمثلة كثيرة.

وفي بعض الحالات ينتظر الأمين داخل قطاع غزة حتى يتم تجميع عدد من الأشخاص الممنوعين من السفر الذين يرغبون بالسفر عبر الأنفاق ليتم إدخالهم عبر النفق، ويتقاضى صاحب النفق من كل شخص يتم تهريبه حوالي 100 دولار.(**البحث الميداني، 2012**)

رابعاً- إحصاءات حول الجانب الاقتصادي:

إن ارتفاع عدد العاملين بالأنفاق من أبناء محافظة رفح أدى إلى انخفاض نسبة البطالة في رفح إلى أقل من 20% بعد إن كانت حوالي 50% من أصل القوى العاملة في رفح البالغة حوالي 18 ألف عامل، ويعود الانخفاض إلى حالة "الانتعاش" الاقتصادي الوهمي الذي تعيشه مدينة رفح في ظل ازدهار ظاهرة تجارة الأنفاق، حيث أصبحت مدينة رفح "سوق حرة" لأبناء محافظات غزة، ودب النشاط الاقتصادي في المحلات التجارية والمطاعم والخدمات وحركة النقل والمواصلات.

صورة رقم (19): حيوانات يتم إدخالها عبر الأنفاق

المصدر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2012

تستخدم الأنفاق لإدخال البضائع، والمواد من الجانب المصري باتجاه الأراضي الفلسطينية بغزة، وإلى الجانب المصري ولكن بكميات محدودة جداً، ويتراوح الاستيراد الشهري عبر الأنفاق بأنه مابين 35-40 مليون دولار تقريباً، وتقدر الأرباح التي يجنيها التجار أصحاب الأنفاق والعاملون بها سنوياً بنحو 200-300 مليون دولار، ومع بداية شهر سبتمبر 2008م قامت بلدية رفح بجباية رسوم من أصحاب الأنفاق تحت مسمى "نشاط تجاري عبر الحدود"، ويدفع صاحب كل نفق مبلغ

10 آلاف شيكل أي مايعادل 2700 دولار(ترخيص)، ومن لم يدفع يمنع من استكمال حفر نفقه، أو يغلق النفق إن كان يعمل.(**أبو مدللة، 2011:13**) ويتم تحصيل الضرائب على البضائع كالآتي: **(وزارة الاقتصاد، 2013)**

- الحديد، والأسمنت، والزلط، وأحجار البناء، يتم التعامل مع هذه البضائع بالطن، وتقوم حكومة غزة بتحصيل 9 دولارات (ما يعادل 150 جنيهاً مصرياً) على كل طن يدخل الأنفاق من رفح إلى غزة، ويتم تهريب نحو 400 طن يومياً.
- السيراميك يتم التعامل معه بالكرتونة (حجم 50 سم × 50 سم)، وتحصّل الحكومة 3 شواكل لكل كرتونة، ويدخل يومياً ما لا يقل عن 6 آلاف كرتونة.
- الخشب بـ'الطن'، وتحصل الحكومة في غزة على 120 شيكل للطن، ويدخل يومياً نحو 3 آلاف طن.
- المواد الغذائية بأنواعها المختلفة، وتحصل الحكومة على 50 دولار على الطن، ويهرب يومياً 500 طن.

صورة رقم (20): شحن المشروبات الغازية

المصدر : المركز الفلسطيني للإعلام، 2012

- فيما يتعلق بالغاز الطبيعي فيتم تحصيل 75 أجورة (بمعنى 75 قرشا مصريا) على كل لتر، ويدخل يومياً نحو 6 آلاف لتر، وبالنسبة للبنزين يتم تحصيل 2 شيكل على كل لتر، ويدخل يومياً نحو 6 آلاف لتر.
- السجائر، يتم تحصيل 10 شواكل على كل (جروس) سجائر، و55 شيكلاً على كل 'كرتونة سجائر'.

– تسمح الحكومة بعبور السيارات من الأنفاق، إذا كان الموديل حديث، بمعنى أن عداد سير السيارة لم يتجاوز الصفر، ويتم تحصيل 450 دولار على كل سيارة يتم إدخالها، بالإضافة إلى تحصيل 5 آلاف دولار تأمين يدفعها صاحب النفق نفسه للجنة الأنفاق التي تديرها حكومة غزة. **(بلدية رفح، 2012)**

جدول رقم (7): نوع البضائع المدخلة عبر النفق شهرياً

نوع البضائع	اسطوانات غاز	أسمنت	سولار	حديد	بنزين	حصمة	حيوانات	مواد غذائية	أجهزة كهربائية	أثاث منزلي	أسماك	فواكه وخضار	أحذية	المجموع
التكرار	29	21	20	15	14	9	8	6	4	4	4	2	1	140
النسبة%	20,7	15	14,3	12,9	10	6,4	5,7	4,3	2,9	2,9	2,9	1,4	0,7	100

المصدر : وزارة الاقتصاد 2012

شكل رقم (11): نوع البضائع المدخلة عبر النفق شهرياً

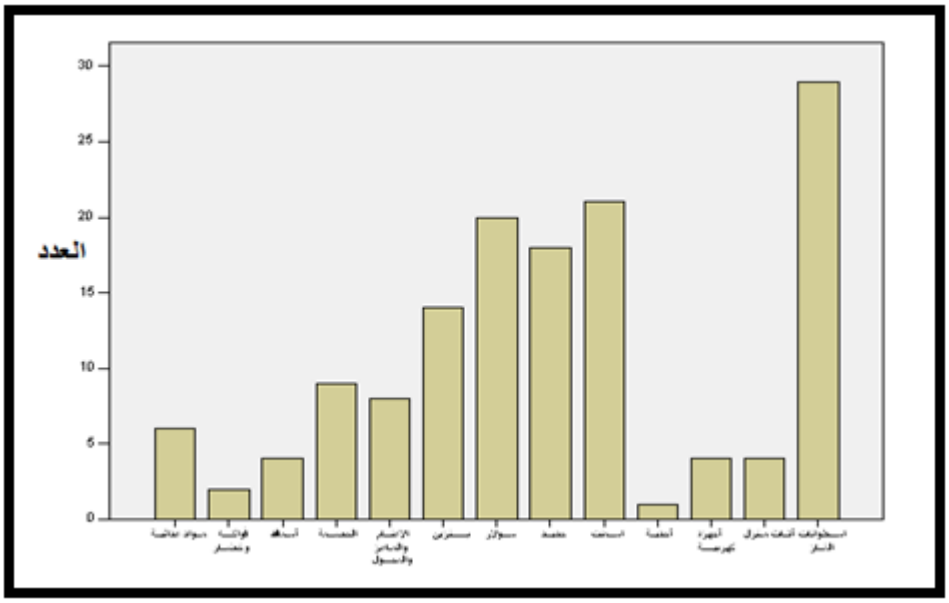

المصدر : وزارة الاقتصاد 2012

يتبين أن أغلب البضائع التي تدخل هي اسطوانات الغاز، ومواد البناء، والوقود، وتعتبر هذه البضائع هي الاحتياجات الضرورية لسكان القطاع.**(انظر جدول 7 وشكل 11)**

ولقد استمرت التجارة الخارجية للأنفاق في قطاع غزة في بداية 2012م بأدائها التقليدي غير الرسمي لشقي الواردات، والصادرات، وذلك بسبب وضع الأنفاق السياسي، وهذا الواقع امتداد لما كان عليه الحال عام 2011م، إلا أنها ساهمت في حركة إعمار واسعة في القطاع خصوصاً قطاع الإنشاءات، والمقاولات، والوقود حيث كانت الصادرات قي النصف الأول من العام 2012م قيمتها 47,180 دولار، أما الواردات فقد كانت 44,187,414.5 دولار، وشهد العجز في الميزان التجاري لتجارة الأنفاق تزايداً كبيراً بصورة مستمرة مما شكل عبئاً كبيراً، حيث بلغت قيمة العجز للنصف الأول من العام 2012م نحو 441,826,961.5 دولار .**(انظر جدول 8، 9)**

جدول رقم (8): الميزان التجاري للأنفاق في قطاع غزة للنصف الأول 2012

السلع	الواردات$	الصادرات$
مواد غذائية، وزراعية	21147653.8	47180
مشروبات، وتبغ	17022556.41	0
مواد خام، ومواد بناء	345283669	0
الوقود، والزيوت(مشتقات البترول)	63380819	0
زيوت، ودهون نباتية، وحيوانية	3559051.28	0
المواد الكيماوية، والدوائية	2626058.97	0
سلع معدنية	1216204.33	0
الآلات، ومعدات نقل	444510.769	0
مصنوعات مصنعة، وغير مصنعة	2513917.95	0
الإجمالي	44,187,414,1.5	47180

المصدر: وزارة الاقتصاد بغزة (بيانات غير منشورة)

جدول رقم (9): كمية الاحتياجات لقطاع غزة من السلع التموينية الأساسية للنصف الأول من عام 2012م

السلعة الواردة	الكمية بالطن	مجمل الاحتياجات	نسبة التغطية للطلب%
طحين	7489	99264	7.54
سكر	5243	24400.33	21.49
الأرز	676	15714.73	4.30
ملح	29	3933.336	0.74
نسكافية، ومبيض، وشاي	64	1240.8	5.16
البقوليات الجافة، والخضراء	1149	4963.2	23.15
زيوت نباتية غير زيت الزيتون	2963	9678.24	30.62
لحوم حمراء، وبيضاء، واسماك	279	7941.12	3.51
منتجات الألبان، والحليب	1237	45493.93	2.72

المصدر: وزارة الاقتصاد بغزة (بيانات غير منشورة)

وعلى الرغم من أن معظم السلع تباع بأسعار مرتفعة، إلا أن بعض السلع الاستراتيجية تباع بنحو نفس سعرها، مقارنة بما يأتي من "إسرائيل"، وتحديداً المحروقات "السولار، والبنزين".

ولقد أدت عمليات نقل البضائع، والسلع من الأنفاق إلى زيادة واردات القطاع من مصر خلال السنوات 1994-2006م من 30 مليون دولار سنوياً إلى حوالي 650 مليون دولار، وهو مايعني أن الأنفاق تمكنت، ولو جزئياً من تخفيف الحصار، كما أسهمت في تقليل اعتماد قطاع غزة على "الاقتصاد الإسرائيلي"، وزيادة تفاعله مع محيطه العربي.**(موقع سوار الإخبارية:2013)**

وعلى الرغم من أن الأنفاق وفرت متنفساً اقتصادياً للقطاع الاقتصادي، كما وفرت العديد من فرص العمل إلا أنها ظلت أداة لخدمة الحاجات الاستهلاكية، وليس التصديرية، وبقيت عملاً يتسم بدرجة عالية من المخاطر، ويتبين أن جميع الذين قاموا بتعبئة الاستبيان أجمعوا أن الأنفاق ضرورية لكسر الحصار بنسبة 100%، ومع ذلك فإن الدور الأساسي للأنفاق هو مواجهة الحصار، وهو المعيار الأول والأخير في تقييمها، وبالرغم من ذلك اتخذت السلطات المصرية إجراءات لوقف الأنفاق ببناء الجدار الفولاذي، الذي تم الشروع به عقب حرب 2008-2009م لكن لم يكتمل وتوقف العمل به.**(الاستبيان، 2012)**

***-آراء حول انتهاء الأنفاق بكسر الحصار :**

إن الآراء تختلف في دور الاتفاق في تخفيف الحصار ولكن هل ستنتهي الأنفاق إذا تم إنهاء الحصار وفتح المعابر للبضائع وحركة المسافرين من الجانبين المصري والصهيوني ويلاحظ أن من آراء العاملين بالأنفاق هو بقاءها وذلك لأنها مصدر الرزق الوحيد لهم بينما سكان قطاع غزة يؤكدون أن لا حاجة للأنفاق بعد فتح المعابر انتهاء الحصار خاصة بعد المخاطر والمشكلات التي أحدثتها خلال فترة عملها.

شكل رقم (12): آراء حول انتهاء الأنفاق بكسر الحصار

المصدر:الاستبيان، 2012

إن الكثير اجمعوا على انتهاء ظاهرة الأنفاق بمجرد انتهاء الحصار، وكان ذلك بنسبة 82.9% لاعتقادهم أنه سيتوفر مايلزم القطاع عبر المعابر التجارية مع الاحتلال، بينما اعتقد 17.1% أن الأنفاق لن تنتهي، وذلك لارتباط بعض الأنفاق بالنشاط العسكري للمقاومة الذي لايمكن القيام به عبر المعابر، أو حتى علانية بالأنفاق.**(انظر شكل12)**

الخلاصة

تم فيه بحث الأنفاق الحدودية في ثلاث محاور رئيسية :

المحور الأول: طبيعة الأنفاق وتضمن دراسة الموقع الجغرافي، وعددها وتكلفتها والآلات المستخدمة بحفرها والخطوات المتبعة والمخاطر التي تواجهها.

المحور الثاني: تناول الأيدي العاملة من حيث الملكية للأنفاق وعدد العاملين والوفيات وأسباب الوفاة بالإضافة إلى الجانب المتعلق بدخول الأفراد عبر الأنفاق.

المحور الثالث: البضائع من حيث الكمية، والنوع، ورأس المال اللازم للتمويل وكذلك آراء العاملين وأصحاب المحلات التجارية حول دور الأنفاق في التخفيف من حدة الحصار الفروض على قطاع غزة.

الفصل الرابع

المواقف السياسية اتجاه الأنفاق

أولاً :الموقف الفلسطيني.

ثانياً :الموقف المصري.

ثالثاً :الموقف الدولي .

رابعاً :الموقف الإسرائيلي.

تمهيد

إن المواقف السياسية اتجاه ظاهرة الأنفاق تباينت من طرف إلى آخر وذلك لأسباب ودوافع كل طرف من الأطراف مما انعكس سلباً أو إيجاباً على النشاط التجاري عبر الأنفاق، فقد كان للإجراءات القاسية التي قام بها الجيش المصري، لتدمير الأنفاق وتشديد الحصار على قطاع غزة، آثار كبيرة في زيادة معاناة أبناء القطاع، وهي إجراءات لا يظهر أنها تستهدف فقط حماية الأمن المصري بل تستهدف إضعاف الحكومة التي تقودها حماس في غزة، أبرز التغيرات في المنطقة.

من المستبعد في المرحلة الحالية أن تحدث اجتياحات عسكرية إسرائيلية للقطاع، غير أنه على ما يبدو فإن سياسة خنق القطاع ستستمر، سعياً لتفجير الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن المصالح الوطنية والقومية والإنسانية تقتضي رفع الحصار عن قطاع غزة، وألا تستخدم معاناة الناس لفرض أجندات سياسية، وكما أن على قيادة حماس تأكيد عدم تدخلها في الشأن الداخلي المصري؛ فإن على قيادة السلطة في رام الله العمل الإيجابي لرفع الحصار، وعلى الطرفين تغليب المصالح العليا، من خلال تسريع إجراءات المصالحة الوطنية وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني.

أولاً: الموقف الفلسطيني:

لا شكّ أن هدم الأنفاق وما له من تأثيرات اقتصادية واجتماعية على قطاع غزة على مستوى الشعب والفصائل والحكومة، سيفرز تأثيرات سياسية بالغة على الواقع السياسي الفلسطيني، وقد بدت آثاره على المشهد الفلسطيني برمته.

- موقف حماس:

أدانت حماس الحصار وناشدت مصر بفتح معبر رفح وإيقاف هدم الأنفاق من قبل الجيش المصري كما عارضت بناء الجدار ودعت للمظاهرات والاحتجاجات، وقد اتضح لحماس من خلال هذه الإجراءات الأمور التالية: **(المصري، 2008)**

1- استخدم الحصار الناتج عن هدم الأنفاق حالياً من قبل السلطة الفلسطينية في الضغط على حماس، لمحاولة منعها من تصعيد معارضتها لمسار التفاوض، المرفوض من قبل شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني.

2- الضغط على برنامج المقاومة في قطاع غزة، لتكريس مفهوم عدم فاعليته كخيار منجز للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال.

3- هدم الأنفاق هو انعكاس ميداني للتغيير الذي حدث في مصر على الواقع الفلسطيني، وقد ينعكس على خريطة القوى الفلسطينية، التي كانت قد انقلبت إيجاباً لصالح حركة حماس على إثر الربيع العربي.

4- يُتيح للسلطة الفلسطينية في رام الله المجال لرفع مكانتها لدى الشعب الفلسطيني، من خلال تدخلات عباس لدى سلطة الاحتلال، والقيادة المصرية لتخفيف الحصار عن غزة؛ لتعزيز الانطباع بشأن قدرة السلطة في رام الله وفاعلية دورها، مقابل عجز حماس والحكومة الفلسطينية في غزة.

5- ترى أن تشديد الحصار، ووجود نظام مصري جديد موقفه السياسي مغاير لحماس، يتيح لفتح وللسلطة في رام الله أدوات ضغط جديدة، لفرض رؤية فتح على طريقة تنفيذ المصالحة، وعلى تنازل حماس عن إدارة قطاع غزة.**(تقدير استراتيجي (61)، 2013)**

***اقتراح خصصة معبر رفح وسيناريوهات مرتقبة: (معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية)**

قام معهد فلسطين بإخضاع تصريحات نائب رئيس الحكومة الفلسطينية زياد الظاظا حول خصخصة معابر قطاع غزة، للدارسة المعمقة من أجل الوقف على أبعاد السيناريوهات المحتملة حول خصخصة معابر القطاع من منطلق قبول ورفض الأطراف المعنية اتجاه هذه الخطوة، وأكد معهد فلسطين من خلال تقدير الموقف أن قطاع غزة على وجهة الخصوص في ظل المتغيرات الإقليمية الحادثة في الإقليم العربي يشهد انسداد سياسي واقتصادي يشتد رويداً رويداً، ويرجع ذلك لتردي الأوضاع السياسية الفلسطينية الداخلية والخارجية التي انعكست على الأوضاع الاقتصادية، ولفت التقرير قطاع غزة يعاني منذ توالي الحكومات الفلسطينية السابقة من أزمات اقتصادية في شتى الجوانب، ولكن ليس بالقدر والحالة الموجودة في الوقت الحالي، ويرجع ذلك لأسباب كثيرة أبرزها نتيجة الربط الاقتصادي بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي والحصار الاقتصادي الذي فرضته "إسرائيل" على القطاع بعد فوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية عام 2006، وأشار التقرير لملامح الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها القطاع تتمثل في افتقاره للمنتجات والسلع والمواد الضرورية اليومية والمواد الانشائية والوقود بالإضافة لممارسة وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين سياسة تقليص الخدمات تحت حجج وذرائع واهية مثل ضعف التمويل الخارجي للأونروا، وذكر التقرير إن معدل البطالة حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قفز إلى 38.5% نهاية العام الماضي من 32% في الربع الثالث من العام نفسه، وأن ما لا يقل عن 140 ألفاً من أهالي غزة انضموا إلى طوابير العاطلين في النصف الثاني من 2013م.

يبين التقرير سيناريوهات مقترح خصخصة المعابر من منطلق قبول ورفض الأطراف المعنية اتجاه هذه الخطوة وكانت السيناريوهات:

1- السيناريو الأول: يتمثل في رفض كل من الجانب الإسرائيلي والمصري إبداء التعاون والتعامل مع فريق رجال الأعمال الفلسطيني الذي سوف يشرف على إدارة حركة المعابر بين الجانب الفلسطيني والمصري وأيضا بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي.

2- السيناريو الثاني: توقُّع قبول وتعاطي الجانب الإسرائيلي مع هيئة رجال الأعمال المكلفة لإدارة المعابر مع الجانب الإسرائيلي ولكن ليس بالقدر الكبير الذي يسمح بحرية مطلقة وتامة لحركة المعابر بين قطاع غزة و"إسرائيل".

ورجح معهد فلسطين للدراسات السيناريو الأكثر قرباً وتوقع حدوثه هو السيناريو الثاني، المتمثل في قبول وتعاطي الجانب الإسرائيلي مع هيئة رجال الأعمال المكلفة لإدارة المعابر مع الجانب الإسرائيلي ولكن ليس بالقدر الكبير الذي يسمح بحرية مطلقة وتامة لحركة المعابر بين قطاع غزة، وهذه الخطوة من شأنها أن تسهم في رفع المعاناة والحصار المفروض وإعادة إعمار قطاع غزة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية التي تشهد ركود بشكل كبير جداً.

- موقف السلطة الفلسطينية :

هناك العديد من السيناريوهات لهدم الأنفاق حسب الرؤية المشتركة بين السلطة الفلسطينية برام الله والاحتلال الصهيوني ومنها:

- **سيناريو الانفراج:** ويتفرع إلى فرعين:

أ- التوصل عبر حوار فلسطيني لإدارة مشتركة لمعبر رفح بالتوافق مع القاهرة، وبالتالي تنحل الأزمة بوجود أفراد من حرس الرئاسة الفلسطينية على معبر رفح.

ب- العودة للصيغة القديمة ما قبل عزل الرئيس مرسي، بسبب ضغوط شعبية أو رسمية دولية وإقليمية على الحكم الجديد، فتضطر القاهرة إلى فتح معبر رفح بشكل طبيعي.

*** العوامل المؤثرة على تولد السيناريو المحتمل وتطوره:**

1- طبيعة مسار التغير السياسي المصري ومخرجاته، ومسار التحولات السياسية في مصر.

2- تقدير "إسرائيل" لكلفة السيناريو المحتمل وقدرتها على تحمله، وقدرتها على التنسيق مع واشنطن بشأنه.

3- مدى تطور البيئة الإقليمية على إثر الموجة الحالية المرتدة التي تسعى لإنهاء "الربيع العربي" وترتيب الأوضاع، بما يحفظ المصالح الأمريكية الإسرائيلية، وبما يحفظ مصالح الأنظمة التي لا تحظى بالشرعية الشعبية.

4- مدى صمود الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة وقدرتها على السيطرة على الوضع الداخلي وضبط الجبهة الداخلية.(**مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012**)

ثانياً: الموقف المصري:

بحسب تصريحات المسئولين المصريين أن الأسباب أمنية محضة بهدف ضبط الأمن في سيناء، وعدم التأثير على الاقتصاد المصري.(**تقدير استراتيجي (61)، 2013 م**)

-إجراءات مصر لتدمير الأنفاق على الحدود :

ذكر أن مصر اشترت معدات لرصد الأنفاق من ألمانيا، وكاميرات مراقبة للحدود من كندا واستعانت في وقت سابق بخبراء، وتدرب بعض المصريين على رصد الأنفاق في ولاية تكساس الأمريكية على الحدود الأمريكية المكسيكية، مقدرة مصادر قيمة المعدات بقرابة 32 مليون دولار. وأعلن عن البدء بتشييد سياج فولاذي مع غزة بعمق 18 متر تحت سطح الأرض لإيقاف عمليات التهريب، حيث يمتد الجدار على طول الحدود المصرية لإنهاء نشاط الأنفاق، وسيتراوح طول السياج بين 10-11 كيلو متر بينما سيبلغ عمقه 18 متر وسيستغرق العمل به قرابة 18 شهر، وتبين أن مشروع الجدار تم تصنيعه وتصميمه في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم إخضاعه لاختبارات تؤكد مقاومته للمتفجرات وعدم قابليته للاختراق أو الانصهار.(**موقع جريدة الغد، 2013**)

ويتكون الجدار من صفائح صلبة مزودة بمجسات ضد الاختراق، كما يضم أنبوب تمتد من البحر غرباً بطول 10 كم باتجاه الشرق يتفرع منها أنابيب مثقبة يفصل بين كل بينهم 30 - 40 م تقوم بضخ الماء باستمرار بهدف إحداث تصدعات وانهيارات للأنفاق وينصب الجدار بإشراف كامل من ضباط مخابرات أميركيين وفرنسيين.(**الجزيرة نت، 2009**)

وتقدر تكلفة بناء الجدار حوالي 2 مليار دولار أي ما يعادل 12 مليار جنيه مصري، وقد نفت الخارجية المصرية أن يكون تمويل الجدار من قبل الولايات المتحدة وقالت إنه بنى بأموال وبمعرفة الحكومة المصرية، وبمساعدة فنية واستشارية فقط من قبل الولايات المتحدة.

- مراحل بناء الجدار:

شملت المرحلة الأولى تركيب أجهزة للكشف عن الأنفاق وهي أجهزة جيولوجية ذات تقنيات عالية في الكشف عن الصوت والحركة في باطن الأرض وعلى أعماق كبيرة، وقد بدأ العمل فيها

منذ الربع الثاني من 2009 تقريباً. أما المرحلة الثانية من المشروع فهي عملية بناء جدار فولاذي بطول المنطقة الحدودية لعرقلة حفر الأنفاق عند نقطة معينة تمت دراستها بعناية وهي عبارة عن منظومة الكشف عن الأنفاق.

القسم الذي بني تحت الأرض للجدار المصري الفولاذي بين مصر وقطاع غزة والذي يبلغ عمقه من 20–30 متراً وقد بدأت في سرية تامة وكانت القيادة الإسرائيلية على علم بهذا المشروع وذلك على أن توضع ألواح معدنية فولاذية بطول المنطقة الحدودية المتفق عليها، وتم استثناء 3 كم التي تنعدم فيها عمليات حفر الأنفاق بسبب نعومة تربتها الرملية وهي المنطقة المحصورة بين العلامة الدولية رقم 1 على ساحل البحر الحدودي وحتى شمال العلامة الدولية رقم 3 باتجاه البحر وهي المنطقة التي تبدأ من تل السلطان وحتى البحر، وقد أجريت اختبارات عديدة ناجحة على مدى صلابة واحتمال هذه الألواح المعدنية المصممة ضد أية اختراقات معدنية أو تفجيرية بالديناميت وربما تتأثر فقط بتفجير شديد، وقد بدأت السلطات المصرية بوضع الألواح وتم تنفيذ المرحلة الأولى منها، وبلغت حوالي 4 كم شمال معبر رفح البري وحوالي 500 متر جنوب معبر رفح تم تغطيتها بهذه الألواح المعدنية التي تم غمسها في باطن الأرض باستخدام معدات مخصصة لحفر آبار المياه.(**الجزيرة نت، 2009**)

المشروع سيتضمن بناء بوابات إلكترونية حديثة سيتم وضع بوابتين منها على مداخل مدينة رفح المصرية بهدف الكشف عن المتفجرات والسلاح وأية معادن وتم تحديد الأماكن التي ستقام فيها هذه البوابات الإلكترونية، كما أن هناك أنباء بأن كتيبة أمريكية ربما ستحضر إلى شمال سيناء في وقت لاحق وستنضم إلى معسكر قوات حفظ السلام للإشراف على المنطقة الحدودية بجانب الأمن المصري، وهو ما كشفت عنه زيارات العريش عاصمة محافظة شمال سيناء منذ حوالي ثلاثة أشهر، طالباً من الأطباء المصريين معلومات عن قدرة المستشفى في استقبال أية حالات طارئة لجنود أمريكيين، وفي منتصف يناير 2010 تم الانتهاء من بناء 60% من الجدار جميعها في الأماكن المفتوحة حيث بدأت الحكومة أعمال الحفر في تلك الأماكن وأرجأت الحفر في الأماكن المأهولة بالسكان لوقت لاحق والتي تعتبر أكثر الأماكن احتواءاً على أنفاق لحين إيجاد حل للمنازل التي يعتقد أن أعمال الحفر ستأتي بأضرار عليها، وفقاً لما ذكرته الحكومة.

وقد سبق وتوقفت أعمال الحفر لمدة 3 أيام بسبب استهداف قناصون فلسطينيون لمعدات الحفر وخراطيم الزيت في المناطق المكشوفة.

وتحدث محمد حسني مبارك، الرئيس المصري في خطابه في عيد الشرطة في 24 يناير 2010م، أن مصر لم ولن تتهاون في حماية حدودها وسيادتها ومصالح ومقدرات شعبها والذي رأى أن الجدار يعمل على حمايتها، وشدد على دور مصر في القضية الفلسطينية وعلى أن هناك قوى عربية وإقليمية لم تقدم ما قدمته مصر لفلسطين تزايد على الدور المصري واستغلت بناء الجدار لذلك، وبخصوص ما تحدث عنه البعض من محاولة للتقرب لإسرائيل وأمريكا ببناء الجدار، قال مبارك أن مصر رفضت سابقاً الانضمام للاتفاق الأمني بين الدولتين السابق ذكرها في عهد إدارة جورج دبليو بوش، وأن مصر ماضية في بناء الإنشاءات على الحدود الشرقية ليس إرضاءاً لأحد، وإنما حماية لما سماه الأمن القومي.**(موقع فلسطين اليوم، 2013)**

وأصدر مجمع البحوث الإسلامية بياناً بالإجماع يجيز إقامة الجدار من الناحية الشرعية، وأيد كل من حزب الوفد والتجمع والأحرار والجبهة الديمقراطية للشباب بناء الجدار العازل على الحدود وعلى حق مصر في حماية حدودها بأي طريقة تراها مناسبة، وعدم المساس بأمنها القومي.

في المقابل فقد دشن عدد من الناشطين المصريين "الحملة المصرية ضد جدار العار الفولاذي" مؤكدين رفضهم التام لإقامة جدار بين مصر وقطاع غزة باعتباره عملا يهدد الأمن القومي المصري ويضر بالمصالح المصرية والفلسطينية".

ثالثاً: الموقف الدولي:

إن إغلاق نسبة كبيرة من الأنفاق مع استمرار إسرائيل لحصارها أدي لتفاقم الوضع في قطاع غزة، ولكنه في ذات الوقت يضع إسرائيل أمام مسؤولية دولية كقوة احتلال مسئولة عن هذا الحصار، حيث أن القانون الدولي الإنساني يلزم قوة الاحتلال بالحفاظ على الحياة الكريمة للشعوب الخاضعة للاحتلال بموجب اتفاقيات جنيف لعام 1949 والعهدين الدوليين لعام 1966 في الحفاظ وصيانة الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الشعوب.**(انظر ملحق 2)**

وقال"ديفيد كريج" مدير عام برنامج الضفة الغربية وقطاع غزة بالبنك الدولي "إن إغلاق الأنفاق يمثل ضربة قوية للاقتصاد الفلسطيني، بل وتؤدي إلى خنقه مضيفاً أن الأنفاق مهمة

للغاية، فإننا رغم الإقرار بأن الأنفاق تمثل حلاً إنسانيا محدوداً للغاية، إلا أن الحل ليس في بقائها بل في إنهاء الحصار المفروض1800000نسمة في قطاع غزة".(أبو مدللة، 2012)

لا شك أن عدة عوامل ستلعب دوراً في تحديد الطريقة الأنسب لدى الجهات المحلية والإقليمية والدولية التي تسعى لتغيير الوضع السياسي في غزة، من بينها:

1- مستوى نجاح التغير السياسي عام2013م في مصر وقدرته على تثبيت أركانه، فمن المستبعد أن يلجأ الجيش المصري لخيارات تصعيدية ضد غزة في ظل انشغال الحكم الحالي بالشأن الداخلي، لكنه سيضغط إلى أقصى درجة ممكنة ومن المحتمل أن الضغط الشديد سيواجه برفض إسرائيلي خشية أن تنفجر غزة في وجه دولة الاحتلال.

2- ستعتمد طبيعة الخيار على درجة توافق السلطة في رام الله مع الحكم الجديد في القاهرة.

3- قدرة حماس على ضبط الوضع في قطاع غزة سيكون له أثر حاسم على مخرجات هذه المواجهة، سواء على صعيد المقاومة؛ بضبط أدائها واحتكاكها مع قوات الاحتلال، أم على صعيد الجبهة الداخلية؛ بتعزيز اللحمة الوطنية، وتكثيف الحوار بين المكونات السياسية للشعب الفلسطيني.

4- العامل الإسرائيلي هو محددٌ رئيسي في التعامل مع قطاع غزة، ولا شك أن الأطراف الخارجية يصعب عليها تجاوز المحددات الإسرائيلية، ريثما تستقر حالة التغير السياسي في مصر، وخشية من أن تنفجر غزة في وجهها.

ووصفت "كارين أبو زيد" المفوضة العامة للأونروا الجدار الذي سيوقف نشاط الأنفاق بأنه أكثر متانة من خط بارليف من ناحية التحصين، وامتداداً للجدار الفولاذي تقوم الحكومة المصرية بعمل حواجز خرسانية ومد شباك تحت مياه البحر المتوسط بعمق 10 أمتار وبطول 25 متراً امتداداً للجدار الفولاذي لمنع أي عمليات تسلل بين مصر وقطاع غزة، وقد شرعت مصر أيضاً في إنشاء مرسى للزوارق تابع للقوات الأمنية المصرية وزيادة عدد أبراج المراقبة إلى 23 برجاً إسمنتياً مجهزاً بنوافذ مقاومة للرصاص ومزودة بتجهيزات إلكترونية على الحدود مع القطاع.

رابعاً: الموقف الإسرائيلي:

لا شك أن تجارة الأنفاق تنطوي على مخاطر كبيرة، فإسرائيل تقصف الأنفاق كلما تعرضت لإطلاق صواريخ، كما قصفت العشرات منها إبان الحرب على غزة، كما تقوم مصر بين الحين والآخر بإغلاق الأنفاق في إطار سياسة الشد والجذب التي تمارسها مع حماس، ويضاف لذلك فالأنفاق تظل تقلق الجانب الإسرائيلي، فقد أفادت الأنباء أن إسرائيل خصصت ملايين من الدولارات واستخدمت وسائل استكشافية لمجابهة الأنفاق في قطاع غزة، لكنها لم تحقق نجاحاً كبيراً بهذا الخصوص، وزعم مسئولون إسرائيليون إن القوات الإسرائيلية بما فيها سلاح الجو، ستواجه صعوبة بالغة في تدمير الأنفاق وقالوا أن مهندسين أمريكيين يعملون مستشارين للجيش المصري أبلغوا إسرائيل بأن حركة حماس نجحت في حفر أنفاق على عمق 60 متر بتهريب السلاح، بهدف تجنب رصد الجيش الإسرائيلي لها وتدميرها، إلا أن مصدر مصري قد نفى المزاعم الإسرائيلية، قائلا أن الحدود المصرية لا يوجد بها أي أجنبي، كما أن العاملين في الأنفاق نفوا قائلين أن أي نفق لا يتعدى عمقه 12 أو25 متر وذلك لضمان تدفق الأكسجين أولاً، ولاحتواء الأرض على مياه جوفية ثانياً.

ويقول مهربو الأنفاق أن أعمال الهدم والقصف تعرقل التجارة لكنها لا توقفها، ولمعظم الأنفاق العديد من المخارج مثل فروع الشجرة ويقول المشتغلين بها بأنه بمقدورهم حفر فتحات جديدة للنفق وبسرعة.

إسرائيل تريد وقف إطلاق النار إذا توقفت حماس عن إطلاق الصواريخ وأن يتم التحكم بالحدود الفلسطينية المصرية بحراسة إسرائيلية وأن تعود السلطة الفلسطينية إلى غزة وربما بالشراكة مع حماس هناك وستستمر إسرائيل في رفضها لرفع الحصار حتى تتنازل حماس عن ادعائها النصر .

وقد استغلت إسرائيل فرصة حربي 2008-2012 ودمرت الأنفاق على الحدود المصرية والتي تستعمل لنقل البضائع القانونية والغير قانونية لغزة وادعت إسرائيل أنها دمرت 80% من الأنفاق وأن القيود التي تفرضها إسرائيل ليس على المواد الخام أو التموينية الضرورة بل تعدت إلى العملة (الشيكل) في الأيام الأولي من الحرب كانت حماس هي التي تتحكم بالعملة التي كانت تهرب عبر الأنفاق ومنذ سيطرة حماس على قطاع غزة عام 2007م سمحت إسرائيل بإدخال فقط

3 سفن محملة بالنقود وكان يجب على تلك السفن أن تدفع لأجل سعر العملة ولكن هذه السفن أثرت تأثيراً مباشراً على عملية التجارة .**(تقدير استراتيجي (61)، 2013 م)**

هذه القضية تعتبر من أهم نقاط الاختلاف بين "إسرائيل" والولايات المتحدة وقد أوضح "اوباما" بأنه من مكونات وقف إطلاق النار إبقاء المعابر مفتوحة تحت رقابة عسكرية ولكن الوضع أصبح أكثر صعوبة في ظل ضعف السلطة الوطنية في غزة وأنه لمن الصعب تخيل تحكم الرقابة بالتعاون مع حماس ضمنياً أو ظاهرياً.**(أبو عامر، 2010)**

اعتبر مركز "هرتزوج" لبحوث الشرق الأوسط بجامعة بن جوريون، أن الجدار الفولاذي يأتي كنموذج للخدمات التي يقدمها النظام المصري لإسرائيل، حيث يهدف الجدار لسد الأنفاق التي تستخدم في تمرير الاحتياجات الإنسانية لسكان القطاع وإغلاق معبر رفح أمام الفلسطينيين، وقال "الأكاديمي الإسرائيلي يورام ميطال" إن هذا يأتي في إطار التعاون المصري الإسرائيلي حيث ينظران إلى حركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي تسيطر على قطاع غزة باعتبارها منظمة "إرهابية" يجب استئصالها والقضاء عليها بقوة الذراع.

وفي مقال للصحفي السياسي هيرب كينون" لجريدة جورزليم بوست قال: "إن هدف إسرائيل الحرب على غزة كان تقويض وسحب الشرعية من المجموعات الإسلامية هناك عبر خلق حالة من الفوضي يصعب على حماس السيطرة عليها واستحالة استعادة الإعمار ثانية.**(تقدير استراتيجي (61)، 2013)**

الخلاصة

تناول المواقف السياسية اتجاه الأنفاق، من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول : الموقف الفلسطيني سواء موقف حركة حماس وموقف السلطة الفلسطينية الذين يعتبروا أن الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بقطاع غزة هو السبب الرئيسي في حفر الأنفاق كما تناول مقترح حركة حماس خصخصة معبر رفح .
- المحور الثاني : الموقف المصري منع حفر الأنفاق والتجارة عبرها لاعتبارات سياسية وأمنية واقتصادية فكانت محاولات بناء الجدار الفولاذي وانتهت بحملة تدمير الأنفاق.
- المحور الثالث : الموقف الدولي متمثلاً في موقف الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لا يختلف عن الموقف الإسرائيلي.
- المحور الرابع : موقف الكيان الإسرائيلي يرفض نشاط الأنفاق ترسيخاً لإحكام الحصار للتضييق على حركة حماس والسكان لكسب مواقف سياسية وحرصاً منها على عدم استخدامها من قبل المقامة للتزود ببعض العتاد العسكري، بدليل تعرض الأنفاق للقصف عدة مرات.

الخاتمـة

أولاً: النتائج:

1- عملت الأنفاق على توفير بعض السلع كالمحروقات بسعر أقل من النصف مما يصل من إسرائيل، إضافة إلى توفير السلع غير المتوفرة حسب الطلب.

2- أصبحت الأنفاق تمثل دخلاً للعاملين فيها، مما خفض نسبة البطالة، وخاصة في مدينة رفح، علماً بأن العمل في الأنفاق لا يمكن توصيفه بالمنتج.

3- حولت الأنفاق قطاع غزة إلى سوق استهلاكي فقط، وكمية محدودة جداً يتم تصديرها للجانب المصري.

4- ندرة الرقابة على السلع لمنع الاحتكار، حيث أصبحت الأسواق مكتظة بالبضائع، لكن الغالبية العظمى من المواطنين غير قادرين على الشراء نتيجة لإرتفاع الأسعار.

5- عملت الأنفاق على توتير العلاقة مع مصر بشكل دائم، فمصر تحاول تدمير بعض الأنفاق، وضبط بضائع، ومصادرتها، واعتقال مهربيها.

6- تزايد مظاهر الإنحراف الاجتماعي بكل أنواعها (المخدرات، والسرقة، والقتل).

7- الغلاء الفاحش للسلع الغير مناسب لأوضاع الفقراء، وقدراتهم الشرائية مما يدفعهم إلى الاستدانة، وبيع مصوغاتهم، أو الاضطرار إلى ممارسة السلوكيات الاجتماعية.

8- ظهور طبقة من الأثرياء الجدد هم أمراء الأنفاق يزيد عددهم عن 2000 شخص، أصبحت ثرواتهم بالملايين، وأصبحوا مالكين للأراضي، والمنازل الفخمة، والسيارات الحديثة.

9- أفقدت الشعب الفلسطيني الدعم والمؤازرة الدولية، والعربية، خاصة بعد أن استغلت إسرائيل الموضوع إعلامياً لتوحي بأن أهل قطاع غزة تمكنوا من معالجة مشكلة الحصار.

10- أدت الأنفاق إلى عمليات نصب، واحتيال حيث تم هدر نحو 600 مليون دولار من أهالي قطاع غزة، جمعها تجار، وحافروا الأنفاق من المواطنين بحجة تشغيلها تحت وعودات بأرباح تصل إلى 50% لكنها ذهبت في عمليات نصب، واحتيال، وتهريب، وهروب إلى الخارج.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، ومن خلال هذه الدراسة، نخلص إلى التوصيات الآتية:

1- ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بالضغط على المجتمع الدولي لرفع الحصار الاقتصادي عن قطاع غزة، بما يضمن دخول جميع السلع والبضائع، والمواد الأساسية.

2- لا بد من قيام الحكومة في غزة بمسؤولياتها في مراقبة ومتابعة الأنفاق، ومعالجة الآثار والنتائج المترتبة عليها وفق القانون.

3- إيجاد آليات استثنائية لحماية المواطنين أثناء عملهم وتجنبهم المخاطر قدر الإمكان، مع وجوب تعويض المتضررين طبقاً للقانون، على اعتبار أنهم يسهمون ف تخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة .

4- تطبيق قواعد ومعايير قانون العمل الفلسطيني على عمال الأنفاق، بالإضافة إلى ضرورة توافر متطلبات الأمن والسلامة، بمايضمن الحد من الانتهاكات الناتجة عن العمل بالأنفاق.

5- ضرورة قيام الحكومة في غزة بمحاربة ظاهرة السوق السوداء الناتجة عن الأنفاق، من خلال مراقبة السلع والبضائع وضبط الأسعار، وضمان عدم دخول السلع منتهية الصلاحية أو الممنوعة والمخدرات، وتطبيق قواعد حماية المستهلك الفلسطيني بما يضمن المحافظة على حقوق المستهلكين وسلامة المنتجات، ونزاهة المعاملات الاقتصادية.

ثالثاً: المقترحات:

1. إنشاء منطقة تجارية حرة بين العريش ورفح برعاية فلسطينية مصرية من أجل التبادل التجاري للسلع والخدمات فيمكن من خلال هذه المنطقة توفير ما يحتاجه قطاع غزة من المواد الغذائية الاساسية ومواد البناء والبضائع للقطاع الزراعي والصناعي والتجاري هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن بإمكان الجانب المصري أن يوفر خدمة الكهرباء بإمداد السكان بتيار كهربائي لتغطية العجز الذي يعاني منه القطاع بسبب الحصار المفروض.
2. استخدام النقل البحري بين قطاع غزة ومصر من خلال إنشاء ميناء بحري بمحافظة رفح بحيث يتم نقل البضائع والسلع فمن المعروف أن النقل المائي الأقل تكلفة والأكبر حمولة ويعتبر أيضا الأكثر أمناً لقلة الحوادث التي تقع بالبحر بالإضافة إلى توفير فرص عمل لكثير من الأيدي العاملة في مجال النقل والشحن.
3. إيجاد معبر بري تجاري رسمي بين القطاع وسيناء للتبادل التجاري وذلك بإشراف الجانبين الفلسطيني والمصري فمن خلال هذا المعبر يتم إدخال مايلزم القطاع من احتياجات أساسية وبالتالي الاستغناء عن المعابر مع الاحتلال وتحكمه في مرور السلع ووضع القطاع بشكل دائم تحت الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية ومن ثم قرارنا بأيدينا وتتطور جميع القطاعات الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً- المقالات، والندوات:

1- أبو عامر، عدنان - باحث فلسطيني- (2010)، **مقابلة مع صحيفة القدس العربي.**

2- أبو علبة، عبلة (2008)، "**اقتصاد الأنفاق في غزة**".

3- أبو عمرة، وليد (2009)."**تجارة الأنفاق، وآثارها على الاقتصاد الفلسطيني**"، بحث تخرج بكالوريوس جامعة الأزهر.

4- أبو مدللة، سمير (2011)."**اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة: ضرورة، وطنية!! أم كارثة اقتصادية، واجتماعية**".

5- اصرف، محاسن (2012)."**العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية**"، صحيفة الاقتصادية، عدد 18.

6- أيوب، نظام(1985)."**مدينة رفح هموم مدينة تحاصرها ظروف صعبة**"، مجلة البيادر السياسي، عدد175، دار الطباعة العربية، مصر.

7- جرغون، زياد (2008)."**ظاهرة الأنفاق، هل أصبحت أمراً، واقعاً**"، الحوار المتمدن، ص2-11، العدد 2497، 2008/12/16م.

8- جعارة، عمر (2013). "**مقال حول الأنفاق**"، صحيفة الرسالة، 3-12-2013م.

9- الجمل، محمد (2010)."**الوجه الآخر لأنفاق رفح، مخاطر تهدد بنية المجتمع، وتعيق التطور الاقتصادي**"، صحيفة الأيام، 25-1-2010م.

10- الجهاز المركزي للإحصاء (2009).**النشرة الإحصائية للسكان.**

11- حسين، غازي (1997)."**نص الاتفاق حول معبر رفح اتفاق بشأن الحركة والوصول**"، مجلة المستقبل العربي، عدد222، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

12- شوقي، ممدوح (1992)."**ندوة الحدود الدولية الجوانب السياسية، والقانونية، والإستراتيجية**"، مجلة السياسة الدولية، عدد108، دار الطباعة العربية، مصر.

13-صبحي، مجدي (1993)."**الحدود والموارد الاقتصادية**"، مجلة السياسة الدولية، عدد111، دار الطباعة العربية، مصر.

14-صديق، صالح (2004)، "**معبر رفح الحدودي**"، مجلة بلسم، عدد354، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

15-الصوراني، غازي (2008)."**ورشة عمل حول أنفاق غزة، وآثارها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية**"، الحوار المتقدم، 2008/12/14م.

16-الطباع، ماهر (2009)."**ماذا بعد الحرب على قطاع غزة**"، الغرفة التجارية الفلسطينية.

17-العجمي، محمد (2012)."**مقال الحرة 4**"، صحيفة الاقتصادية، عدد 18، ص4- 35.

18- العدل، صبري أحمد (2004). "**سيناء في التاريخ الحديث**"، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة .

19-فتحي، وسام (2009)."**أنفاق الموت، وحوادث القتل اليومي، مسؤولية من؟؟**"، الاتجاه الديمقراطي، صحيفة إلكترونية، 2009/8/2م.

20-اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار (2008/11/25).

21-"**محافظة رفح مدينة على الحدود**" (1997)، مجلة الداخلية، عدد ممتاز، وزارة الداخلية، فلسطين.

22-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس- (2009)."**المراقب الاقتصادي، والاجتماعي**"، العدد 15، ص3-14.

23-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس- والجهاز المركزي للإحصاء، وسلطة النقد الفلسطينية (2011)، "**المراقب الاقتصادي**"، العدد 22.

24-معهد الأبحاث التطبيقية – أريج- (2009). **تقرير بعنوان: "الأقاليم المناخية لأغراض المباني الموفرة للطاقة في المناطق الفلسطينية"**.

25-معهد الأبحاث التطبيقية – أريج- (2009). **دراسة بعنوان "تجليات التغير المناخي في الضفة الغربية، وقطاع غزة"**.

26- معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية (2014). "**تقرير حول خصصة معابر قطاع غزة**"، 2014/2/22م.

27- معهد ماس البنك الدولي(2009)."**التقرير السنوي لإطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة**"، صندوق النقد الدولي التقييم الثالث.

28- نوفل، أسامة (2010)."**أثر الحصار الإسرائيلي على القوى العاملة الفلسطينية**"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، عدد 5.

29- ياسين، عبير (2010)."**الحرب الإسرائيلية ضد أنفاق رفح، والاستقرار الإقليمي**"، مجلة القدس، عدد59، ص64، مركز الإعلام العربي، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية المترجمة :

1- "**تقدير استراتيجي عن الكونغرس الأمريكي**" (61)، 2013.

2- تيلور، بيتر، فلنت، كولن،(2002)"**الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**"، ترجمة عبد السلام رضوان، اسحق عبيد، ص27، ط الأولي.

3- صحيفة التحرير الصينية (2008)."**ازدهار اقتصاد الأنفاق بهدوء في قطاع غزة**".

4- كريج، ديفيد،(2009)."**اقتصاد الأنفاق**"، المجلة، ص2.

5- كيرنج، جون ،(2009)."**الآثار الاقتصادية لأنفاق غزة**"، هيئة الإذاعة البريطانية.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1- موقع الميزان لحقوق الانسان13-12-2012م. www.mezan.org/ar/center.php

2- موقع سلطة النقد الفلسطينية 4-6-2011م. www.pcma.ps

3- موقع المركز الفلسطيني للإعلام6-9-2010م. www.pccds.com

4- موقع مديرية التربية التعليم رفح 17-5-2011م. www.northsinai.gov.eg

5- منتدى القضية الفلسطينية1-11-2013م. www.almo7eb.com

6- موقع الكرامة برس 25-5-2013م. www.karamapress.com/arabic/

7- موقع مصرنا 27-5-2013م. www.masrena.org/

8- موقع دنيا الوطن 4-7-2013م. www.alwatanvoice.com

9- موقع الزمان 2-2-2013م. www.hayah.cc/

10- موقع سوار الإخبارية 12-8-2013م. www.sewar.ps/

11- موقع الأهالي 22-10-2012م. www.sahafah.ne

12- موقع الموسوعة الحرة 15-3- 2013م. www.ar.wikipedia.org

13- موقع بيادر السياسي 29-1-2013م. www.al-bayader.com/

14- موقع الاقتصادية الفلسطينية11-12-2012م. www.pif.ps/english.php

15- موقع جريدة الغد13-8-2012م. alghad.com/index.php

16- موقع الشروق20-11-2011م. www.elanteem.com/

17- موقع فلسطين اليوم 13-8-2013م. www.pal4um.com

18- موقع راية الإعلامية 5-7-2013 م. www.raya.com/portal

19- موقع المشهد 12-8-2012م. www.al-mashhad.com/

20- موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار 9-2-2010م. www.freegaza.ps/ar/index.php

21- موقع وزارة الداخلية15-5-2013م. www.moi.gov.ps/

22- موقع الموسوعة الحرة4-11-2011م. www.wikipedia.org/wik

23- موقع الجزيرة نت29-11-2012م. www.aljazeera.net/news/page

24- موقع القدس نت 15-2-2011م. www.qudsnet.com/arab

25- موقع معهد العربية للدراسات5-5-2013م. *www.alarabiya.net*

26- موقع صحيفة الشرق الأوسط، 2008م. www.aawsat.com

27- موقع موسوعة الحرب الفيتنامية 2013م. www.vetnaam war

رابعاً: المقابلات:

1- سوبر ماركت أم الفحم، إدارة: محمد أبو الجديان، بيت لاهيا، بتاريخ 14-12-2013م.

2- مكتبة نغم للمستلزمات المدرسية، إدارة: مصطفي زيادة، بيت لاهيا، بتاريخ 14-12-2013م.

3- محلات طنبورة لأعلاف الحيوانات، إدارة: محمد طنبورة، جباليا، بتاريخ 14-12-2013م.

4- صيدلية الخنساء للمستحضرات الطبية، إدارة: عبد الرازق أبو مهادي، بيت لاهيا، بتاريخ 14-12-2013م.

5- محلات دبابش للألمونيوم والزجاج، إدارة: محمد دبابش، جباليا، بتاريخ 15-12-2013م.

6- محلات الإمبراطور لمطابخ الجرانيت والألمنيوم، إدارة: سامي وشاح، غزة، بتاريخ 15-12-2013م.

7- محلات العالول لمواد لبناء، إدارة: عبد العزيز العالول، غزة، بتاريخ 20-12-2013م.

8- محلات العطار للخضار والفاكهة، إدارة: عبد الله العطار، غزة، بتاريخ 15-2-2014.

9- محلات أبو شنب للأخشاب، إدارة: علي أبو شنب، جباليا، بتاريخ 15-12-2013م.

10-أصحاب، وعمال الأنفاق مدينة رفح يوم 23-4-2011م.

11-شرطة الحدود، وزارة الداخلية يوم 23-4-2011م.

12-وزارة الزراعة، بتاريخ 5-4-2011م.

13-وزارة الصحة، بتاريخ 10-8-2012م.

14-الأستاذ أحمد الجدبة، وزارة الاقتصاد يوم 19-7-2013م.

15-الأستاذ أسامة نوفل، وزارة التخطيط يوم 19-7-2013م.

16-محطة الوديع للبترول، إدارة: مروان ترزي، غزة، بتاريخ 15-12-2013م.

17-صيدلية التوام، إدارة: سماهر الحلاق، غزة، بتاريخ 17-12-2013م.

18-محلات التاج للدواجن، إدارة: محمد أبو عيشة، غزة، بتاريخ 20-12-2013م.

19-محلات بناشر مناع، إدارة: هاني مناع، غزة، بتاريخ 20-12-2013م.

20-ورشة الزير للحدادة، إدارة: خالد الزير، غزة، بتاريخ 20-12-2013م.

21-شركة العاصي للتجارة العامة ، إدارة: محمد العاصي، غزة، بتاريخ 22-12-2013م.

22-محمد المدهون، سائق تاكسي عمومي، بيت لاهيا، بتاريخ 15-2-2014.

23-محمود فرحات، مدير مكتب تاكسيات الفالوجا، جباليا، بتاريخ 15-2-2014.

24-حسين نصرالله، سائق تاكسي خصوصي، غزة، بتاريخ 15-2-2014.

25-محل الشرق الأوسط للكمبيوتر، إدارة: جمال التوم، غزة، بتاريخ 17-12-2013م.

ملحق رقم (1):

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية

كلية الآداب

قسم الجغرافيا

استبيان حول الأنفاق الفلسطينية بين قطاع غزة وسيناء

الأخ الكريم /

هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي فقط، لذلك نرجو منك المساعدة في تعبئة الاستبيان، آملين بأن تفيد هذه الدراسة في إلقاء الضوء على أهمية الأنفاق في دعم الصمود الفلسطيني في وجه الحصار الظالم على قطاع غزة .

مع العلم أن جميع البيانات التي سنحصل عليها ستكون سرية ونتعهد بالحفاظ عليها، فهي للبحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم في تعبئة الاستبيان

الباحثة : عطاف محمد وادي

أولاً: معلومات عامة :

1- مهنة المبحوث في النفق :☐ صاحب النفق ☐ مدير النفق ☐ عامل

2- منطقة السكن : المحافظة : .....

3-- هل تسكن في :☐مدينة ☐قرية ☐مخيم

4- عمر النفق :.....سنة

5- عمق النفق : ..... متر

6- طول النفق بإتجاه مصر : .....متر

7-عرض النفق : .....متر

8-ارتفاع ..... متر

9-حفرة البئر : كم طبقة طين صادفت العمال أثناء حفر البئر : ..... طبقة

10 - عمق الطبقات و سمكها تقريباً :

رقم الطبقة	الطبقة الأولى	الطبقة الثانية إن وجدت	الطبقة الثالثة إن وجدت	الطبقة الرابعة إن وجدت
عمق الطبقة				
سمك الطبقة				

11- نوع التربة في منطقة النفق : .....

12- عدد مرات انقطاع تواصل الطبقة الطينية أعلى النفق أثناء الحفر :☐ مرة ☐ مرتان ☐أكثر

ثانياً : تكاليف حفر النفق :

13- بلغت التكاليف النهائية لحفر النفق و تجهيزه للعمل حوالي : ..... دولار

14- تبلغ التكلفة السنوية لصيانة النفق (حفر + تخشيب + مواتير + و غير ذلك)

حوالي : ..... دولار

15- تكاليف العاملين في النفق بشكل عام في السنة الماضية : ..... دولار

حسب معلوماتك :

16- تكلفة حفر مائة متر من النفق تكلف : ..... دولار

17- تكلفة حفر بئر النفق و تخشيبه تكلف : ..... دولار

18- تكلفة تخشيب النفق من الداخل : ..... دولار

19- كمية الخشب ..... كوب خشب

20- تكلفة عمل عين واحدة للنفق تكلف تقريباً : ..... دولار

21- تكاليف العمال : أسبوعياً

نوع العمل	في ذروة العمل	عمل متوسط	عمل ضعيف	بدون عمل
تكلفة العمال بالدولارفي الأسبوع				

مشكلات الأنفاق :

أولاً : مشكلة صيانة النفق:

22- كم عدد مرات الصيانة في السنة : ..... مرة

23- معدل تكلفة الصيانة : .....

ثانياً : الانهيارات في النفق :

24- الانهيارات في ضعف الطبقة الطينية أعلى النفق :☐نعم ☐ لا

25-الانهيارات في دخول أنفاق أخرى على النفق : ☐ نعم ☐ لا

ثالثاً : مشكلات مخارج الأنفاق في الجانب المصري :

26- أضطر صاحب النفق إلى حفر أكثر من عين في الجانب المصري : ☐ نعم ☐ لا

27- عدد العيون التي حفرت منذ حفر النفق : ..... عين

28- على الجانب المصري تعاملت مع : ☐ أمين واحد ☐اثنان ☐ ثلاث فأكثر

رابعاً : غلق العيون و تدميرها من الجانب المصري :

29- عدد العيون التي دمرها الجانب المصري ..... عيناً

خامساً : مشكلة المواد المدخلة : حدثت مشكلات في النفق نتيجة :

30- إدخال بضائع كبيرة الحجم : ☐ نعم ☐ لا

31- إدخال كميات من الفحم :☐ نعم ☐ لا

32- إدخال مواد بترولية: ☐ نعم ☐ لا

33- إدخال حيوانات كبيرة الحجم: ☐ نعم ☐ لا

34- أخرى: حددها : .....

سادساً : مشكلات مع الجانب المصري : تنتج مشكلات مع الجانب المصري بسبب :

35- مصادرة البضائع قبل دخولها النفق :☐ نعم ☐ لا

36- عدم الاستمرار في إدخال البضائع :☐ نعم ☐ لا

37- وجود أنفاق أخرى يشرف عليها الأمين :☐ نعم ☐ لا

سابعاً :الخسائر التي تعرض لها مالك النفق :

38- تعرض صاحب النفق إلى خسائر مالية تقدر بـ : ..... دولار

أسباب الخسائر التي تعرض لها النفق :

39- تلاعب الأمين بكميات البضائع المدخلة: ☐ نعم ☐ لا

40- كثرة الانهيارات في النفق: ☐ نعم ☐ لا

41- عدم وجود بضائع يمكن إدخالها للسوق :☐ نعم ☐ لا

42-وجود أنفاق خاصة للتجار ☐ نعم ☐ لا

43- هل تقوم بدفع ضرائب للحكومة : ☐ نعم ☐ لا

44- هل تدفع ضرائب للبلدية : ☐ نعم ☐ لا

45- إذا كانت الإجابة بنعم : فكم تدع ضريبة سنوياً : ..... شيكل

46- هل تقوم الحكومة بأجهزتها المختلفة بمراقبة ما يدخل عبر الأنفاق :☐ نعم ☐ لا

47- عدد العاملين في النفق على مدار العام ..... عامل

48- عدد العاملين بشكل دائم ..... عامل

أسئلة عامة :

أرجو أن تجيب عن هذه الأسئلة حسب خبرتك بأعمال الأنفاق :

49- ترى أن الأنفاق ضرورية لقطاع غزة في كسر الحصار :☐ نعم ☐ لا 50- شكلت الأنفاق مصدر رزق لكثير من الأسر : ☐ نعم ☐ لا

51- **حسب وجهة نظرك** :معدل عدد العاملين في كل نفق سنوياً : ..... عامل

52- في حالة رفع الحصار عن غزة و فتح المعابر بما فيها معبر رفح ستنتهي ظاهرة الأنفاق: ☐ نعم ☐ لا

53- تقدر استفادة الجانب المصري (الأمين و العمال) فقط مالياً : .... دولار لكل نفق سنوياً

54- البضائع المدخلة تصل للمستهلك بأسعار ☐ نفس أسعار مصر ☐ ضعفين ☐ ثلاثة أضعاف

55- نوع البضائع المدخلة عبر النفق شهرياً : ضع إشارة (√)

مواد غذائية		**بنزين**		**أجهزة كهربائية**	
فواكه و خضار		**سولار**		**أثاث منزل**	
أسماك		**حديد**		**الأخشاب**	
الحصمة		**اسمنت**		**اسطوانات الغاز**	
الأغنام و الماعز والعجول		**أحذية**		**ملابس**	

56- تقريباً : قبل ثلاث سنوات كانت تكلفة نقل طن واحد من البضائع =..... الآن: ..... دولار

57- أهم البضائع المنقولة قبل ثلاث سنوات : .....

58- هل توجد لجنة خاصة بالأنفاق لحل المشاكل : ☐ نعم ☐ لا

59- أهم البضائع المنقولة من قطاع غزة باتجاه مصر : .....

60- حسب معرفتك تكلفة عبور شخص من مصر إلى قطاع غزة و بالعكس : ..... دولار

نشكر لكم حسن تعاونكم في تعبئة الاستبيان

ملحق رقم (2)

نص اتفاق رايس ـ ليفني حول التهريب إلى غزة2009م

إن "إسرائيل" والولايات المتحدة (الطرفان) تؤكد في البداية على التالي:

1- يستذكر (الطرفان) الموقف الثابت لالتزام الولايات المتحدة الأميركية بأمن إسرائيل، ويتضمن ذلك حدودا آمنة وقابلة للدفاع عنها، وتقوية قوة الردع الإسرائيلية والحفاظ عليها، وأن تستطيع الدفاع عن نفسها بنفسها ضد أي تهديد أو مزيج من التهديدات المحتملة.

2- يُعيد (الطرفان) التأكيد بأن هذا الالتزام ينسحب على الأمن والتعاون العسكري والستخباراتي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وعلى الحوار الإستراتيجي بينهما، وعلى مستوى ونوع المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة لإسرائيل؛ آخذين عِلما بالجهود التي يقوم بها الرئيس المصري مبارك، وبشكل خاص الاعتراف بأن ضمان حدود غزة أمرٌ لا غنى عنه، ويدركون أن ذلك يضمن إنهاء القتال في غزة بشكل قوي ودائم.

3- يُدين (الطرفان) وبشكل صريح كل أعمال ووسائل وأشكال الإرهاب، باعتبارها غير مبررة، ومن قبل أي كائن ما كان، ومهما كان الحافز، وبشكل خاص الهجمات التي جرت مؤخرا بالصواريخ والقذائف والنشاطات العِدائية الأخرى، التي ارتكِبَت ضدَّ إسرائيل من غزة من قبل منظمات إرهابية.

4-يعترف (الطرفان) بأن القضاء على أعمال الإرهاب الدولي، بما يشمل منع وصول كل أنواع الأسلحة والمواد ذات العلاقة إلى المنظمات الإرهابية، هو عنصر مهم للحفاظ على الأمن والسلم العالمي.

5- يعترف (الطرفان) بأن حيازة واستعمال الأسلحة والمواد ذات العلاقة من قبل الإرهابيين ضد إسرائيل، كانت هي الأسباب المباشرة للأعمال العدائية الأخيرة.

6- يعترف (الطرفان) بأن تهديد إسرائيل بنشاطات عدوانية وإرهابية تصدر من غزة، شاملا تهريب الأسلحة وبناء القدرات الإرهابية من أسلحة وبنية تحتية؛ وإذ يعلمان بأن إسرائيل، شأنها كبقية الأمم، تتمتع بالحق الطبيعي للدفاع عن النفس، شاملا حق الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب من خلال العمل الملائم.

7- يرغب (الطرفان) في تحسين العلاقات الثنائية والإقليمية، والجهود المتعددة الجنسيات، لمنع حيازة الأسلحة والمواد الأخرى ذات العلاقة للمنظمات الإرهابية، وبشكل خاص لتلك العاملة في قطاع غزة، مثل حماس.

8- يعترف (الطرفان) بأن تحقيق وإدامة وقف الأعمال العدائية يعتمد على منع تهريب وإعادة تزويد الأسلحة في قطاع غزة لتصل إلى حماس، وهي منظمة إرهابية، وإلى المجموعات الإرهابية الأخرى، وإذ يؤكدان بأن غزة يجب أن لا تُستعمل كقاعدة يمكن أن تُهاجم منها إسرائيل.

9- يعترف (الطرفان) أيضا بأن التصدي لأعمال تزويد الأسلحة والمتفجرات لغزة هو واجب ذو أبعاد متعددة، فالجهد الموجه والناتج عن التركيز الإقليمي بمشاركة هيئات دولية يعملون بشكل متواز، ويشكل هذا العمل أولوية لجهود كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وتعمل كل منهما بشكل مستقل، ثم بالتعاون بينهما، لضمان إنهاء الأعمال العدائية بشكل دائم ومستمر.

10- يعترف (الطرفان) أيضا بالحاجة الماسة التي تقضي بعدم عرقلة وصول المواد الإنسانية، إلى سكان قطاع غزة.

11- ينوي (الطرفان) العمل مع الشركاء الدوليين لضمان تطبيق القرارات ذات العلاقة، والصادرة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمتعلقة بالتصدي للإرهاب المتعلق بالنشاط الإرهابي في غزة.

وإذ توصل (الطرفان) إلى التفاهُمات التالية:

١- سيعمل الطرفان بتعاون مع دول الجوار، وبشكل مواز سيعملان مع الدول الأخرى في المجتمع الدولي، لمنع تزويد الأسلحة والمواد ذات العلاقة للمنظمات الإرهابية، التي تهدد أيا من الطرفين، وبشكل خاص التركيز على تزويد الأسلحة، والمواد ذات العلاقة والمتفجرات ومنعها من الوصول إلى غزة، وإلى منظمة حماس وللمنظمات الإرهابية الأخرى.

٢- ستعمل الولايات المتحدة مع الشركاء في المنطقة وفي حلف شمال الأطلسي لمعالجة مشكلة تزويد الأسلحة والمواد ذات العلاقة، وتنقلات الأسلحة والشحنات البحرية، إلى حماس وإلى المنظمات الإرهابية الأخرى في غزة، شاملا النقل في البحر المتوسط، وفي خليج عدن والبحر الأحمر وفي شرقي أفريقيا، من خلال تحسينات على الترتيبات الحالية، أو من خلال إطلاق مبادرات جديدة لزيادة فعاليات هذه الترتيبات، في ما يتعلق بمنع تهريب الأسلحة إلى غزة. ومن بين الوسائل التي سيتم استخدامها ما يلي:

أ. تعزيز تعاون الولايات المتحدة في مجالي الأمن والاستخبارات مع حكومات المنطقة، على إجراءات منع انسياب حركة الأسلحة والمتفجرات إلى غزة، والتي تنطلق من أو عبر مناطقهم الإقليمية؛ من خلال انخراط الجهات التابعة للحكومة الأميركية، مثل القيادة المركزية للجيش الأميركي، والقيادة الأميركية في أوروبا، والقيادة الأميركية في أفريقيا، وقيادة العمليات الخاصة الأميركية.

ب. تعزيز وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع القوات البحرية المتحالفة، والجهات الأخرى المتعلقة بتزويد غزة بالأسلحة؛ وتحسين آلية عقوبات المقاطعة الدولية الحالية، لمنع نقل مواد الإسناد إلى حماس والمنظمات الإرهابية الأخرى، من خلال إجراء دولي ضد تلك الدول، مثل إيران، والتي تظهر إصراراً لتشكل مصادر تزويد الأسلحة والمتفجرات إلى غزة.

٣-ستقوم الولايات المتحدة وإسرائيل بمساعدة بعضهما بعضاً في هذه الجهود، من خلال تكثيف تبادل المعلومات والاستخبارات التي يمكن أن تساعد في التعرف على مصادر الأسلحة، وطرق نقل هذه الأسلحة التي يتم إرسالها للمنظمات الإرهابية في غزة.

٤- سوف تسرّع الولايات المتحدة جهودها لتقديم المساعدة الفنية والمواد اللازمة لتدريب وتسليح قوّات الأمن الإقليمية، لمجابهة أساليب وعمليات التهريب، والعمل على دمج برامج المساعدات المعمول بها حاليا.

٥- ستقوم الولايات المتحدة بالاتصال والعمل مع شركائها في الإقليم، حول توسيع برامج المساعدات الدولية للمناطق المتأثرة من أجل تقديم نظام توظيف بديل يؤمّن دخلا إلى العاملين حاليا في مجال التهريب.

٦- ستنشئ الأطراف آلية مناسبة للتعاون حول تبادل المعلومات الإستخباراتية، ولمراقبة تنفيذ الخطوات الواردة في نص مذكرة التفاهم هذه، والتوصية بإجراءات إضافية أخرى لرفع مستوى أداء وأهداف مذكرة التفاهم هذه. ومن أجل تحسين أهداف هذه المذكرة، بكل ما يتطلبه التعاون العسكري، فإن آلية تحسينها ستكون من الطرفين من خلال المجموعة المشتركة المضادة للإرهاب الأميركية الإسرائيلية، في الاجتماعات العسكرية السنوية للطرفين، وبمشاركة المجموعة المشتركة السياسية.

٧–تتعلق مذكرة التفاهم هذه بالالتزامات السياسية الجارية، حالياً، بين الطرفين، وستكون خاضعة للقوانين والتعليمات للطرفين الخاصين، حسب ما ينطبق، شاملا تلك التي تحكم توفر الأموال وللمشاركة في المعلومات والاستخبارات.

وُقّعَت مذكرة التفاهم هذه يوم ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٩ في واشنطن من نسختين باللغة الإنكليزية.

ملحق رقم (3)

اتفاقيات حول المعابر الحدودية

الاتفاقيات التي عقدت بين مصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل وأطراف دولية أخري والتي تتعلق بالمعابر هي:

1 – اتفاقية المعابر الإسرائيلية الفلسطينية الموقعة في 15 نوفمبر 2005م:

إن مصر ليست طرفًا فيهالأنها تمَّت بين طرفين فلسطيني وإسرائيلي، وليس لمصر أي دورٍ فيها، وعملا بمبدأ الأثر النسبي المعاهدات الدولية، فلا تمتد آثار المعاهدات الدولية إلي غير أطرافها لذلك لا تخضع مصر لهذه الاتفاقية.

أدت عملية الانقسام بين غزة والضفةلإنهاء الاتفاقية تمامًا على أرض الواقع، بعد أن انتهت أساسا بسبب عدم تجديدها لأنه كان من المفترض أن تجدَّد كل ستة شهور، وهذا ما لم يتم فلا يجوز استمرار العمل بها ومن الخطأ إعادة تنظيم المعبر طبقا لها، أو بالعودة إلى ما كان عليه الوضع حسب الاتفاقيات الموقعة في 2005/11/15م، فالمصلحة الفلسطينية والمصرية تقتضي تصحيح اتفاقية المعابر ليصبح معبر رفح فلسطينياً مصرياً، يفتح دائما ويسمح بحرية الحركة لأهالي غزة دخولاً وخروجاً دون رقابة أو تدخل إسرائيلي.

2 – اتفاق إسرائيلي أوروبي فلسطيني لمراقبة المعبر:

هو اتفاق لاحق للاتفاقية السابقة ومترتب عليها ومطبقا لأحكامها، الاتفاق عبارة عن تفويض إسرائيليللاتحاد الأوروبي بان تتولى بعثة من الاتحاد، عددها في حوالي(70)فردا، نيابة المراقبة النشطة والتحقق والتقييم لأداء السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بتطبيق المبادئ المتفق عليها لمعبر رفح، أي أنهم يعتبرون عيون إسرائيلية على السلطة الفلسطينية.

3 – الاتفاق المصري الإسرائيلي الموقع في أول أغسطس 2005م:

يطلق عليه اتفاق فيلادلفى: وهو خاص بمنطقة الحدود مع غزة تم توقيعه بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وبموجبه انتقلت مسئولية تامين هذه الحدود مصر، ويعتبر هذا الاتفاق

بروتوكول عسكري لكونه ملحق أمنى مضاف إلى اتفاقيات كامب ديفيد فهو محكوم بمبادئها العامة ويخضع لأحكامها.

وينص على أن تتولى قوة من حرس الحدود المصري في المنطقة المذكورة مهام منع العمليات الإرهابية- من وجهة النظر الإسرائيلية- ومنع التهريب عامة والسلاح والذخيرة خاصة ومنع تسلل الأفراد والقبض على المشبوهين واكتشاف الأنفاق وكل ما من شانه تامين الحدود على الوجه الذي كانت تقوم به إسرائيل قبل انسحابها.

وقد حدد هذا البروتوكول القوة الأمنية المصرية علي سبيل الحصر، حظر عليها أقامة أي تحصينات أو مواقع حصينة، وتخضع القوة المصرية لمراقبة القوات متعددة الجنسية الموجود في سيناء منذ اتفاقيات كامب ديفيد والتي تمارس مهامها تحت قيادة مدنية أمريكية بنص الاتفاقية، وتشارك في سلسلة من اللقاءات الدورية مع الجانب الإسرائيلي لتبادل المعلومات وأجراء تقييم سنوي للاتفاق لبيان مدى نجاح الطرف المصري في مكافحة الإرهاب ولا يجوز تعديل هذا الاتفاق إلا بموافقة الطرفين فلكل طرف حق الفيتو على أي أجراء يتخذه الطرف الأخر ويخضع هذا الاتفاق لبنود اتفاقية المعابر الإسرائيلية الفلسطينية، مما يعنى انه إذا أغلقت إسرائيل معبر رفح من الجانب الفلسطيني فعلى مصر أن تغلقه من عندها.

4 - اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل الموقعة في 29 مارس 1979م:

وقد أكدت إسرائيل في اتفاق فيلادلفي السابق علي انه ليس اتفاق منفصل بل مجرد ملحق أمنى إضافي لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية وليس اتفاقا موازيا وذلك لتحتفظ بكافة والضمانات المذكورة فيها، مما أضاف شروطا وقيود علي معبر رفح ومعبر كرم أبو سالم.

نتيجة لذلك تكون كل الاتفاقيات السابقة والتي عقدت بين مصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل وأطراف دولية أخري بشأن المعابر باطلة بطلانا مطلقا لمخالفتها القواعد العامة والآمرة في القانون الدولي، وهذه القواعد لا يجوز حتى الاتفاق علي مخالفتها، ويقع كل ما يخالفها باطل، وما بني علي الباطل فهو باطل تلك حقيقة نقررها بداية وهي أساس تناولنا للرؤية القانونية الدولية لأزمة المعابر.

ترتيبا علي كل ما سلف فأن التكييف القانوني والطبيعة القانونية للقوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، أنها قوات احتلال، والاحتلال الحربي يعتبره القانون الدولي فعل مادي وليس تصرفا قانونيا، أي أن القانون الدولي لا يرتب أي آثار قانونية

علي الاحتلال الحربي، لذلك فهو لا ينقل السيادة علي الأراضي المحتلة، بل تظل السيادة لأصحاب الأرض الأصليين.

كما أن كافة فصائل المقاومة في الأراضي الفلسطينية هي حركات تحرر وطني في للقانون الدولي، وأكد ذلك القرار رقم(3379) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي أعتبر المقاتلين الفلسطينيين حركات تحرر وطني.

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار يدعو لتقديم المساعدات والدعم المادي والمعنوي لحركات التحرر الوطني منها القرار رقم(2105) وقرارات أخري تطالب أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة بتقديم مثل هذه المساعدات لحركات التحرر الوطني طبقا لميثاق الأمم المتحدة، بالتالي فأن سماح مصر بفتح حدودها مع غزة، يتفق وصحيح القانون الدولي ومطابق لميثاق الأمم المتحدة.

ومنذ مطلع سبعينات القرن الماضي صدرت عدة قرارات عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تنص علي حق حركات التحرر الوطني (باستخدام جميع الوسائل الضرورية من أجل الاستقلال) منها القرار رقم(2621) والقرار(2878) والقرار رقم(3163) والكفاح المسلح في القرار رقم(3070)لذلك يعتبر كافة ما تقوم به فصائل المقاومة الفلسطينية دفاع شرعي مشروع وليس إرهاب.

ولقد أصبغ القانون الإنساني الدولي حمايته علي الأراضي الفلسطينية المحتلة وأفراد الشعب الفلسطيني كله بما فيهم فصائل المقاومة التي هي حركات تحرر وطني، وذلك في مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في جنيف بتاريخ 1999/7/15م، الذي قرر تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة علي الأراضي الفلسطينية، حيث اعتبر إسرائيل قوة احتلال.

ويؤكد ما سبق، إعلان منظمة التحرير الفلسطينية قبولها الالتزام باتفاقيات جنيف الأربعة السابقة لعام 1949م والبروتوكولين الإضافيين لعام1977م في 1962/6/7م بإعلان من جانبها، كما أن المواد(155/139/60/59) من الاتفاقية الرابعة تؤيد ذلك، إضافة إلي المادة الأولي الفقرة الرابعة من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949م، نصت علي تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام1949م علي كل من(الشعوب التي تكافح ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية.

مما يؤكد علي أن قوات الاحتلال الإسرائيلية ليست لها الحق طبقا للقانون الدولي في إدارة أو الإشراف علي المعابر الفلسطينية، ولا يسمح لها القانون الدولي حتى بالمشاركة في الإدارة والإشراف علي المعابر الفلسطينية، فوجودها في هذه المعابر باطل قانونا، ولا ينزع عنها صفة البطلان اتفاقيات عقدت بين الأطراف المعنية بالمعابر، لبطلان تلك الاتفاقيات طبقا لقانون الدولي.

ملحق رقم (4)

بعض بنود اتفاقية باريس الاقتصادية

*** البند 8:**

البضائع المستوردة من الأردن ومصر والدول العربية الأخرى سوف تلتزم بقوانين المنشأ المتفق عليها من قبل لجنة فرعية مشتركة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق، واعتبار البضائع وكأنها "منتجة محليا" في أي من تلك الدول، إذا ما كانت متمثلة مع مايلي:

1- إذا كانت مزروعة أو منتجة أو مصنعة في تلك الدولة، أو تم تحويلها هناك إلي بضاعة جديدة مختلفة، وحملت اسما ومميزات جديدة أو ذات استخدام مميز عن البضائع التي تم تحويلها منها .

2- إذا تم استيرادها مباشرة من تلك الدولة.

3- إذا كان ثمن أو تكلفة المواد المنتجة في تلك الدولة بالإضافة إلي تكاليف التصنيع المباشرة يقل عن نسبة 30% من القيمة التصديرية لتلك السلعة.

4- يجب أن ترفق بالبضاعة شهادة منشأ معترف بها دوليا.

5- لن يتم اعتبار أي سلع على أساس أنها جديدة أو مختلفة، ولا يجوز للمواد أن تدخل علي أنها محلية، فقط لأنها أخضعت لعملية بسيطة من الربح أو التعبئة، لأنها حللت بالماء أو مواد أخري والتي لا تغير مميزات تلك البضاعة ماديا .

***البند 12:**

المقاييس الأردنية سيتم قبولها في استيراد منتجات البترول إلى المناطق، إذا ما تطابقت مع المقاييس الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي وضعت معاييرها حسب المعايير المحددة للظروف الجغرافية لإسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية . أما حالات المنتجات النفطية التي لا تتطابق مع هذه المقاييس فسوف تحال إلي لجنة خبراء مشتركة من اجل حل مناسب لها، ويمكن للجنة أن تقرر بالتبادل قبول مقاييس مختلفة لاستيراد البنزين الذي يتطابق مع المقاييس الأردنية وان كانت لا تتطابق مع بعض المعايير مع المقاييس الأوروبية والأمريكية. يمكن للسلطة الفلسطينية أن تستورد بنزينا للأسواق الفلسطينية في المناطق وفقا لاحتياجات هذه السوق بشرط :

1- يتم تمييز لون البنزين عن ذلك المسوق في أسواق إسرائيل .

2- تتخذ السلطة الفلسطينية كل الخطوات الضرورية لضمان عدم تسويق هذا البنزين في إسرائيل.

***البند 13:**

للجانب الفلسطيني الحق في استخدام كل نقاط العبور والخروج في اسرائل المخصصة لتصدير واستيراد البضائع،وستعطي الصادرات والواردات للفلسطينيين من خلال نقاط العبور والخروج معاملة اقتصادية وتجارية متساوية .

***البند 19:**

سيتم إعفاء التبرعات العينية لصالح السلطة الفلسطينية من الجمارك وضرائب الاستيراد الأخرى إذا كانت بهدف استعمالها في مشاريع تطويرية معينة أو لأغراض إنسانية غير تجارية .وستكون السلطة الفلسطينية مسؤولية وحدها وبصورة مطلقة عن تخطيط وإدارة المساعدات المقدمة من المتبرعين للشعب الفلسطيني .

***البند 21:**

سيكون الشيكل الإسرائيلي الجديد واحدا من العملات المتداولة في المناطق وسيستخدم هناك وبشكل قانوني كوسيلة للدفع لكل الأغراض بنا فيها الصفقات المالية الرسمية، أي عملة متداولة ويضمنها الشيك لستم قبولها من السلطة الفلسطينية وكل مؤسساتها والسلطات المحلية والبنوك لدي عرضها كوسيلة دفع مقابل أي صفقة.

***البند 51:**

في مجال الزراعة سيكون هناك نقل حر للمنتجات الزراعية، وبدون جمارك وضرائب استيراد بين الجانبين وستكون خدمات البيطرة والحماية النباتية لكل جانب مسؤولية، ضمن حدود ولايتها، عن مراقبة صحة الحيوانات والمنتجات الحيوانية والنباتات وأيضا عن استيرادها وتصديرها .

***البند 58:**

سيكون للفلسطينيين الحق في تصدير منتجاتهم الزراعية إلي الأسواق الخارجية دون قيود على أساس شهادات المنشأ التي تصدرها السلطة الفلسطينية .

***البند 62:**

سيقيم الجانبان لجانا فرعية من خبراء ف قطاع الألبان من اجل تبادل المعلومات وبحث وتنسيق انتاحهما في هذا القطاع لحماية مصالح الطرفين، من حيث المبدأ كل طرف سينتج وفقا لاستهلاكه المحلي.